الخميس 12 تشرين الثاني 2020
العدد 4197 السنة الخامسة عشرة
Jeudi 12 Novembre 2020 n◦4197 15ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

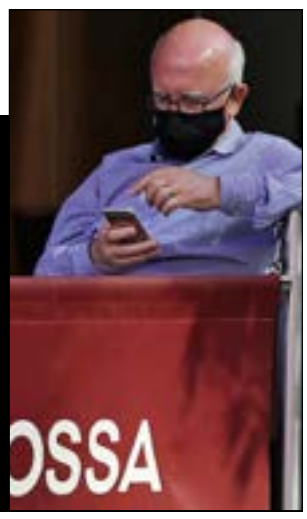

كورونا

لبنان نحو «أسوأ من النموذج الايطالي»
تلوّث الهواء يجعل الإغلاق والتباعد مزحة

6

واثقون بصلابة عون في ملف الترسيم... وموقف باسيل شجاع ويُبنى عليه

نصرالله: جاهزون لردّ سريع على أي حماقة

[2]

اعتمد ترامب طوال اربع سنوات سياسة «حافة الحرب» مع إيران لكنه تجنّب الذهاب إلى حرب واسعة (أ ف ب)

«حزب الحرب» يُحرّض ترامب لمهاجمة إيران!

[12 ـ 13]

قضية

انحدار الليرة
تداعي النموذج من دون بديل

4

فلسطين

«فتح» تعلّق المصالحة بعد فوز بايدن

14

سوريا

غياب دولي عن مؤتمر اللاجئين
مشروع الاستثمار السياسي متواصل

14

قضية اليوم

واثقون بصلابة عون في ملف الترسيم... وموقف باسيل شجاع ويُبنى عليه

نصر الله: جاهزون لردّ سريع على أي حماقة إسرائيلية

في مناسبة «يوم شهيد حزب الله» أكد الأمين العام للحزب، السيد حسن نصر الله، أن «المقاومة جاهزة للردّ على أي حماقة إسرائيلية»، أربعة ملفات تطرّق إليه السيد نصر الله بدءاً بترسيم الحدود «الذي لا يتدخل فيه حزب الله، وهو ملتزم بما تقرّره الدولة اللبنانية»، مروراً بالمناورات الإسرائيلية التي «قابلها استنفار كبير للمقاومة في لبنان وسوريا»، والانتخابات الأميركية التي «لن تغيّر شيئاً في المنطقة»، وصولاً إلى العقوبات الأميركية التي تستهدف حزب الله وحلفاءه وأصدقاءه، معتبراً أنه «لا يحق للإدارة الأميركية تصنيف الإرهاب والفساد، وأن موقف الوزير جبران باسيل شجاع»

(أ ف ب)

قطع الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، الطريق على المشككين في موقف رئيس التيار الوطني الحر، النائب جبران باسيل، بعد العقوبات الأميركية عليه. «باسيل اختار التمسّك بالتحالف مع حزب الله، بعدما خيّره الأميركيون بينه وبين العقوبات، وهذا موقف شجاع ويُبنى عليه»، قال نصر الله، كاشفاً أن باسيل أبلغه بهذا الأمر قبل صدور القرار الأميركي. وقال السيد إنه أبلغ باسيل بأنه في حلّ من أي التزام مع الحزب، ورغم ذلك، اختار رئيس التيار الوطني الحر ورقة التفاهم على الرضى الأميركي.

بدأ السيد نصر الله كلمته بتوجيه العزاء الى السوريين قيادة وشعباً باستشهاد الشيخ عدنان الأفيوني مفتي دمشق وريفها. «كما أتوجه بالعزاء الى الإخوة اليمنيين قيادة وشعباً باستشهاد وزير الرياضة في الحكومة اليمنية المقاومة، والإخوة في حركة الجهاد الاسلامي بالذكرى السنوية لاستشهاد الشهيد بهاء أبو العطاء، كما أعزي الشعب الفلسطيني باستشهاد الأسير كمال أبو الوعر في معتقلات العدو الاسرائيلي»، معتبراً أن «هذه الحادثة تضع جميع الأسرى في دائرة الخطر، وتحتاج الى تحرك عالمي».

وبمناسبة يوم الشهيد، أشار إلى أنه جرى اختيار هذا اليوم للاحتفال «لأنه في مثل هذا اليوم قام أمير الاستشهاديين أحمد قصير باقتحام

> **نصر الله: كل الدلائل تشير الى ان الوفد اللبناني المفاوض يعمل لتحقيق المصلحة القصوى للبنان**
>
> **بخروج ترامب يسقط احد الاضلع الثلاثة لصفقة القرن التي يمثلها إلى جانبه نتنياهو وابن سلمان**

مقر الحاكم العسكري الصهيوني في صور، وهي العملية الأضخم في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي، أن يقوم شاب وحده بإلحاق الهزيمة بهذا العدد من ضباط وجنود العدو»، معتبراً أن «أهمية توقيت ونتائج هذه العملية هي في تلك المرحلة، حيث كان هناك من يعتبر أن لبنان دخل في العصر الاسرائيلي». وتوجه بالتحايا الى كل عوائل الشهداء «الذين هم بعد الشهداء ضحّوا وأصرّوا على مواصلة الطريق وإرسالهم لبقية الأعزاء لمواصلة المسيرة».

سياسياً، افتتح نصر الله كلامه بالحديث عن ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، لافتاً إلى أنه «نتيجة لوجود النفط بدأ الحديث بشكل حيوي حول الترسيم، والرئيس نبيه بري هو من كان يقوم بإدارة مساعي التفاوض، وكنا نحن كمقاومة قد وافقنا على ذلك لكي يتم الترسيم من أجل البدء بالتنقيب عن النفط». وأكد أن «الدولة اللبنانية هي التي ترسم الحدود، والمقاومة تلتزم بما تحدده الدولة في موضوع الترسيم، وبالتالي تساعد مع الجيش في تحرير أي أرض محتلة، وهذا هو موقفنا منذ عشرين عاماً، عشية التحرير». وقال السيد نصر الله: «منذ بدء ترسيم الحدود البحرية طرح البعض، خاصة من يدور في الفلك الخليجي الرسمي، مسألة التطبيع مع العدو، خاصة أن الترسيم جاء مع موجة التطبيع»، وتابع أن «هذه المسألة غير مطروحة، لا بالنسبة إلى الحركة ولا إلى حزب الله»، مؤكداً أن كل هذا المناخ «ينبع من غرفة سوداء واحدة ويهدف إلى رمي قنابل دخانية تهدف إلى التغطية على المطبّعين وكل ما قيل هو أكاذيب ومن مخيلات البعض، ولا يستحق أن يصدر حزب الله أي بيان للتعليق عليه». ولفت إلى «أننا في حزب الله وحركة أمل اختلفنا مع الرئيس ميشال عون حول طبيعة الوفد المفاوض»، لكن ذلك «ليس من باب التشكيك في فخامة الرئيس، بل لتأكيد نقطة حساسة ولاتخاذ موقف، والبيان الذي صدر وقتها هو الذي حمى الوفد المفاوض». وأشار الى أن «الثقة كبيرة بفخامة الرئيس في إدارة هذا الملف، وكل الدلائل تشير الى أن الوفد يعمل لتحقيق المصلحة القصوى للبنان».

وعن المناورات الإسرائيلية الأخيرة، قال إن «العدو سابقاً كان يعتبر أن بإمكانه أن يرسل فرقة موسيقية لاحتلال لبنان، بينما اليوم بحسب الحسابات قبل أن يفكر في الاعتداء، وهذه نقطة قوة للبنان، وخاصة أن العدو يُصرّ على إجراء مناورات في ظل كورونا، ولو أصيب مئات الجنود بالوباء خلال هذه التمرينات». ورأى أن «العدو يعاني من خلل في الجانب النفسي لدى القوة البرية لديه، ولذلك يصرّ على إقامة المناورات لإعطاء ثقة لجنوده». وكشف أنه في بعض الأيام «كان هناك وحدات في المقاومة في حالة استنفار بنسبة 100 في المئة، ووحدات أخرى بدرجات مختلفة، من دون أن يشعر أحد باي قلق أو خوف أو إزعاج، لكن الإسرائيلي كان يعرف ذلك ونحن يهمنا أن يعلم العدو بذلك، كي لا يرتكب أي حماقة». كما كشف أنه «في سوريا أيضاً اتُخذت كل الاحتياطات والرسائل كانت واضحة للعدو».

أما عن الانتخابات الأميركية، فعلق مؤكداً أن «ما جرى افتضاح للديموقراطية، والأمر لا يعني ترامب فقط بل الحزب الجمهوري»، مشيراً إلى أنه «أمام الانتخابات الأميركية لا ينظرن علينا أحد بالديموقراطية الأميركية، لا داخل أميركا ولا خارجها». واعتبر أن «نتائج الانتخابات الأميركية لا تغيّر شيئاً في المنطقة، لأنهم كلّهم يتسابقون لحماية إسرائيل»، مؤكداً أن «الثابت الوحيد والأولوية المطلقة بالنسبة إلى الأميركيين هو حماية إسرائيل والحفاظ على تفوّقها العسكري».

ورأى السيد نصر الله أن حكومة ترامب هي من أسوأ الحكومات الأميركية المتعاقبة، لأنها كانت الأكثر عنجهية وإجراماً». لكن ميزتها هي في أنها «قدّمت الوجه الحقيقي للولايات المتحدة من قتل وفساد وعنجهية وإجرام لشعوب العالم». وبينما عبّر عن فرحه بسقوط ترامب «بسبب جريمته الوقحة بحق الشهيدين القائدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس»، أكد أن «سياسة ترامب في الملفات المختلفة، ولا سيما في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فشلت»، مشيراً إلى أنه «مع خروج ترامب يسقط أحد الأضلع الثلاثة لصفقة القرن التي يمثلها إلى جانبه نتنياهو وابن سلمان». وأضاف أن «شعوبنا ومحور المقاومة ثبتوا وصمدوا واستطاعوا أن يمنعوا مشروع إدارة ترامب من أن يتحقق».

ولفت السيد نصر الله إلى أن «إقالة ترامب لوزير دفاعه ربما تكون مرتبطة بخطوات داخل أميركا أو خارجها»، لكن «يجب أن نكون كمحور مقاومة في حالة حذر شديد خلال هذين الشهرين لرد الصاع صاعين، في حال أي حماقة أميركية أو إسرائيلية».

أما في الداخل اللبناني، فأكد أن «العدو الإسرائيلي يشعر بقلق كبير ويدرك أن يده ليست مبسوطة بفضل المعادلة الذهبية جيش شعب ومقاومة». وشدد على أن «كل المؤامرات التي تستهدف المقاومة وسلاحها منذ 2005 إلى اليوم فشلت، وأنه بعد فشل محاولاتهم لإحداث فتنة، بدأ الأميركيون منذ 3 سنوات مشروعهم لتأليب بيئة المقاومة عليها». وأشار إلى أن «كل الأحداث أثبتت أن السفارة الأميركية هي التي كانت تدير وتموّل الجمعيات الأهلية غير الحكومية»، مضيفاً أنه «أمام فشل كل مساراتهم لم يتبقَّ أمام الأميركيين سوى مسار العقوبات على أصدقاء وحلفاء حزب الله». واعتبر أن «الهدف من العقوبات على حزب الله هو الضغط النفسي وتحريض بيئة المقاومة وجمع المعلومات وتجنيد العملاء، وأن «وضع الوزير جبران باسيل على لائحة العقوبات هو ضمن مسار أميركي بدأ بالوزيرين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس». وأشار إلى أن «البعض في الداخل اللبناني حرّض الأميركيين على فرض عقوبات على الوزير باسيل لحسابات شخصية وسياسية»، وتحدث عن الاتصالات التي حصلت بينهما، وبأن الوزير باسيل أبلغه أن الأميركيين خيّروه بين إنهاء التحالف مع حزب الله ووضعه على لائحة العقوبات. وأضاف «لقد أبلغنا الوزير باسيل أننا نتفهم أي موقف للتيار الوطني الحر نتيجة الظروف التي تفرضها العقوبات»، مؤكداً أن باسيل أبلغه تمسّكه بالتحالف. وثمّن نصر الله موقف باسيل، معتبراً أنه «موقف شجاع ويُبنى عليه في الأدبيات السياسية اللبنانية، وليس مطلوباً منه أن يمثل حزب الله ونعمل على النقاط المشتركة بيننا». كما تمنى على الجميع التضامن مع باسيل، لأن «استهدافه عام وقد يشمل الجميع»، مشيراً إلى أن «تفاهمنا مع التيار الوطني الحر صمد 14 عاماً، ولا شك في أنه يحتاج إلى مراجعة، لكن ليس في العلن، والرد على العقوبات الأميركية لا بد أن يكون بتطوير العلاقات مع التيار الوطني الحر».

وسأل: «بأي حق قانوني وأخلاقي تعطي الولايات المتحدة نفسها حق تصنيف الناس والأشخاص، وهي رأس الإرهاب ورأس الفساد، والضغط الأميركي بالعقوبات هو ضغط سياسي ولا علاقة له بمزاعم الفساد». وتمنّى السيد نصر الله على اللبنانيين أن يتعاطوا مع العقوبات الأميركية «كشأن سيادي وكخرق للسيادة اللبنانية». وختم كلامه بملف تأليف الحكومة، متمنياً الإسراع في التأليف.

(الأخبار)

المشهد السياسي

تلويح أميركي بعقوبات قريبة على سياسيين

لا تزال أبواب الحكومة العتيدة موصدة بالأقفال، فيما بدا واضحاً أن مساعي التأليف لم تُبارح دائرة التعقيدات حتى الآن، رغم تأكيد الرئيس سعد الحريري أن الحكومة ستبصر النور قريباً. تمضي المشاورات في مرحلة «التفاوض السلبي»، محكومة بمعادلة «انتظار اتفاق الأضداد»، أي الحريري ورئيس تكتّل «لبنان القوي» النائب جبران باسيل، في لحظة بات من الصعب فيها الفصل بين التطورات الداخلية والخارجية. وإلى جانب الحريري، يصرّ بعض السياسيين على إشاعة أجواء إيجابية، تكفّل بها أمس نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي، الذي كشف في حديث إلى برنامج «هنا بيروت» على قناة «الجديد»، أنه «تم الاتفاق على شكل الحكومة وعدد الحقائب فيها بين الرئيسين عون والحريري والاتفاق على الأسماء سيجري هذا الأسبوع». وفي المقابل، أكدت أوساط مطلعة على خطّ المشاورات أن «الساعات الماضية لم تحمل أي مفاجآت سعيدة على صعيد التشكيل»، وسط انشداد الأنظار الى ما سيحمله باتريك دوريل، مستشار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي وصل مساء أمس إلى بيروت في زيارة قبل إنها «محاولة أخيرة لإحياء المبادرة الفرنسية والضغط على القوى السياسية من أجل الإسراع في تأليف الحكومة والبدء بتنفيذ الإصلاحات»، كما سيسلّم إلى المسؤولين اللبنانيين الذين سيلتقيهم رسالة تحذير، من أن عدم تأليف حكومة قبل انعقاد مؤتمر الدعم للبنان، أواخر الشهر الجاري، سيحوّل المؤتمر من مؤتمر للدعم الإنساني.

وفي ظل حالة المراوحة التي تُسيطر على الملف الحكومي، خرقت المشهد أمس زيارة قام بها رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط الى عين التنية، حيث اجتمع برئيس مجلس النواب نبيه بري، وهي زيارة كان من المقرّر أن يقوم بها جنبلاط منذ يومين وجرى تأجيلها. وقالت مصادر مطلعة على أجواء اللقاء إن جنبلاط، الذي خرج من عين التينة من دون الإدلاء بأي تصريح، «حمل معه شكوى من إدارة الملف الحكومي، وركّز على محاولات البعض الانتقاص من مكانة الدروز وحجمهم في الحكومة الجديدة».

في موازاة ذلك، لم تهدأ في بيروت بعد عاصفة العقوبات الأميركية التي طالت باسيل أخيراً، بينما أكّد أكثر من مصدر متابع أن الأميركيين يشيعون، عبر شخصيات تابعة لهم، معلومات عن أن «عقوبات جديدة ستفرض على سياسيين لبنانيين نهاية هذا الأسبوع، أو في الأسبوع المقبل على أبعد تقدير».

ترسيم الحدود ... الجولة الاطول

في سياق آخر، انعقدت صباح أمس، في مركز الأمم المتحدة (اليونيفيل) في رأس الناقورة، الجولة الرابعة من مفاوضات ترسيم الحدود البحرية غير المباشرة بين لبنان والعدو الإسرائيلي، برعاية الأمم المتحدة، وبواسطة أميركية، للبحث في ترسيم الحدود البحرية. وتأتي هذه الجلسة بعد أن سادَ الجلستين السابقتين توتّر كبير من جرّاء تقدّم الوفد اللبناني المفاوض بمستندات ووثائق وخرائط تُثبت حق لبنان في حدود مياهه البحرية، وفقاً لقانون البحار المعترف به، مؤكداً التشبث بها، وتبلغ مساحتها 1430 كيلومتراً مربعاً إضافية، زيادة عن الـ863 كيلومتراً المتنازع عليها، ما دفع العدو الإسرائيلي إلى الاستنفار، واللجوء الى إعلامه لتوجيه رسائل إلى لبنان تفيد بأنه ينوي طرح خطوط جديدة

> **مشاورات الحكومة: الحريري والفرزلي يشيعان أجواء إيجابية**

ردأ على الطرح اللبناني.

وفيما كانت التوقعات بأن تكون هذه الجلسة حاسمة، قالت مصادر عسكرية لـ«الأخبار» إن «هذه الجولة كانت الأطول، وقد استمرت لأكثر من 4 ساعات، بعد طلب تمديدها لساعة إضافية من قبل الجانب الآخر». وأشارت المصادر إلى أن «الجلسة بدأت بجوّ صدامي، بعدَ تأكيد الوفد اللبناني طرحه، أي الخط الذي وضعه لبنان وتعمّق باتجاه الجنوب، بحيث يصل إلى حقل كاريش، وردّت عليه «إسرائيل» بخطّ 310 الذي يصل إلى ما بعد صيدا شمالاً، ما يعني قضم أجزاء من البلوك الرقم 9 و10 والبلوك الرقم 8 كاملاً وجزء من البلوك الرقم 5»، (راجع «الأخبار»، أمس) لافتة إلى «وجود محاولات ضغط للعودة إلى خطّ هوف، لكن لبنان لن يتراجع عن مطلبه».

وقالت المصادر نفسها إن «البحث لا يزال يتركز حول نقطة الانطلاق، والخط الذي يجب اعتماده، وهو بحث تقني بامتياز»، من دون أن تُضيف أي تفصيل آخر. وفيما اتفق المشاركون على استئناف المفاوضات في جلسة خامسة في الثاني من كانون الأول المقبل، أصدرت الولايات المتحدة ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان «بيان كوبيتش» بياناً يقول: «ما زلنا نأمل أن تؤدي هذه المفاوضات إلى حل طال انتظاره».

(الأخبار)

(أ ف ب)

تقرير

هيكلة القطاع المصرفي: البنوك لم تُجهّز خططها بعد

ليا القزي

5 تشرين الثاني، كان الموعد النهائي لتقدّم المصارف بخارطة الطريق «للتقيّد بالمتطلبات الرأسمالية وبالأنظمة المفروضة من مصرف لبنان». انتهت المُهلة، ولم تتسلّم لجنة الرقابة على المصارف سوى تقارير من 3 مصارف، من أصل 52 مصرفاً لبنانياً، في حين أنّ كلّ المصارف الأخرى طلبت تمديد المهلة، علماً بأنّ المصارف أُعطيت مهلة شهر وأربعة أيام حتّى تُعدّ «مُلخّصاً عاماً» لخارطة الطريق. وليس الخطة التفصيلية، على أن تُقدّم الأخيرة مع بداية السنة الجديدة. حجّتها «الرسمية» أنّها بحاجة إلى مزيد من الوقت لبلورة التصوّر العام، وانتظار انعقاد مجالس الإدارة حتّى توافق عليها. إلا أنّ الحقيقة أنّ المصارف تتهرّب من تحديد خطّتها للمرحلة المُقبلة وحاجاتها الرأسمالية وخساراتها المُتوقعة، رامية المسؤولية على «الدولة». ولأنّها غالباً ما «تجرّ» المصرف المركزي والمؤسسات الرسمية خلف مصلحتها، نجحت المصارف مرّة جديدة في انتزاع تمديد جديد للمُهل. فمصرف لبنان يتّجه لإصدار تعميم جديد، يُمدّد فيه مُهلة تقديم «خارطة الطريق» حتّى تاريخ 31 كانون الأول 2020.

استناداً إلى المذكرة الرقم 2020/15، الصادرة عن لجنة الرقابة على المصارف، وموضوعها «خطّة التقيّد بالمتطلبات الرأسمالية»، كان يُفترض بالمصارف إعداد خطّة لتأمين الحاجات الرأسمالية تُراعي: «استراتيجية المصرف وخطّة عمله للسنوات الخمس المقبلة وتقديره لكيفية تطوّر وضعيته المالية وربحيته خلال هذه الفترة، المؤونات المطلوبة كحدّ أدنى على سندات الخزينة والقروض الممنوحة إلى مؤسسات القطاع العام في لبنان ومحفظة التوظيفات لدى مصرف لبنان، المؤونات المتوقع تكوينها في بيان الربح أو الخسارة على محفظة القروض والتسليفات وفقاً لتصنيفها بحسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9». وقد أرفقت «لجنة الرقابة» مُذكرتها بنماذج «للتصريح عن الحاجات الرأسمالية والخيارات المنوي اعتمادها لتأمين هذه الحاجات، الوضعية المالية، وبيان الربح أو الخسارة المُتصرين المتوقعين لغاية سنة 2024»، على أن يجري تقييم الخطط المُقدّمة «وفق معايير عديدة، منها واقعية احتساب الحاجات الرأسمالية وقابلية تنفيذ الخيارات الموضوعة لتأمين هذه الحاجات».

هذه الخطط أُريد منها أن تُشكّل تمهيداً لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، عبر أن تكون تصفية المصارف المُتعثّرة «ذاتية»، عبر دفعها هي إلى التصريح عن خسائرها ورؤيتها المستقبلية. وهذا بالضبط «الشرّك» الذي تُحاول المصارف التفلّت منه. الحاكم رياض سلامة سبق أن رفض اقتراح نائبه السابق، محمد بعاصيري، إنشاء «المركزي» لشركة تقوم باستملاك كلّ المصارف المُتعثّرة، مُفضّلاً أن تكون المعالجات فردية، بناءً على الحالة الخاصة لكلّ مصرف وحده. وأنشأ سلامة، في 16 تموّز الماضي، «لجنة إعادة هيكلة المصارف»، تُرأسها النائب الثاني للحاكم، بشير بقظان، وضمّت مُمثّلين عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وجمعية المصارف. مهامها كانت «دراسة اقتراح هيكلة المصارف، واقتراح التعديلات الضرورية على الضوابط الاحترازية لعمل المصارف، ودراسة الأداء المالي للمصارف اللبنانية، واقتراح الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة القطاع

> **بعض المعايير لو اعتُمد فسيؤدّي إلى تطيير رساميل معظم المصارف**

المصرفي». اجتماعات معدودة عقدتها اللجنة الخاصة قبل أن يتمّ وأد عملها، وينتقل الملفّ كلياً إلى لجنة الرقابة على المصارف، التي تلعب عملياً دور «الحمام الزاجل» بين المصارف من جهة، و«المركزي» من جهة أخرى، في ظلّ التخبط الحاصل حول الجهة المسؤولة عن إعادة هيكلة القطاع. اللافت أنّ المصارف، وبعد أن شنّت حرباً مُباشرة وعبر لجنة «تقصّي الحقائق» النيابية، اعتراضاً على عدم استشارتها في ما يتعلّق بالقطاع المصرفي، رفعت اليوم صوتها اعتراضاً على طلب «المركزي» منها تقديم خطّة عملها المُستقبلية، مُعتبرةً أنّه «يجب على لجنة الرقابة والمصرف أن يُحدّدا المعايير المطلوبة»، وفق مُدير تنفيذي في أحد المصارف، مسؤول في «لجنة الرقابة» يعتبر أنّ «الأمر من مسؤولية مصرف لبنان، بصفته الهيئة الناظمة للقطاع».

مُديرو مصارف عديدة تحدّثت إليهم «الأخبار» يعتبرون أنّ «من الخطأ أن تتمّ إعادة الهيكلة بهذه الطريقة». تواصلوا مع «لجنة الرقابة»، سائلين أنّه «بناءً على أي مُعطيات نضع خطّتنا المستقبلية؟ كم ستكون قيمة الموجودات؟ ونسبة المؤونات الحقيقية؟ وأي سعر صرف سنعتمد؟ لجنة الرقابة لا تُريد أن تُحدد هي سعر الصرف خوفاً من أن يتم اعتماده في السوق كمؤشّر للسعر الجديد، ويُريدوننا نحن أن نُقدّر». بالنسبة إليهم، هذه أسئلة أساسية، لأنّ بعض المعايير لو اعتُمد فسيؤدّي إلى تطيير رساميل معظم المصارف، ولن يبقى إلّا تلك القادرة على بيع موجودات خارجية». دائماً ما تتسلحون بـ«الاقتصاد الحرّ» لتبرير استقالتكم وعدم فرض أي قرار عليكم، اليوم تُريدون العكس؟ يُجيب أحد المديرين التنفيذيين: «اليوم نحن في أزمة».

قضية اليوم

انحدار الليرة: تداعي النموذج من دون بديل

منذ نحو سنة كان سعر الدولار يساوي 1690 ليرة، لكنه تضاعف اليوم أربع مرات ونصف المرة، ليبلغ 7500 ليرة، علماً بأنه بلغ ذروته في تموز الماضي حين سجّل 10 آلاف ليرة. نمط الانحدار في سعر الليرة كان عبارة عن خطوتين: قفزات كبيرة وتقلبات نسبية لاحقة ضمن مدى زمني يضيق تدريجاً. ظهرت تفسيرات «خنفشارية» تربط التحسّن الأخير بتكليف سعد الحريري رئيساً للحكومة، لكن الواقع هو أن الانحدار والتذبذب يعكسان عجز قوى السلطة، التي سيحكم باسمها الحريري، عن إدارة التفليسة. إنه سلوك منظومة تحتضر، وتَداعي لنموذج من دون بديل

محمد وهبة

«إن لبنان ليس بلداً مفلساً، لكن القطاع المالي يعاني تداعيات الأزمة الإقليمية التي يعجز لبنان عن التحرّر منها، فضلاً عن استهدافه ولمدة 3 سنوات بحملات تشويه منظمة استُخدمت أداةً للضغط في الانقسامات الاقليمية، إضافة إلى الخسائر العامة نتيجة تراكم عجز الحساب الجاري، وعجز الموازنة على مدى الأعوام الخمسة الماضية ما انعكس على سعر الصرف الوطني». بهذه العبارة يحاول حاكم مصرف لبنان تبرير المسار الانحداري المتواصل لسعر الليرة، بدا كأنه يشير إلى أن الانحدار مستمر بلا قعر واضح، أو حدود زمنية من عملة ذات قيمة ثابتة مقابل الدولار منذ كانون الأول 1997 لغاية مطلع 2019، ثم انهارت.

الحديث عن تثبيت العملة بوصفه

> **إن احتمال انحدار سعر الصرف ناتج عن استمرار استعمال الليرة كأداة لنقل الثروة من المودعين إلى المقترضين**

> **سعر الصرف يقفز قفزات كبيرة ثم يعود إلى تذبذبات هامشية نسبياً**

«هدفاً» سقط، يُغفل، عمداً أو جهلاً، حقيقة أن أي عملة هي أداة يمكنها أن تكون أداة ضريبية، أو يصحّ استعمالها كمحفّز اقتصادي ضمن خطة واضحة وأهداف اقتصادية واجتماعية. لكن ما يثير الشكوك أن الأمر قد لا يكون مجرّد تغافل عن سلامة عن حقائق ثابتة علمياً، بل ربما هو مجرّد «خديعة» أو «تواطؤ» على الليرة والمودعين. ففي مؤتمر صحافي عقده في 11 تشرين الثاني 2019، قال سلامة كلاماً فقد قيمتَه بعد أسابيع: «إن هدف مصرف لبنان الحافظة على الثقة بالليرة اللبنانية، وهذا أمر أساسي. الليرة أداة لتأمين النموّ الاقتصادي والإستقرار الاجتماعي، ونسب التضخّم ترتفع والقدرة الشرائية تتراجع في حال تراجعت الليرة، النجاح هو في المحافظة على استقرار الليرة اللبنانية... نحن أمام مرحلة جديدة، وسنحافظ على الاستقرار في سعر صرف الليرة».

هذه كانت رؤية صانع الانتصارات النقدية. لم يطل الوقت قبل أن يصبح صانع الأهوام. فكل خيارات سلامة وخطواته منذ ذلك الوقت كانت تصبّ ضمن هدف واحد: تحطيم الليرة. هذا الهدف كان مجبولاً بخيارات واضحة: إفلات التضخّم وأسعار الصرف. بعملية الإفلات هذه كان هناك رهان ناقشه سلامة مع أكثر من طرف.

فمن جهة راهن سلامة على أن سعر الصرف سيؤدي إلى خفض الاستيراد. وبالتالي سيُعالج جزءاً من أزمة ميزان المدفوعات (الحساب الجاري هو جزء من ميزان المدفوعات الذي يمثّل صافي الأموال الوافدة إلى لبنان وتلك الخارجة منه، سواء على شكل سلع أو خدمات أو أي أشكال أخرى). بمعنى آخر، إن تضخّم الأسعار سيخفض القوّة الشرائية للمداخيل والتي تعهد سلامة بالحفاظ عليها في 11 تشرين الثاني 2019، وبالتالي سيخفّض الاستيراد بما يؤدي إلى تقليص وتيرة النزف في العملات الأجنبية التي تموّل عمليات الاستيراد.

ومن جهة ثانية، كان الرهان على أن التضخّم الناجم عن انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار، سيفرض على مصرف لبنان ضخّ المزيد من النقود الورقية في السوق لتسديد ودائع الدولار الموجودة في المصارف بعدما تبخّرت (استُهلكت) هذه الدولارات فعلياً. وبالتالي تصبح الليرة أداة ضريبية لإعادة توزيع الثروة من أجل نقْل قسم من حسابات الودائع لتمويل حسابات القروض. هذه كانت أقسى عملية اقتطاع يمارسها سلامة، أو يترك السوق يمارسها فيما هو زعم في مؤتمره الصحافي أن «حماية المودعين والودائع هي موضوع نهائي. نحن أخذنا الليرة إلى أداة ضريبية لأهداف ليست اقتصادية، بل تتعلق بإطفاء الخسائر في ميزانيته وفي ميزانيات المصارف أيضاً. هذه الأداة هي أسهل أداة ضريبية ممكنة، وهي ليست واضحة للعموم، لكنها تعني أمرين أساسيين:

- إن احتمال انحدار سعر الصرف وتدهوره ناتج عن استمرار استعمال الليرة كأداة لنقل الثروة من المودعين إلى المقترضين. وهذا ما تدلّ عليه معادلة سعر الشيك بالدولار الذي يساوي اليوم ما بين 2800 ليرة و3000 ليرة للدولار الواحد، بينما سعر الدولار الورقي تبلغ قيمته عند الصرافين وفي المصارف 7500 ليرة. أكثر من 10 مليارات دولار خرجت من الودائع وصبّت لإطفاء ديون. ليس بالضرورة أن يكون المدين فقيراً، بل هو ربما من الأثرياء الذين سحبوا دولارات ورقية واستبدلوها بشيكات من أموال المودعين ووضعوها في حساباتهم لإيفاء الديون.

عملياً، إن التراجعات أو التقلبات المؤقتة التي تصيب سعر الصرف من وقت إلى آخر، هي غير مستدامة، بحسب ما ثبت على مدى العام الفائت. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول 2019 بلغ سعر الدولار في السوق الموازية 1690 ليرة، لكنه قفز في نيسان إلى 2850 ليرة، ثم بلغ 4200 ليرة في آخر نيسان، وصولاً إلى 5400 ليرة في 12 حزيران. بعد يومين انخفض السعر إلى 4750 ليرة، ثم عاد إلى الارتفاع مجدداً. وبلغ السعر في 3 تموز 9900 ليرة، ثم تراجع في خلال أسبوع إلى 7900 ليرة. في آب تكرّرت القصة فانخفض السعر من 8500 ليرة في 6 آب إلى 7000 ليرة في 11 آب. مجموع هذه التقلبات جعلت صندوق النقد الدولي يستعمل سعر الصرف على أساس 6000 ليرة في احتساب الناتج المحلي الإجمالي التقديري لعام 2020.

- إن الطريقة الأفضل لإدارة سعر الصرف متصلة بالغاية التي يفترض أن تسعى السلطات إليها. فالأمر ليس عبارة عن وصفة تقنية، بل يتعلق بإدارة التفليسة واستخدام الأدوات المتاحة. يكون هذا الأمر ضمن هدف واضح: أي اقتصاد؟ أي مجتمع؟ هل نريد تعزيز موقع أصحاب الرساميل؟ هل هناك مصلحة في سعر صرف مستقرّ؟

حالياً، ليس لدى سلامة، أو أي أحد في السلطة، الجرأة على مواجهة هذه الأسئلة وتحديد الخيارات. الكل يريد حصة من سعر الصرف تصبّ في مصلحته. هي المصلحة التي اعتاد الحصول عليها من سعر صرف ثابت ومستقرّ، وهي المصلحة التي توسّع الفجوة بين قلّة من الأثرياء وكثرة من الفقراء في لبنان. من يجرؤ على مواجهة خيار البحث عن نموذج بديل؟ بعد سنة على انفجار الأزمة، لم يجرؤ أحد من أهل السلطة على تقديم مقاربة بديلة. الكلّ يريد ترقيع النموذج حتى لو لم تصمد الرقعة كثيراً. بضعة أشهر قد تكون كافية لتهريب ما تبقى من أموالهم العالقة هنا.

(هروان طحطح)

سلامة ادّعى في مؤتمر صحافي في 11 تشرين الثاني أن «مصرف لبنان لا يتعاطى بالأوراق النقدية بالدولار». ثم بات لاحقاً يموّل الصرافين بقيمة 900 ألف دولار «فريش» يومياً. رغم ذلك، يمارس الصرّافون عمليات البيع بحسب السعر في السوق الموازية، ولديهم شبكات في كل لبنان، ومنها شبكات افتراضية تسعّر الدولار بحرية تامة ومن دون أي شكوى من سلامة أو من مجلسه المركزي تجاه هذه العمليات.

لعلّ في هذا الأمر دلالة واضحة على أن شبهة «المستفيد» تصيب سلامة والمجلس المركزي من أسعار الصرف. فهم المسؤولون اليوم عن أن الأجور في لبنان لا تغطّي أكثر من 50% من قيمة السلّة الاستهلاكية للأسر، أي إن الأجور لم تعد كافية من أجل الأكل والشرب فقط.

رغم ذلك، يمارس سلامة تحويل الورقي أو المحوّل من حسابات خارجية أو ما سمّي «فريش»، وسعر صرف عند الصرافين تطوّر لاحقاً ليصبح سعر المنصّة الثابت، والذي يوازي 2,5 مرة السعر النظامي المثبت منذ 1997. وهناك سعر صرف لتسديد الدين كان يصل إلى 1520 ليرة مقابل الدولار الواحد، ثم بدأت المصارف تفرض عليه عمولة جائرة تصل إلى 20%، وهناك أيضاً سعر لتحويل الوديعة من الليرة إلى الدولار يساوي السعر الثابت القديم مضافاً فوقه عمولة أيضاً... بدلاً من سعر الصرف الثابت بات لدينا أسعار صرف متحرّكة غالبيتها مرتبطة بتقلّبات سعر السوق الموازية، أو بقرار مصرف لبنان.

جاءت هذه التطوّرات على مراحل، كان من أبرزها انكشاف تدخّل مصرف لبنان بائعاً وشارياً للدولار النقدي (فضيحة مديرية العمليات النقدية في مصرف لبنان) رغم أن السنوي نحو 7,5 مليارات دولار، من بينها عجز بقيمة 3 مليارات دولار في تموز، و1,96 مليار دولار في آب. العجز يعبّر عن خروج الدولارات من لبنان، ومهما تعدّدت الروايات بشأن هذا العجز، إلا أنه يبقى واقعاً. إلى أين تخرج؟ من يستفيد منها؟ ما هو حجم التحويلات «الفريش» منها؟ هذه هي الأسئلة الذي لا يفصح عن إجابتها سلامة.

يثير هذا الواقع قدرة السلطة على محاسبة سلامة. فهو لم يُسأل بعد عن دوره في خلق أسعار عديدة للعملة في اقتصاد لبنان؟ أو عن الإجراءات التي اتخذها لحماية الليرة والمودعين؟ بأي أهداف قام بهذه العمليات؟ ففي نهاية 2019، تحوّل نموذج لبنان الاقتصادي، من سعر صرف ثابت تجاه الدولار، إلى سعر صرف بأجنحة عديدة متباينة غالبيتها متحرّك: هناك سعر صرف للشيكات، وسعر صرف للدولار ما يقتضي من الإجراءات كي لا تحدث خسائر يتحمّلها المودعون، ولن يحصل haircut (اقتطاع) فلا صلاحية قانونية لذلك». إذاً، إن الاقتطاع عبر تضخّم الأسعار وإفلاس سعر الصرف وتحويله إلى أسعار متباينة في سوق واحدة، ليس اقتطاعاً. هذا هو مفهوم سلامة لمفهوم سعر الصرف وهو مفهوم مماثل لـ«هيركات»، سواء ارتضى بهذه التسمية أم امتنع عن ذلك، هذا هو الواقع.

لكن ليس ذلك أسوأ ما في الأمر؛ فرغم الرهانات، لم تتحقق الأهداف المرسومة. فقد بلغنا اليوم حدّاً كبيراً من انخفاض الاستيراد (6,2 مليارات دولار في نهاية آب) إلى أقلّ من نصف ما كان عليه في الفترة المماثلة من السنة الماضية، لكن استمرّ العجز في ميزان المدفوعات، وتحديداً في حساب رأس المال. ففي نهاية آب سجّل العجز التراكمي

مقالة

التدقيق الجنائي: موجب قانوني وقع بين الخطأ والخطيئة [1]

أمين صالح *

في 31 آب 2020، جرى توقيع اتفاقية بين الجمهورية اللبنانية، ممثلة بوزارة المالية، وشركة «الفاريز اند مارسال» تلتزم بموجبه الشركة بتقديم الخدمات الاستشارية والمشورة التي تطلبها وزارة المالية، وتلتزم كذلك بتقديم تقرير عن نتائج التدقيق الجنائي لأنشطة مصرف لبنان وحساباته.

تبين من نطاق التدقيق الجنائي الملزم لشركة «الفاريز» أن هدفه تحديد أسباب الخسائر المالية اللاحقة بمصرف لبنان وتحديد المسؤول عنها.

لقد رفض مصرف لبنان التعاون مع الشركة المكلفة بالتدقيق الجنائي متذرّعاً بالسرية المصرفية.

لذلك فإن السؤال الذي يقتضي الإجابة عنه من قبل المسؤولين عن إدارة وحفظ المال العام هو: هل كان من الضروري إجراء التدقيق الجنائي بقرار واتفاق مع جهة خاصة، أي بقرار من مجلس الوزراء وبعقد بين الجمهورية اللبنانية، ممثلة بوزارة المالية، وشركة التدقيق الخاصة الفاريز؟

الجواب قطعاً بالنفي، ذلك أن إجراء التدقيق الجنائي متاح بموجب القوانين اللبنانية السارية المفعول ومن قبل أجهزة الدولة الرسمية. كيف ذلك؟ فلنعد الى القانون والإدارة العامة لنرى الجواب الشافي.

حدد قانون المحاسبة العمومية أصول إدارة الأموال العمومية، والأموال المودعة في الخزينة وعرّف الأموال العمومية بأنها هي أموال الدولة، والبلديات، والمؤسسات العامة التابعة للدولة أو البلديات، وأموال سائر الأشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية. وقد أناط القانون بوزارة المالية إدارة الأموال العمومية وحفظها وتولي شؤون الموازنة والخزينة والنقد وكل ما تنيطه بها القوانين والأنظمة.

بموجب قانون النقد والتسليف، أنشئ المصرف المركزي وهو شخص معنوي من القانون العام ويتمتع بالاستقلال المالي.

لقد أخضع قانون النقد والتسليف المصرف المركزي لمراقبة وزارة المالية، ولهذه الغاية نصّ القانون على أن تنشأ في وزارة المالية مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي، ويدير هذه المصلحة موظف برتبة مدير عام يحمل لقب «مفوض الحكومة لدى المصرف المركزي». ويكلف المفوض:

- السهر على تطبيق قانون النقد والتسليف
- مراقبة محاسبة المصرف

وفقاً لنص المادة 44 من قانون النقد والتسليف، فإن للمفوض ولمساعده حق الاطلاع على جميع سجلات المصرف المركزي ومستنداته المحاسبية، باستثناء حسابات وملفات الغير الذين تحميهم سرية المصارف المنشأة بقانون 3 أيلول سنة 1956.

ووفقاً لأحكام المادة 51 من هذا القانون، فقد فرض على كل شخص ينتمي الى المصرف المركزي، بأية صفة كانت، أن يكتم السر المنشأ بقانون 3 أيلول 1956، ويشتمل هذا الموجب على جميع المعلومات وجميع الوقائع التي تتعلق ليس فقط بزبائن المصرف المركزي والمصارف والمؤسسات المالية، وإنما أيضاً بجميع المؤسسات المذكورة نفسها والتي يكون قد اطّلع عليها بانتمائه الى المصرف المركزي. إن المادتين المذكورتين أعلاه، هما من أحكام قانون النقد والتسليف، وتطبيقهما خاضع لرقابة وزارة المالية بحكم القانون ذاته، ولا سيما المادة 42 منه التي فرضت على مفوض الحكومة السهر على تطبيق قانون النقد والتسليف.

وعليه، لا يحقّ لمصرف لبنان التذرّع بالسرية المصرفية لحجب أي معلومات عن وزارة المالية عند قيامها بأعمال الرقابة على المصرف.

> **السرية المصرفية لا تتعارض مع حق وزارة المالية الرقابة على المصرف المركزي**

- وفقاً لقانون النقد والتسليف، فإن الربح الصافي للمصرف المركزي يتألف من فائض الواردات على النفقات العامة والأعباء والاستهلاكات وسائر المؤونات. ويقيد 50% من هذا الربح الصافي في حساب المصرف المركزي ويدعى «الاحتياط العام» ويدفع 50% الى الخزينة. وعندما يبلغ الاحتياط العام نصف رأسمال المصرف، يوزع الربح الصافي بنسبة 20%.

- وفقاً لقانون النقد والتسليف (المادة 115 منه) يفتح باسم الخزينة حساب خاص تقيّد فيه:

ـ الفروق بين ما يوازي موجودات المصرف من ذهب وعملات أجنبية بالسعر القانوني وبين السعر الفعلي لشراء أو بيع هذه الموجودات.

ـ الأرباح أو الخسائر الناتجة، في موجودات المصرف من ذهب وعملات أجنبية، عن تعديل سعر الليرة اللبنانية القانوني أو سعر إحدى العملات الأجنبية.

يستفاد من النصوص القانونية المذكورة أعلاه أن المشترع منح وزارة المالية حق الرقابة على مصرف لبنان ويشمل نطاق الرقابة ما يأتي:

1ـ السهر على تطبيق قانون النقد والتسليف من كل نواحيه

2ـ إن الرقابة، كما هي مبيّنة أعلاه، هي واجب على وزارة المالية أن تقوم به، ولا علاقة لشكل ومضمون هذه الرقابة بالسرية المصرفية، ولا يمكن لمصرف لبنان التذرع بالسرية المصرفية لمنع قيام وزارة المالية برقابتها القانونية والمالية على المصرف. فهذه الرقابة فرضها القانون بشقّيها التدقيق المحاسبي والتدقيق الجنائي، وفقاً لما هو ثابت في قواعد التدقيق اللبنانية والدولية.

وهذه الرقابة تتّصف بالثبات والاستمرارية بحكم القانون، وليست بحاجة الى قرار من السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) أو من وزير المالية، فهي واجب مفروض بحكم القانون.

يتذرع حاكم مصرف لبنان بالمادتين 44 و51 من قانون النقد والتسليف لعدم التعاون في سياق التدقيق الجنائي.

فوفقاً للمادة 44، لمفوض الحكومة لدى مصرف لبنان ولمساعده حق الاطلاع على جميع سجلات المصرف المركزي ومستنداته المحاسبية، باستثناء حسابات وملفات الغير الذين تحميهم سرية المصارف المنشأة بقانون 3 أيلول سنة 1956.

ووفقاً لأحكام المادة 51 من هذا القانون، فقد فرض على كل شخص ينتمي الى المصرف المركزي، بأية صفة كانت، أن يكتم السر المنشأ بقانون 3 أيلول 1956، ويشتمل هذا الموجب على جميع المعلومات وجميع الوقائع التي تتعلق ليس فقط بزبائن المصرف المركزي والمصارف والمؤسسات المالية، وإنما أيضاً بجميع المؤسسات المذكورة نفسها والتي يكون قد اطّلع عليها بانتمائه الى المصرف المركزي. إن المادتين المذكورتين أعلاه، هما من أحكام قانون النقد والتسليف، وتطبيقهما خاضع لرقابة وزارة المالية بحكم القانون ذاته، ولا سيما المادة 42 منه التي فرضت على مفوض الحكومة السهر على تطبيق قانون النقد والتسليف.

وعليه، لا يحقّ لمصرف لبنان التذرّع بالسرية المصرفية لحجب أي معلومات عن وزارة المالية عند قيامها بأعمال الرقابة على المصرف.

* النقيب السابق لخبراء المحاسبة
مدير المحاسبة العامة السابق
في وزارة المالية

كورونا

تشكيكٌ في فعالية الإقفال مع توسيع لائحة الاستثناءات وغياب خطط الدعم

لبنان نحو «أسوأ من السيناريو الإيطالي»

ما عجزت الدولة عن فعله منذ انتشار الوباء في شباط الماضي لاحتواء جائحة «كورونا»، لا تفاؤل كبيراً بأن تحقّقه في الأسبوعين المقبلين قبل أن يفلت حبل الفيروس على غاربه. مع انفلات عدّاد الإصابات (نحو 2000 أمس)، يبدو لبنان سائراً بخطى سريعة نحو الانزلاق في السيناريو الإيطالي... وربما ما هو أسوأ

راجانا حميّة

هل تستطيع الدولة أن تفعل في أسبوعين من الإقفال ما عجزت عنه في تسعة أشهر كاملة؟ يكاد هذا السؤال يكون على كل شفة بعد اتخاذ قرار الإقفال التام لأسبوعين، خصوصاً من «أهل البيت» قبل الناس العاديين؛ إذ يرى هؤلاء أن ما لم ينجز في الأشهر التسعة الماضية قد لا تكون هناك إمكانية لتطبيقه الآن، مع تفلّت الناس من الإجراءات الوقائية والارتفاع الجنوني في أعداد الإصابات والوفيات، والتي سجلت أمس 1922 إصابة و14 وفاة. أما أعداد حالات الاستشفاء، فقد سجل أمس 826 حالة، منها 300 حالة في العناية المركزة و140 حالة موصولة إلى أجهزة التنفس.

انطلاقاً من هنا، لم يكن هناك متفائلون كثر. وإلى حين يثبت الإقفال العكس، يستند هؤلاء إلى جردة الأرقام اليومية للعدّاد لبلورة ماهية السيناريو الذي يقبل عليه لبنان، والذي اعتبره رئيس قسم جراحة الأعصاب والدماغ في الجامعة الأميركية، غسان سكاف، «مأساوياً»، لناحية «اتجاهه نحو ما هو أخطر من السيناريو الإيطالي». بنى سكاف توقعاته على الجداول اليومية للإصابات، انطلاقاً من العدد الإجمالي التراكمي، مروراً بحالات الشفاء المخبرية وأعداد الوفيات والإصابات في القطاع الصحي، وصولاً إلى نسب الفحوص المحلية الإيجابية وعدد المصابين في المستشفيات. تلك المؤشرات، يرى سكاف أن لا توازن بينها، فأعداد الإصابات لامست الـ100 ألف، فيما أعداد حالات الشفاء تستقر عند 50 ألفاً. أضف إلى ذلك أن سرعة انتشار الفيروس وصلت إلى الحدّ الذي باتت معه نسبة الفحوص الإيجابية بين المقيمين تتخطى الـ20 من أصل 100، «وهذا مؤشر خطر، يوازي الخطر الذي ينشره عداد الوفيات مع تخطيه معدل العشر إصابات يومياً». ولئن كان يعدّ ارتفاع معدل الوفيات طبيعياً مقارنة بأعداد الإصابات وأعداد حالات الاستشفاء ومن يقبعون في العنايات الفائقة، إلا أن ما

> بنهاية السنة أعداد الإصابات ستلامس الـ200 ألف والوفيات نحو 2000

لا يبشّر بالخير هو عدد الموصولين على أجهزة التنفس الذين يفقدون حياتهم، والتي تخطت الـ60%.

ولأن تلك المؤشرات لا تزال إلى الآن على حالها، يذهب سكاف في توقعاته إلى حد القول إن «أعداد الإصابات بالفيروس ستلامس الـ200 ألف حتى نهاية العام الجاري وما يقارب الـ2000 وفاة». وبحسبة بسيطة، هذا يعني أن «عدد الإصابات سيصل حدود ثلاثة آلاف إصابة يومياً». وتفادياً لذلك السيناريو، يشدّد سكاف على ضرورة «وضع خطة طوارئ عبر فتح قنوات التمويل العربية والدولية وإجراء مسح شامل للمناطق، وتوفير فحوص الـPCR مجاناً لجميع المواطنين». كما يتطلب الواقع الراهن «إنشاء مراكز للحجر الصحي وتطبيق قانون الكمامة والتباعد الاجتماعي ومنع تدخين النرجيلة في الأماكن العامة». من دون ذلك، لا شيء يغيّر التوقعات. وفي هذا الإطار، عقد رئيس الحكومة المستقيلة، حسان دياب، أمس، اجتماعاً موسعاً مع المعنيين بمتابعة ملف كورونا تناول البحث في كيفية تطبيق قرار الإقفال وتشديد الإجراءات ومراقبة تنفيذها. وتداعى المجتمعون لتقديم اقتراح قانون ينص على تشديد العقوبة على غير الملتزمين بوضع الكمامة، واعتبارها جنحة تدوّن في السجل العدلي.

لكن، بعيداً عن تلك النقاشات التي لا تزال حبراً على ورق، كان اللافت لائحة «الاستثناءات» التي ترافق أسبوعي الإقفال. لائحة «طويلة عريضة» بالكاد نفذت منها مؤسسة، وهو ما وضع قرار الإقفال موضع النقد، وبات البحث اليوم يتركز على «شو سكرنا»، خصوصاً أن التجارب السابقة أثبتت أن الإقفالات السابقة كانت مجرد «بريستيج». وفي هذا الإطار، يعرب رئيس لجنة الصحة النيابية، الدكتور عاصم عراجي، عن قلقه من أن يكون القرار تكراراً لما سبق، مشيراً إلى أنه «في الإقفالات السابقة للقرى، كان الناس يهربون من المناطق المقفلة إلى مناطق أخرى، ولم تكن ثمة متابعة جدية لهذا الأمر». لا يعرف عراجي كيف صيغ القرار واستثناءاته، ولا يجد تعليقاً أفضل من أغنية السيدة فيروز «تعا ولا تجي». أو، بتعبير أدق، «سكّرنا وما سكّرنا».

(أ ف ب)

تقرير

المناطق الأكثر تلوّثاً تشهد انتشاراً أكبر

تلوث الهواء يجعل الإغلاق والتباعد مجرّد مزحة!

إذا ما ثبتت العلاقة بين ارتفاع نسب التلوّث في الهواء وسرعة انتشار وباء «كورونا»، كما تؤكد دراسات علمية، فهذا يعني أن كل إجراءات الإقفال والتباعد غير ذات جدوى، وأن على الكمامات أن تصبح مرافقنا حتى في غرف النوم

حبيب معلوف

بعد مرور أكثر من عام على انتشار وباء «كورونا»، تتكشّف للباحثين حول العالم، يوماً بعد آخر، العلاقة «الوثيقة» - والخطيرة تالياً - بين الفيروس وتلوّث الهواء. و«النقطة المركزية» لالتقائهما، في الغالب الأعم، هي الرئتان. فكلاهما، الفيروس والتلوّث، يتسبّبان بالمشاكل الصحية القاتلة نفسها وفي المكان نفسه تقريباً. علماً أنه منذ ما قبل «ولادة» الفيروس بوقت طويل، لطالما أكّد المتخصصون في الأمراض الصدرية على حقيقة أن تلوث الهواء يجعل الإنفلونزا وغيره من أمراض الرئة أكثر حدّة وخطورة.

ولعل التفسير الأقرب إلى المنطق لسرعة انتشار الفيروس هو انتقاله بواسطة الهواء الملوّث. هذا ما تؤشّر إليه حقيقة أن الأماكن التي تشهد انتشاراً أكبر لـ«كورونا» هي المناطق الأكثر تلوّثاً. وهذا، أيضاً، ما تؤكّده دراسة جديدة أجرتها جامعة هارفارد الأميركية العريقة، وشملت 3080 مقاطعة في الولايات المتحدة. إذ بيّنت أن زيادة مستوى الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء تزيد من خطر الوفاة بين مصابي «كورونا» بنسبة 11%. الدراسة التي نُشرت أخيراً في دورية «ساينس أدفانسيس» العلمية، قارنت بين بيانات الوفيات بالفيروس على مستوى كل مقاطعة وبين تركيزات مستوى الجسيمات الدقيقة العالقة يومياً في هواء هذه المقاطعات بين عامَي 2000 و2006، وخلصت إلى أن الزيادة الطفيفة في التلوث (ميكروغرام واحد فقط لكل متر مكعب)، كانت مرتبطة بزيادة قدرها 11% في معدل الوفيات بالفيروس. ولعل هذا ما يفسّر أن النسبة الأكبر من النتائج الإيجابية للفحوص في لبنان كانت في المدن والمناطق ذات الكثافة السكانية الأكبر، والتي تُعدّ نسب تلوث الهواء فيها الأعلى على مستوى الأراضي اللبنانية.

ولا تتوقف الدراسات عند خطورة الأماكن الأكثر تلوّثاً في هوائها، بل تذهب أبعد من ذلك. فالتلوث يهاجم الجهاز التنفسي في الأساس. إلا أن التعرض المستمر للملوثات يسبب التهاباً مزمناً للشعب الهوائية والرئتين، ما يضعف من قدرتها على مقاومة أي فيروس. أكثر من ذلك، فإن الفيروس يكتسب قدرة أكبر على الانتشار مع وجود الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء الملوث. إذ يمكن للرذاذ الحامل للفيروس البقاء في الهواء لفترة أطول والانتشار لمسافات أبعد، عندما يعلق بتلك الجسيمات. لا يمكن لأحد الجزم، حتى الآن، بماهية العلاقة بين مشاكل التلوث التقليدية والأوبئة، لا لناحية بدايتها ولا حدّتها ولا نهايتها. ولم يجزم أي من الخبراء، بعد، بأن لتلوث الهواء تأثيراً بحد ذاته في «ولادة» الأوبئة وانتشارها أو نهايتها. لكن يمكن الجزم، بعد هذه الدراسات، وقبلها أيضاً، بأن تخفيف نسب تلوث الهواء عبر تبنّي سياسات جديدة تقوم

> انتقال الفيروسات مع جسيمات الهواء الملوّث يقوّض فكرة التباعد الأساسية اليوم في مواجهة الوباء

على توفير الطاقة والاعتماد على الطاقة المتجدّدة ووسائل النقل الصديقة للبيئة، كل ذلك يقلّل من تلوّث الهواء ويخفّض من نسب الوفيات، سواء كان سببها الهواء أو الوباء أو كليهما معاً.

أثناء عمليات الإغلاق التي حصلت في مدن العالم هذا العام لمواجهة انتشار الوباء، سُجّل انخفاض كبير لنسب الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء، قبل أن تعود إلى معدّلاتها «العادية» بعد انتهاء الإقفال. دفع ذلك كثيراً من المتحمسين البيئيين حول العالم للتأكيد بأن ما يجب فعله لإنقاذ المناخ، هو العيش بطريقة مشابهة لما عشناه أثناء الحجر المنزلي بسبب الوباء؛ قد يكون ذلك طوباوياً. إلا أنه ليس بعيداً عن الواقعية، فقد آن الأوان للتفكير فعلياً في إعادة النظر بسياسات النقل والطاقة الأكثر إنتاجاً لتلوث الهواء والأمراض والأوبئة.

أما المسألة القديمة - الجديدة والتي عادت لتُطرح بقوة أخيراً حول تحوّل الفيروس وتحوّره، واتخاذه أشكالاً جديدة ومموّهة، فأمر يدعو إلى التشكيك في كفاية اللقاحات التي اقترب الإعلان عنها. وما يزيد من هذه الشكوك، عودة الحديث أيضاً عن علاقة هذا الوباء بالأنواع البرية، ولا سيما الحيوانية منها، وتحوّره بعد انتقاله إليها وعودته إلى الإنسان.

انطلاقاً من ذلك، فإن مواجهة هذا الوباء، وغيره من الأوبئة المحتملة، لا يحتاج فقط إلى لقاحات وسياسات صحية مختلفة، وإنما التفكير جدياً في تغيير النموذج الحضاري الذي نعرفه، ولا سيما لناحية إعادة صياغة علاقتنا مع الطبيعة، ولناحية التربية الحيوانية التجارية في المزارع لإنتاج اللحوم ومشتقاتها، وأيضاً لجهة التوسّع العمراني والاستخراج بجميع أنواعه وأشكاله. ناهيك بضرورة إعادة النظر باتفاقيات دولية محورية مثل حماية التنوع البيولوجي (التشدد أكثر في طرق التصنيف والحماية) واتفاقية تغير المناخ والالتزام بالتخفيف من الانبعاثات والتكيّف مع التغيرات والكوارث التي تنجم عنها. مسألة حماية البيئة، وخفض تلوث الهواء تحديداً، يفترض أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من الإجراءات المطلوبة للمعالجة ومكافحة الأوبئة. انتقال الفيروسات الوبائية مع جسيمات الهواء الملوث إلى أماكن بعيدة ليس تفصيلاً عابراً. إذ أنه يقوّض فكرة التباعد الأساسية اليوم في مواجهة الوباء، ويعني أن على الكمامات أن ترافقنا حتى في نومنا. أما انتقال الأوبئة العابرة للنوع الإنساني وإمكانية تحوير وتحويل الفيروسات لمساراتها وأشكالها، فأمر يدعو أيضاً إلى الهلع الدائم... لا الوقاية الدائمة فقط.

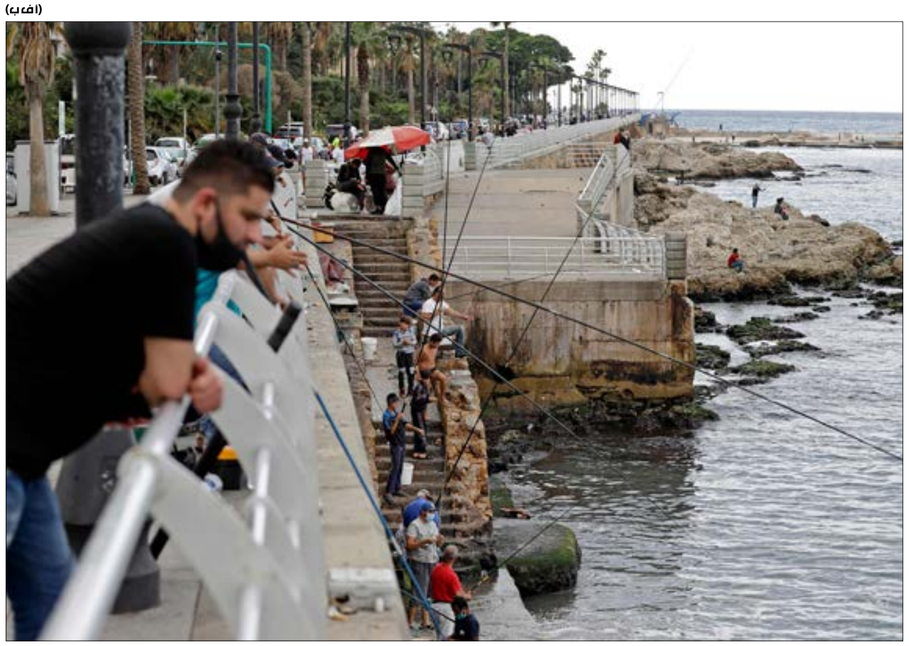
(أ ف ب)

منبر

أموال البلدية vs أموال الدولة

معن منير خليه *

منذ انتخابي لرئاسة المجلس البلدي في الغبيري، لطالما كنت مضطراً، في كثير من الأحيان، إلى أن أشرح للمواطن الفرق بين أموال البلديات وأموال الدولة اللبنانية. إذ يحضر يومياً أحد المكلفين ليناقش مسألة إلغاء الرسوم البلدية، وأن الدولة لا تستحق أن تجبي الرسوم البلدية، ويدعو رئيس البلدية لمساعدته على التهرب من الرسوم البلدية تحت حجج وذرائع عدة، أقلّها أن «الدولة تسرقنا والمسؤولين في الدولة يهدرون المال العام. فلماذا نقوم بتسديد الرسوم البلدية؟». ويتطلب الأمر الكثير من الوقت لإقناع المواطن بتسديد المتوجّبات البلدية.

تنحصر مصادر أموال البلديات في الموارد الآتية:

- رسوم تستوفيها الدولة والمؤسسات العامة لمصلحة البلديات كالكهرباء والهاتف والدوائر العقارية
- رسوم الترخيص على البناء والرسم على القيمة التأجيرية وأرصفة ومجارير
- رسوم التراخيص وتصاريح الترميم وإشغال الأملاك العامة
- نسبة مئوية من محاضر السير وغيرها...

وبالتالي، فأي نقص في هذه الواردات يقلص قدرة البلدية على تسديد المتوجبات من رواتب وكلفة تنفيذ أشغال ومشاريع أو أي نوع من الأعمال أو المشتريات. وعند فقدان هذه السيولة المالية تتوقف مباشرة الأعمال في البلدية وتقع في العجز. ولم يلحظ قانون البلديات 77/118 أي وسائل لتأمين موارد أخرى عن طريق الاستدانة من الدولة أو مصادر خارجية.

المسؤولية اليوم تقع على رئيس السلطة التنفيذية والمجلس البلدي من حيث الشفافية في التعامل مع مالية البلدية لتعزيز الثقة بعدم الهدر وتنظيم الصرف بحسب الأولويات ضمن المشاريع وحاجات القاطنين ضمن النطاق البلدي.

من خلال تجربة أربع سنوات ونصف سنة، أعرف كثيراً من المكلفين الذين بادروا إلى تسديد المتوجبات البلدية بمجرد أن لمسوا بعض الإنجازات التي كانوا يطالبون بها أو إنجازات استرعت انتباههم واستحسنوا وجودها ضمن الحي الذي يقطنون فيه كحديقة في الحي، بعض الأشجار، جزيرة خضراء، مركز صحي، موقف للسيارات، صيانة رصيف.... إشارة دلالة أو إشارة سير. الصدق وشفافية العمل البلدي أساس لتفعيل الجباية وسبب لفهم المواطن أن المال الذي يدفع في صندوق البلدية هو مال لخدمته مباشرة.

* رئيس بلدية الغبيري

الكرة اللبنانيّة

لبنان محرومٌ من «أولاده» الفلسطينيين

منذ أواخر الأربعينيات وحتى يومنا هذا برزت أسماء العديد من اللاعبين الفلسطينيين في ملاعبنا، ومنهم من خسر لبنان دفاعهم عن ألوانه بسبب عدم القدرة على تجنيسهم رغم ولادة العديد منهم في أراضينا وارتباطهم بوطن الأرز الذي بدا منتخبه غالباً بحاجةٍ إلى الاستفادة منهم

شربل كريّم

لا يمكن اعتبار تألق لاعب الأنصار الشاب محمد حبوس مجرد مسألة عابرة في ملاعب كرة القدم اللبنانية. هذه الملاعب التي انتظرت مواسم عدة ظهور موهبة جديدة تعطي الأمل بمستقبلٍ أفضل للمنتخب اللبناني وللعبة التي عاشت حالة جمود غير قصيرة على صعيد ولادة علامات فارقة، فكانت أن أطلت وجوه شابة لكنّها في الحقيقة لم تكن تلك المواهب الاستثنائية التي تحظى بإشادات الكل. اليوم تختلّف الصورة ولو أن إطلالة حبوس لم تقتصر على عددٍ كبير من المباريات في دوري الدرجة الأولى. لكن كما يُقال: «المكتوب يُقرأ من عنوانه»، وقراءة موهبة هذا الشاب المميز لم تكن صعبة لا بل إن البعض شبّه انطلاقته بتلك التي قدّمت قائد منتخب لبنان حسن معتوق إلى دائرة النجومية والأضواء.

لا يمكن اعتبار تألق لاعب الأنصار الشاب محمد حبوس (الرقم 11) مجرد مسألة عابرة (عدنان الحاج علي)

المؤسف هنا بالنسبة إلى المنتخب والكرة اللبنانيّين هو أن حبوس لن يستطيع السير على خطى معتوق أو ينافسه مستقبلاً على أرقامه بألوان المنتخب الوطني، فاللاعب وُلد فلسطينياً، وبالتالي في ظل القيود المعروفة على مسألة تجنيس الفلسطينيين تبدو مسألة رؤيته بقميص المنتخب أمراً مستحيلاً حتى هذه اللحظة. مسألة تعيد إلى الذاكرة أسماءً كثيرة فوّت لبنان عليه فرصة الاستفادة منها، وهي تطرح في الوقت نفسه إشكالية كبيرة حول من يستحق الجنسية في موازاة خدمة الوطن، وخصوصاً أولئك الذين تشبه حالاتهم حالة جناح الأنصار المولود من أب فلسطيني وأمّ لبنانية. أضف أن والده ليست لديه النيّة لقبول فكرة لعب نجله مع منتخب فلسطين، وهو ما يدفع القيّمين إلى ضرورة التفكير في إيجاد حلّ للحالات الاستثنائية المرتبطة بهذا الموضوع، وذلك من أجل المصلحة العامة التي تقتضي الاستفادة من خدمات مواهب وُلدت ونشأت كروياً في لبنان من دون أن تتمكن المنتخبات الوطنية حصراً من الاستفادة منها.

بين منتخبي لبنان وفلسطين

لائحة طويلة من الأسماء اللامعة أغنت ملاعبنا وكانت تأمل في ارتداء اللون الأحمر دولياً، وهو ما ثبت في حالة أفضل لاعب فلسطيني مرّ على الإطلاق في الملاعب اللبنانية، وهو جمال الخطيب. «الغزال» كان حاله أفضل من غيره، إذ صحيح أنه لعب مع منتخب فلسطين الأول للمرة الأولى في سن الـ 16 عاماً 1967، فهو مثّل منتخب لبنان في 4 مباريات عام 1971 في التصفيات العربية – الآسيوية، مسجلاً اسمه على لائحة الهدّافين. لكن الخطيب لم يحصل على الجنسية اللبنانية بل مُنح جوازَ سفر لبنانياً لسفرة واحدة وللمهمة المنشودة قبل أن تسترده السلطات اللبنانية عند عودة نجم الأنصار والنجمة السابق إلى بيروت.

المؤسف أن الهدف الذي سجّله الخطيب في تلك التصفيات وتألقه بقميص لبنان لم يساعداه للحصول على جوازٍ دائم بل خسر جراء هذا الأمر الكثير، فقرار منحه الجنسية القطرية لتمثيل «العنابي» اصطدم بعقبة في عام 1976 عندما اعترض عدد من الدول المشاركة في كأس الخليج على دفاعه عن ألوان قطر التي وافقت على مضض بحُكم استضافتها للدورة عامذاك. بطبيعة الحال حفلت تلك الفترة من الزمن بالحالات غير الاعتيادية في ما خصّ اللاعبين الفلسطينيين أو اللبنانيين الذين مثّلوا المنتخب الفلسطيني، وأبرزهم طبعاً نجم النجمة سابقاً حسين قاسم شحرور الذي دافع عن ألوان «الفدائي» لمدة 5 سنوات (1968-1973)، وهو المولود في بلدة هونين الحدودية. لكن اللافت أكثر أن نجله محمد الذي لعب للأنصار مثّل لبنان على الصعيد الدولي، وهو الذي لا يُعتبر لاعباً مجنّساً بحُكم لبنانية والده.

مواهب خسرها لبنان

الجنسية اللبنانية حرمت بلا شك أسماء أفضل بكثير عرفها الأنصار تحديداً، لكن كونها فلسطينية فهي بقيت بعيدة عن المنتخب اللبناني. ومن أبرز هذه الأسماء عمر إدلبي الذي أتحف خط وسط الأنصار بإمكاناته الرائعة خلال الفترة الذهبية التي عاشها «الأخضر»، والذي عرف حارساً فلسطينياً كبيراً أيضاً في تلك الفترة هو محمد الشريف، وبعدها بعض المواهب اللافتة أمثال حسين كيبا. وفي فترة التسعينيات أيضاً شكّل إبراهيم مناصري ثنائياً هجومياً رائعاً مع هيثم زين في هجوم التضامن صور، كان بإمكان المنتخب الاستفادة منه بشكل كبير لو حمل الأول الجنسية اللبنانية، تماماً كما هو حال وسيم عبد الهادي الذي لا يزال في مستوى مميّز حتى اليوم رغم تقدّمه في السن، وهو يتصدّر حالياً لائحة هدّافي الدرجة الثانية بـ 7 أهداف بعد 6 مراحل.

تطول اللائحة وتضمّ أسماء اعتُبرت يوماً ما من أهم المواهب الوافدة في لبنان، أمثال الثنائي الذي نشأ مع النجمة رامي وعلي أسعد، وقد كانت انطلاقة الأول خصوصاً شبيهة بما يقدّمه حبوس حالياً مع الأنصار من مستوى لافت. من هنا، ورغم إدراك صعوبة الإقدام على خطوة تفضي إلى تجنيس لاعب فلسطيني، يبدو المسعى إلى هذه المسألة من قبل القيّمين أمراً مطلوباً تحديداً بالنسبة إلى اللاعبين المميزين المولودين في لبنان من أمّ لبنانية، حيث سيلتقون مع قوانين الاتحاد الآسيوي الذي شدّد قوانين التجنيس، وسيتمّ السماح لهم قانونياً باللعب بشكلٍ فوري والاستفادة من خدماتهم، ففي نهاية المطاف مصلحة الوطن ومنتخباته تقضي ببذل كل مجهودٍ ممكن لاستقطاب أفضل المواهب المتاحة.

أبرز المباريات

تصفيات أميركا الجنوبية

■ **الخميس**
2020/11/12
- بوليفيا x الإكوادور 22:00

■ **الجمعة** 2020/11/13
- الأرجنتين x باراغواي 2:00 فجراً
- كولومبيا x أوروغواي 22:30

■ **السبت** 2020/11/14
- تشيلي x بيرو 1:00 فجراً
- البرازيل x فينزويلا 2:30 فجراً

معدّل أهداف الدوري لم ينخفض: تأثير غياب الأجانب والدفاع الضعيف

غاب اللاعبون الأجانب عن الدوري اللبناني لكرة القدم هذا الموسم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد. وعدم توافر الدولار... غياب اللاعب الأجنبي لم يؤثّر على معدلات تسجيل الأهداف. ونسبة الفرص التي تُصنع على المرمى عالية أيضاً. والقادم من المباريات يبشّر بفرص أكبر وأهداف أكثر بسبب المنافسة الكبيرة

علي زين الدين

يُسجّل اللاعبون الأجانب في الدوري اللبناني، نحو 34% من مجموع الأهداف في كلّ موسم. لم تنخفض هذه النسبة إلا مرّة واحدة خلال المواسم العشرة الأخيرة، وارتفعت إلى أكثر من 50% في أحد المواسم. الفرق تعتمد دائماً على المهاجم الأجنبي، بل تتعاقد أحياناً مع مهاجمَين، نسبةً إلى قلّة وجود هدّافين لبنانيين، وهذه مشكلة عانى منها المنتخب لسنوات، تعود أسبابها إلى الأندية أساساً. وفي الموسم الذي غاب فيه الأجانب عن الدوري، كان من المتوقّع أن ينخفض معدّل الأهداف الأسبوعي، إلّا أن ذلك لم يحصل بشكلٍ كبير. ما هي الأسباب؟

72 هدفاً سُجّل منذ انطلاق البطولة. هذا مُعدّل هدفين في كل مباراة، وهو معدّلٌ طبيعي، لكن كان من المتوقّع أن ينخفض أكثر في هذا الموسم بسبب غياب الأجانب. بعض النتائج ساهمت بارتفاع المعدّل بطبيعة الحال، كالنتيجة التي سُجّلت في مباراة الأنصار والصفاء (6-1) أو المباريات الثلاث التي شهدت تسجيل خمسة أهداف. بعد مرور ستة أسابيع، يُقارَن مجموع الأهداف بما سبق أن سُجّل في مواسم ماضية، والفارق ليس كبيراً، خاصة مع الموسم الأخير (78 هدفاً في 32 مباراة). لكن ذلك لا يعني أن الانخفاض في عدد الأهداف لم يحصل، لكن عدم حصول فجوة مع الموسم الماضي تحديداً، له أسبابه.

الأجنبي يُدافع أيضاً

مقابل غياب المهاجم الأجنبي، يغيب المدافع أيضاً. غالباً تعتمد الفرق على قلب دفاع أجنبي، في وقتٍ يبدو أن الأندية لم تُعِد تُخرّج لاعبين جيّدين في هذا المركز. وفي حين يُسجّل المهاجمون الأجانب الأهداف، يسعى المدافعون إلى عدم حصول ذلك. ثمّة أسماءٌ مهمّة وفدت إلى الدوري اللبناني في المواسم الماضية ولعبت دوراً كبيراً في الدفاع، كالسوري أحمد الصالح، والتونسي رضوان الفالحي، مروراً بباكاري كوليبالي وكريستيان لوكا ونيناد نوفاكوفيتش ومحمود فتح الله... هذا الغياب، دفع المدربين إلى الاعتماد على لاعبين في غير مراكزهم، أو تصعيد الشباب. شباب الساحل مثلاً، بات يعتمد على الظهير الأيمن زهير عبد الله في قلب الدفاع. النجمة مثله (علي حمام) وكذلك الأمر مع الإخاء الأهلي عاليه (شادي سكاف)، فيما استمرّ اعتماد طرابلس على أحمد مغربي مدافعاً، وتراجع حمزة سلامة إلى الدفاع أيضاً بعدما لعب طيلة مسيرته في خطّ الوسط. تغيير المراكز يُسبّب مشكلة بالنسبة إلى بعض الفرق، إذ تخسر خدمات هؤلاء اللاعبين في مراكزهم الطبيعية، وقد لا تفوز بهم أساساً في المراكز الجديدة.

> **النجمة والأنصار وحدهما سجّلا 27 هدفاً ولاعبو الأخير سدّدوا 36 تسديدة على المرمى**

دفاعٌ ضعيف

الدفاع الضعيف هو أحد أسباب تسجيل الأهداف أيضاً. هذا يعود إلى التغيير في المراكز وغياب الأجنبي، وربما ضعف الفريق بكامله، فالدفاع قد يبدأ من الهجوم. السلام زغرتا تلقّى 15 هدفاً، والشباب الغازية 11. الصفاء لم يكن دفاعه جيّداً أيضاً، ولو أنّ مواجهته مع الأنصار رفعت عدد الأهداف في مرماه. الفريق لم يجد حلاً لمركز الظهير الأيسر الذي يبدو أنه الأضعف في الخط الخلفي.

المدافعون في الدوري ارتكبوا العديد من الأخطاء أيضاً، التي أدّى بعضها إلى احتساب ركلات جزاء، إذ احتسب الحكّام 10 ركلات جزاء.

ينسحب هذا الأمر إلى مركز حراسة المرمى. شاكر وهبي ونزيه أسعد وعلي ضاهر لا مكان لهم في هذا الموضوع. الحقيقة أن عدداً لا بأس به من الأهداف التي سُجّلت هذا الموسم جاء بسبب أخطاء حرّاس المرمى. هدف الإخاء في مرمى العهد، والهدف الثاني للفريق الجبلي في مرمى السلام زغرتا؛ كذلك الهدف الذي سجّله محمد قدوح في شباك البرج. العهد مرة أخرى والهدف الذي دخل مرماه بمواجهة طرابلس، إلى جانب أهداف أخرى كان يُمكن التصدّي لها. الحظ يلعب دوره هنا أيضاً. سوء تعامل مهدي خليل مع تسديدة حسن معتوق، وهدف علي عبود في مرمى فريقه والتقدير الخاطئ لعلي حلال أمام شباب البرج أمثلةٌ أيضاً.

ومقابل هذا الضعف عند بعض الفرق، تظهر صلابة دفاعية عند فرق أخرى. الطريقة التي يعتمدها مدرّب الأنصار عبد الوهاب أبو الهيل تسمح له بالدفاع أكثر، لكنّه غالباً سيواجه فرقاً أقوى خلال المباريات المقبلة. الإخاء أيضاً من بين الفرق القوية دفاعياً، ومثله شباب الساحل والنجمة. لا يتوقّف الأمر عند خط الدفاع، بل ينسحب على المنظومة كلّها.

النجمة والأنصار يُعدّلان الهدف

الفرق الخمسة الأخيرة في ترتيب الدوري سجّلت ما مجموعه 30 هدفاً. النجمة والأنصار وحدهما سجّلا 27 هدفاً. متصدّر الدوري لا يسجّل العديد من الأهداف فحسب، بل يصل إلى المرمى كثيراً. لاعبوه سدّدوا 36 تسديدة على المرمى، ولديهم نسبة جيّدة في تسجيل الأهداف من هذه الفرص. الفريقان يقدّمان ما لا تُقدّمه فرقٌ أخرى. التضامن صور مثلاً لم يُسجّل أي هدف حتّى الأحد الماضي، حين تمكّن أخيراً من تسجيل هدفين، لكنّه ليس الأضعف هجومياً، إذ بعد مباراته الأخيرة مع السلام زغرتا، استطاع أن يرفع عدد تسديداته على المرمى إلى 18 تسديدة. المشكلة التي يعاني منها بعض الفرق تبدأ من صناعة اللعب، وليس من غياب الهدّافين فحسب. مهاجم الشباب الغازية حسين جواد خليفة مثلاً، هو المحرّك الأوّل لهجوم الفريق، ولا يُساعده غالباً إلّا كريم منصور. الأمر عينه ينسحب على السلام زغرتا الذي صعّد عدداً كبيراً من الشباب، ويبدو أنه يفتقد للاعبي الخبرة في وسط الملعب والهجوم. على عكس هذه الفرق يأتي العهد. لم يُسجّل حامل اللقب سوى ستة أهداف، لكنّه من أكثر الفرق وصولاً إلى المرمى فعلياً، هو الفريق الوحيد الذي سدد سبع تسديداتٍ باتجاه مرمى المنافس في مباراةٍ واحدة ولم يسجّل. هذا أمرٌ حصل معه مرتين. يعود ذلك إلى تألّق الحراس في هذه المباريات، ورعونة المهاجمين، الذين أهدروا فرصاً أخرى سُدّدت بعيداً عن الخشبات الثلاث.

عموماً، تسجيل الأهداف أمرٌ يُمتع الجمهور، ويُعزز ثقة اللاعبين بأنفسهم. المعدّل العام سينخفض حتماً بسبب انخفاض عدد المباريات، لكن من غير المتوقّع أن ينخفض معدّل الأهداف الأسبوعي بشكلٍ كبير حتّى الجولة الأخيرة. الفرق ستبادر إلى الهجوم أكثر في ظل المنافسة الكبيرة على البقاء واللقب.

72 هدفاً سُجّل منذ انطلاق البطولة بمعدّل هدفين في كلّ مباراة (عدنان الحاج علي)

لبنان يلتقي البحرين وديّاً

ضمن معسكره الذي بدأه قبل يومين في الإمارات، يلتقي منتخب لبنان عصر اليوم (الساعة 16:00 بتوقيت بيروت) نظيره البحريني، على ملعب ضباط شرطة دبي. وتُعتبر هذه المباراة تحضيريّة لمنتخب لبنان تحت قيادة المدرب جمال طه وجهازه الفني، للوقوف على جاهزية اللاعبين وتجربة بعض اللاعبين الذين يلتحقون بالمنتخب الأول للمرة الأولى.

وتضمّ اللائحة المستدعاة الحراس: مصطفى مطر وعلي ضاهر وعلي السبع، اللاعبين: نور منصور ومحمد زين طحان ونصار نصار وروبير ملكي وحسين زين وماهر صبرا وعبد الله عيش ونادر مطر وأحمد جلول وباسل جرادي. إضافة إلى حسين منذر وحسين رزق ومحمد الدهيني وخالد محسن وعباس عاصي وحسن معتوق وحسن شعيتو «موني» وحسن سعد «سوني» ومحمد قدوح وكريم درويش.

استراحة

كلمات متقاطعة 3595

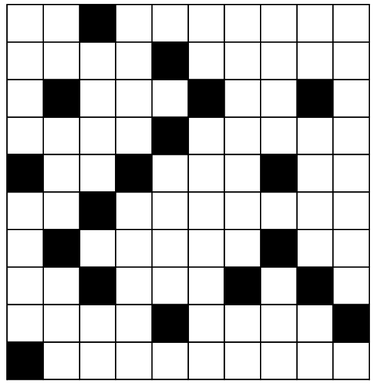

أفقيا

1- تنظيم مسلح في اقليم دارفور في السودان – سرب من الطيور – 2- بعثة فرنسية قدمت الى لبنان في ستينات القرن الماضي بدعوة من الرئيس فؤاد شهاب ووضعت برنامجا انمائيا لكنه للاسف لم ينفذ – من الخضر – 3- من الحيوانات – مسكن الرهبان – 4- أمير فينيقي – شاعر جاهلي – 5- ضمير منفصل – جزيرة إماراتية – حرف نصب – 6- نهر في المغرب – من الخضر – 7- كثير من كل شيء – تحويل الثقافة العربية الى التركية – 8- أرملة – نوتة موسيقية – 9- مُعالج الجرحى – مدينة المانية – 10- جريدة لبنانية

عمودياً

1- قائد جيش لبناني سابق – 2- لحم غير مطبوخ – مدة يجب على الموظف أن يقضيها في محل عمله – ضجر – 3- سحبهم – حال الثوب – 4- إلهة الحب والجمال في الأساطير اليونانية – أخو الأب – 5- حب – عاصمة ولاية نيو مكسيكو – 6- نسبة الى مواطن من بلد عربي – 7- من دخل في قوم وانتسب إليهم وهو ليس منهم – لاعب كرة قدم برازيلي – 8- ينظر في الأمر ويفكر – نعم بالأجنبية – 9- جرذ بالأجنبية – يخفض رأسه ويطأطئه بالعامية – فنانة جزائرية – 10- حب الرمان – حدبة الجمل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كوباكابانا – 2- أمين الجميل – 3- مضغ – ثُف – يمخ – 4- بحر – مر – 5- أمن – بدش – دا – 6- لد – أنف – أنّب – 7- كلا – ملاذ – 8- ساتر – درك – 9- عم – سليمان – 10- ديانا كرزون

عمودياً

1- كامل الأسعد – 2- ومض – مد – أمي – 3- بيغ بن – كت – 4- ان – الرسن – 5- كاترينا – لا – 6- الف – دف – ديك – 7- بجّ – مس – مرمر – 8- أمير – الكاز – 9- نيم – دنا – نو – 10- الجهابذة

sudoku 3595

6	9		3		8			5
		8		9				4
	4		7		6	1		
4			5			7	8	1
				8				
			2	3	7	5		
	6		9					2
2		9		1			6	
	1				4			3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3594

2	8	3	5	7	6	4	1	9
9	5	7	1	8	4	6	2	3
1	4	6	3	9	2	7	8	5
3	6	5	4	2	7	1	9	8
4	9	1	8	5	3	2	7	6
8	7	2	9	6	1	5	3	4
7	2	4	6	3	9	8	5	1
5	1	9	2	4	8	3	6	7
6	3	8	7	1	5	9	4	2

مشاهير 3595

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

لاعب كرة قدم المانيّ سابق كان قائداً لمنتخب بلاده الفائز بكأس العالم عام 1990. حاصل على جائزة أفضل لاعب في العالم. يعمل اليوم كمدرّب لمنتخب بلغاريا

1+10+11+9 = راقصة وممثلة مصرية ■ 2+3+5+4 = متمردون ■ 8+7+6+9 = وقت بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **اورهان باموق**

إعداد
نعوم مسعود

عن «خيارات حزب الله»

«إذا جاء كان بغيض الوجوه، وإن جيء كان حبيب الصور»

احمد شوقي

عامر محسن

لو أنّك تعرف ما أكتبه عن لبنان، فأنت تعلم أنني لم أتكلّم على البلد أو أتوجّه إلى حزب الله، في السنوات الماضية، إلا لأكرّر الرسالة ذاتها: «الانهيار قادم، سوف يتمّ لومكم عليه، أنتم تستثمرون في النظام اللبناني كأنّه شيءٌ ثابت ومستمرّ والحال غير ذلك، عليكم التحضّر لذاك اليوم، إلخ». بهذا المعنى، كنت في «موقع خطابي» مثالي لكي أعتمد، بعدما وقع الانهيار وجاء الخطّ، لغة: «يا فشلة، يا أغبياء، لقد حذّرتكم وأخبرتكم/ ولكنّي محاط بالحمقى، إلخ» (وكان في الوسع، بالطبع، أن تستغلها فرصةً للانتقال إلى المكان الآخر، أو تأخذ على الأقل مسافة حياء، وهو الخيار «العقلاني» في مثل هذه الحالات، أو أن «أظلّ بينكم وأنا قرفٌ منكم»، وهي أيضاً وضعية مريحة، ترضي الغرور وتجعلك تشعر بأنّك أفضل ممّن هم حولك). وأنا لا سبب لديّ لكي أساير حزب الله، فيما الجميع يشهر سكاكينه عليه، والحصار يُطبق، والخسيس يُبدي ما كان خبيئاً. وبمعنى المصلحة فأنا، تحديداً، لا يمكن أن يأتيني يوماً من حزب الله شيءٌ جيّد (لست من نسيجه، ولن أصبح يوماً مساعد عماد مغنيّة ونديمه، بل قد لا يسمحون لي بالاقتراب منه لو كان لا يزال بيننا). وموقفي لم يأتِ أيضاً من منطلق «الوفاء» وضرورة الدفاع عن المقاومة والإخلاص للمبادئ وما إلى ذلك، بل كان نتيجة حساب عقلانيّ بحت، على طريقة «نظرية اللعبة»، حيث إنّ أكثر ما يعتبره البعض «خيارات» كانت متاحة لحزب الله، في المرحلة الماضية، سوف تصبّ كلّها في سيناريو من اثنين، لا ثالث لهما، وهو ما سأناقشه هنا.

ولكن، قبل ذلك، هناك أيضاً قاعدة بديهيّة، وهي أنّ لحظة الانهيار النقدي والاجتماعي ليست الوقت المناسب للتنظير عن بناء العالم الجديد. للتحذير وقته وللتنظير وقته، قبل الأزمة أو بعدها ولكن، حين يكون الناس مهدّدين بالجوع، فإنّ الكثير من هذا الكلام لا يعدو أن يكون «استعراض فضيلة» (virtue signalling). فكرة أنّك ستجمع اللبنانيين، في خضم الانهيار والخوف وتضارب المصالح، حول مشروع شمولي تغييري هو محض وهم. للحظة الأزمة منطقها، فلو تفتّت البلد، أو حلّت المجاعة، أو بدأ اللبنانيون يقتل بعضهم البعض، فلن تعود هناك من فائدة لمشروعك ونظريتك. وأنت لن تتمكّن خلال أشهر، في وسط الأزمة والإفلاس، من تغيير وجه الاقتصاد اللبناني أو حلّ مشاكله البنيوية أو تحقيق اكتفاء يخفّف من عبء الانهيار (صدّقني، نحن نحاول العمل على مشروع زراعي في لبنان منذ سنوات، ولم نصل إلى مكانٍ؛ وشريكي بدأ يجرّب أموراً غرائبيّة مثل زراعة الزعفران وتصنيعه، وأنا أشجّعه وأشد على يده فقط لكي لا أبدو سلبياً).

في ظروفٍ مثل ظروفنا الحالية، فإنّ «خطة الطريق» الضرورية، ليست معقّدة أو غامضة. أنت تسعى أولاً إلى احتواء الأزمة وتثبيت الوضع المعيشي: تسهّل دخول تحويلات المغتربين، ولو حصلت على وقودٍ مجّاني من حلفاء («إيران عرضت»، تكون - بالنظر إلى تقلّص الاستهلاك والاستيراد - قد حللت الجزء الأكبر من مشكلة ميزان المدفوعات أنياً، ولا تحتاج إلى استنزاف دولارات الشعب المتبقية (وليست كلّ التبادلات سياسية بالضرورة، فلنز علام يمكن أن نحصل من اليابان - مثلاً - مقابل كارلوس غصن؟). ثم، بعد ذلك، عليك أن تتعامل مع تركة الإفلاس وتحرّر البلد منها، وهذا في ذاته يستلزم معركةً ضروساً. ما حصل خلال السنة الماضية (أو لم يحصل) في هذا المجال كان جريمةً لا تقلّ عن جريمة الإفلاس نفسها ولكنّها - مثل أختها - تكاد تمرّ من دون إدانةٍ أو حساب: فئات سياسية تفضّل أن يذهب البلد بأكمله لألوام، وفئات أخرى داخل النظام تمارس التخريب الاقتصادي وتتصرّف بأحياطاتنا.

هناك أيضاً عاملٌ معنويّ، ولكنه مهمّ، وهو أنّ جمهور المقاومة يجب أن يعرف أنّ ما يقوله عنه أعداؤه ليس صحيحاً، وأنّ المقاومة ليست فاسدة ولا هي من أوصل لبنان إلى هنا، وأهلُها هم الوحيدون في هذا البلد الذين عملوا شيئاً بصدق، ولهذا أنجزوا، وهم ضحّوا بكلّ شيء، منذ البدايات، من غير أن يتوقّعوا مقابلاً. وهم أيضاً يجب أن يعرفوا أنّ من سار إلى جانب أنصار سعد الحريري وسمير جعجع ووليد جنبلاط، ليس في موقع المزايدة بالمثاليات (وإياك أن تتوهّم أنك كنت أنت الجماهير العريضة ومن يتحكّم بالمشهد، فيما الأحزاب كانت الأقلية التي «تسلّت» عليك). بل إنّ من أراد أن يصنع ثورة مع هؤلاء، وبرفقة النخب والمصرفيين والإعلام الفاسد وكلّ شيءٍ رديءٍ في هذا الوطن، هو من عليه أن يراجع نفسه وخياراته وانحيازاته في الفترة الماضية (وإن كانت القاعدة عند غالبية البشر، وفي غالبية الأمور، هي أن تقاوم إلى الحدّ الأقصى، وتذهب إلى أبعد ما يمكن في العناد والتبرير، قبل أن تعترف ببساطة أنك كنت على خطأ).

ما العمل؟

طُرحت في السنة الماضية جملة خيارات لم يسلكها حزب الله، بعضها فيه وجاهة وبعضها يفتقر إلى المنطق أو يعتريه قصورٌ في فهم عمل النظام اللبناني (مثل قاعدة أنه لا يمكن لحزب، أو تحالف أحزاب، أن يصنع سياسات ويقرّرها في لبنان، بل هي كلها تجري بالتوافق أو لا تجري، حتى منصب الوزير لا يعني كثيراً إذ أنّ موازنات الوزارات لا تزيد كثيراً عن نفقاتها الإدارية، والتمويل لأي مشروع أو مخطط يمرّ عبر مجلس الوزراء والتوافقية). ولكن، إن تفحّصنا كلّ هذه الخيارات جميعاً (أن يشارك حزب الله في الاحتجاجات بشكلٍ «تكتيكي»، أن يشارك فيها بشكلٍ صادقٍ، أن يقود هو الثورة على النظام، أنْ يتخلّى عن حلفائه ويشارك في بناء نظام سياسي جديد، إلخ)، وافترضنا صحّة مقدّماتها، فإنّها كلّها كانت ستوصل في نهاية الطريق إلى نقطةٍ من اثنتين: الاستيلاء على السلطة من خارج الدستور، أو سيناريو «الثورة السياسية». لا يوجد، واقعياً، احتمالٌ ثالث. وسوف أفصّل هنا، كتجربة نظرية، معنى هذين الطريقين وكيفية ترجمتهما على الساحة اللبنانية.

الفرضية الأولى، «الاستيلاء المسلّح» على السلطة، أو بـ«قوة الجماهير»، بدت جذابة للعديد من المتحمّسين، وجرى الغمز من قناتها من أطراف مختلفة، كمطالبة راهن على الجيش اللبناني والبعض الآخر على حزب الله. الرهان على الجيش هنا هو، بالطبع، واهمٌ، فلا مجال لـ«خيار بونابارتي» في لبنان والجيش لا يملك هذا المستوى من الاستقلالية عن المجتمع. ولكن حزب الله، الحركة العسكرية والجماهيرية الهائلة، تقدر على قيادة مهمةٍ كهذه. المشكلة، بالطبع، هي حين تأخذ هذا الاحتمال خطوتين، وأنا ثالثاً إلى الأمام. من يعرف لبنان، يعرف أنه لو شارك حزب الله في انقلابٍ أو ثورة تنوي الاستيلاء على السلطة، وإن كانت بالتحالف مع أفضل العناصر في البلد وتجري تحت أفضل أجندة يمكن تخيّلها، فإنّ نصف لبنان تقريباً سوف يقف ضدّه، وثلثه على الأقل سوف يقاتله من دون هوادة.

وحين تخرج عن النظام الدستوري أو تستخدم القوة، فإنّ الخصوم لن يعتبروا أنّ من حقهم الاستعانة بأميركا وإسرائيل، بل وبالجنّ والشياطين ضدّك (وهم لا يحتاجون إلى كثير من التحفيز). قد يتمكّن حزب الله، ومن معه، من السيطرة على الدولة والميدان، ولكن ما سيكون شكل «عملية الإخضاع» هذه، وكلفتها؟ بالضرورة سيسقط ضحايا، ويُقتل مدنيون وأبرياء، وستحصل حوادث هنا وهناك، بعضها حقيقي وبعضها يختلقه الإعلام، وهنا ستتشوّش الصورة وتكثر الانتقادات (وهنا يبدأ أسعد أبو خليل بالهجوم عليهم والتبرّؤ منهم)، وحين «تستلم» لبنان في نهاية الأمر، سيكون بلداً محاصراً يعتبره العالم إرهابياً، وسيصبح حزب الله مسؤولاً - إلى جانب المواجهة - عن حياة ومعيشة كل هؤلاء الناس، فيما العالم العربي والغربي مقفلٌ وسوريا مدمّرة، وهذا هو تماماً الموقع الذي لا يريد حزب الله أن يكون فيه.

السيناريو الثاني، بغضّ النظر عن واقعيته، يفترض «ثورة سياسية» يشارك فيها حزب الله وتجري من ضمن النظام الدستوري. ولكن، حتى لو افترضنا أنّ زلزالاً غير المشهد السياسي برمّته، وخرج الفاسدون من هيكل المقاومة، وتحالفت المقاومة مع كلّ «النظيفين» في البلد، وتحطمت القواعد الشعبية للأحزاب، وهُجّر نصفها باتجاهك، وتمكّنت من تشكيل غالبية سياسية وفرض حكومة «ثوريّة» ولكنّها، في الوقت نفسه، مقاومة وشعبية ومنحازة للفقراء، حتى لو تمكّنت من صناعة هذا الواقع، وترجمته أغلبية في الانتخابات، فإنّك ستتسلّم البلد وهو في حالة إفلاس ونزاعات ومقاطعة خارجيّة. في الوقت ذاته، سيكون 40% من المجتمع، على الأقل، متوحّداً ضدّك، وبينهم كلّ الأثرياء، وأكثر الطبقة الوسطى، وكلّ من لديه سلطة في المجتمع، وكلّ ما عليهم فعله - وهذا ما يسهّله، بل يضمنه، النظام الدستوري اللبناني - هو أن يجعلوك تفشل. هنا، نعود خلال سنةٍ إلى النظام القديم أو ننتقل مجدداً إلى السيناريو الأوّل.

ليس المقصد هنا أنّ حزب الله لم تكن لديه خيارات، و«لم يكن بالإمكان أحسن ممّا كان»، على العكس تماماً؛ لم يكن الحزب ناجحاً البتة في الدفاع عن موقفه في الساحة السياسية العامّة، ولم يقدر على مواجهة أيٍّ من الحملات التي واجهته تواليا في السنوات الماضية، أو تطوير الوسائل لذلك.

> ضمن السياق السياسي الذي يمهّد للتطبيع في لبنان يقدّم الكثير من المعلّقين مسألة التصالح مع إسرائيل كأنها تخصّ حصراً القضيّة الفلسطينية

يكفي لتبيان الفشل أن نصبح في بلدٍ يكفي أن تنسّق فيه بين ثلاث قنوات تلفزيونية حتى تتحكّم بالجو السياسي بشكل تام، وأن تستحوذ على خطاب «وجع الناس» وحرمانهم فتأتي ونخب «القضية الاجتماعية» الوحيدة التي رفعتها يوماً هي شكلة النفايات في بيروت وضواحيها. المقصد هنا ببساطة، هو أنّ العديد من الخيارات «الاستراتيجية» والثوريّة التي تم طرحها تصبّ، حقيقةً، في لبنان إلا صنفان من الناس: من ليس أمامه أصلاً طريقٌ لهجرةٍ تحسّن وضعه، أو من يحمل قضيّة كبيرة جدّاً، وفي الحالتين أنت لا يحقّ لك أن تتشاوف عليه ولا هو يحتاج إلى نصائحك. المسألة في «الخلاص الفردي»، بالطبع، هو أنّك لم تحلّ شيئاً والوضع المأساوي سيظلّ نفسه، ونتائج الأزمات والمعارك والمواجهات سوف تشكّل مصائر هذه البلاد وشعوبها لعقودٍ مقبلة، سواء بقيت أم تركت (قاعدة «قل كلمتك وامشِ» لا تسري على بناء الدول). إن كانت لديك امتيازات وتقدر على عزل نفسك عن هذا الواقع والابتعاد عنه، فهذه حياتك وهذا حقّك وهذا الخيار العقلاني، ولكن أكثرية الناس لا تملك هذا الترف، والسياسة يجب أن تكون من أجلهم هم، وليس من أجل مُثُلك وطموحاتك وصورتك عن نفسك.

ولكن «الخيار» الحقيقي والصعب، لمن يظلّ هنا، لا يقتصر على ضغوطات الأزمة والافتقار وتركة الإفلاس. موجة «التطبيع» التي تجري حولنا ليست تفصيلاً وشكليات، ولا هي تتعلّق بدونالد ترامب وإدارته، بل هي جزءٌ من استراتيجية كبرى لإعادة تنظيم منطقة الشرق الأوسط بأكملها (وهذا يدخل ضمن نظرة أوسع للصراعات في العالم، ودور إقليمنا العربي فيه، باختصار، هو أن يكون شبكة مستعمرات أميركية تقودها إسرائيل). مصطلح التطبيع ومعاداة التطبيع هو شعار معنوي، في الواقع السياسي جميع العرب تقريباً أصبحوا داخل اللعبة، وسيتمّ الإطباق على من تبقّى، وبعيداً عن الطهرانية والمزايدات، لولا وجود المقاومة وقدرتها العسكرية، لما وقف أحدٌ اليوم في وجه معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل (ستقوم، كما في دول عربية أخرى، تظاهرات واعتصامات، ثمّ ينتهي الأمر هنا). يمكنك أن تتجاهل كلّ هذه الأحداث، وجولات المسؤولين الأميركيين في بلادنا وما يقولونه علناً عن احتمالات المستقبل، ويمكنك ألا تأخذ موقفاً واضحاً منها. ولكن هذا لن يغيّر حقيقة أنّ «الانقسام الكبير» قادم، ولأسباب لا علاقة لها بلبنان: قد لا يعود في وسعك أن تعيش في الغرب وأن تكون مع المقاومة، لن تظلّ إمكانية للتعايش بين أطياف الخارج ضمن المجتمع السياسي، ولن تبقى هناك منطقة رمادية بين المطبّع والمقاوم. هنا الخيار سيكون صعباً، وكلفته مرتفعة للغاية، وقد لا يظلّ معك - في الداخل كما في الخارج - إلّا أقلّيّة، ولكنّه آتٍ، فالأفضل أن تتحضّر له وأن تفهم معناه وأن تتعلّم أن لا تخاف من قدومه.

خاتمة

ضمن السياق السياسي الذي يمهّد للتطبيع في لبنان، يقدّم الكثير من المعلّقين مسألة التصالح مع إسرائيل كأنها تخصّ حصراً القضيّة الفلسطينية، متناسين أنّ هناك عداءً منفصلاً قائماً بين لبنان والكيان الصهيوني، بل إنّ أشدّ العداوات حدّة وخطورةً وشراسة في نظر الصهاينة اليوم هو ذاك الذي بيننا وبينهم (وهو، من جهتنا وجهتهم، أبعد من الحدود والخرائط). الفجّ هنا هو في أن يزيّن لك أحدٌ بأنّ الخضوع و«السير مع التيار» سيضمنان لك حلولاً لمشاكلك وأزمتك، وازدهاراً وأمناً. إن كانت تجارب الماضي تعلّم شيئاً فهو عن مصير من يسلك هذا الطريق. من قال لك إنّك، بعد أن تخضع وتخسر قوّتك، ولا يعود فيك ما يخيف، فهم لن ينتظروا الفرصة الأولى لكي ينتقموا منك ويسفكوا دمك؟ انظروا إلى أكثر من حاول مهادنة أميركا بعد عداوة. وبعد كلّ الذي جرى بيننا وبين إسرائيل وأميركا، فمن الغباء أن تعتقد أنهم سينسون الماضي يوماً ويتجاوزونه، إلّا تحت قوة الردع والإجبار.

«المفاوضات البحرية» مثال: بغضّ النظر عن الشكليات وما خلفها، فلا سبب أصلاً لكي تفاوض إسرائيل على الحدود البحرية إلا لسببٍ واحدٍ وحيد: أنّ المقاومة تمتلك وسائط تسمح بضرب منشآتها إن هي أقامتها في مياهٍ نعتبرها لنا (وهذه ليست أسلحة بسيطة أو متاحة لأيّ كان). هذا هو قلب المسألة برمّتها، لولا ذلك، لما فاوضتك إسرائيل من الأساس، وقالت ببساطة «هذا لي»، واستخرجت الغاز من حيثما تريد واعتبرت أنّ المسألة محلّ نزاع والمفاوضات لم تحلّها (ماذا ستفعل حينها؟ تقدّم شكوى إلى الأمم المتحدة؟). ما نحاول قوله هنا هو أنّه، بالنسبة إلى هؤلاء الناس الذين حملوا السلاح ضدّ الصهيونية والغرب، لا مجال لطريق عودة وتنازل بعد الآن، وهم هنا لا يدافعون عن مصالح أو سلطة أو خيارات سياسية، بل هم يدافعون عن حياتهم.

الخرافة الثانية، هي أن تفترض أنّ التسليم سوف يضمن لك الازدهار والمساعدات والخروج من أزمتك العميقة. من يقول هذا لا يعرف كيف تعمل الإمبراطوريات، وأنّ الربح فيها يذهب من أسفل إلى أعلى وليس بالعكس. أي أنّ الخليجيين، في «الشرق الأوسط الجديد»، سوف يرسلون أكثر فوائضهم إلى أميركا وإسرائيل، ويعملون ويستثمرون معهم، ولن يكون همّهم أن يطلقوا «خطّة مارشال» لتنمية السودان ومصر والمغرب وغيرها من الدول الفقيرة. همّهم سيكون في استمرار النخب السياسية التي تضمن الخضوع والتطبيع، ولو غرقت مجتمعاتها في مستنقع الفقر والتخلّف والصراعات، وهذه الضمانة للنخب الحاكمة هي المقابل السياسي الوحيد - من جانبهم - لاستسلام الدول. أي أنّ «النظام»، أو أسوأ ما فيه، سيستمرّ وسيكون أقوى وأمتن وأقلّ ديمقراطية.

هذا هو الواقع اليوم ولا مجال لتجميله. وما ينتظرنا هو أكثر سوءاً ممّا مرّ، فالطريق الذي نحن عليه في آخره، على الأرجح، حربٌ وعنف، هذا ما يحصل حين تزداد التناقضات وتستعصي البنى القائمة على الإصلاح واستيعاب الواقع المتغيّر. المرحلة المقبلة ستكون مرحلة حسم ودفع لفواتير الماضي الثقيلة؛ لهذه الأسباب من تُتاح له هجرةٌ مقبولة فالأفضل أن يهاجر ولا عيب في ذلك؛ أمّا من هو «عالقٌ» هنا، فالمنطقي هو أن نفهم أننا لا نختار زماننا، وأننا مررنا في الماضي بما هو أصعب بكثير، وحين تصبح في نهاية الطريق ولم يعد هناك من خيار، فمن الأفضل أن تذهب أنت إلى الحسم بلا خوفٍ، ولا تنتظره لكي يأتي إليك.

(مروان بو حيدر)

نحن وبايدن والآخرون

عبد الله السناوي *

في زحام الأولويات الضاغطة على إدارة الرئيس الأميركي السادس والأربعين، قد تتراجع أزمات الشرق الأوسط على غير ما هو معتاد من الإدارات السابقة. لسنا على رأس الأولويات عندما يتسلّم جو بايدين مقاليد السلطة يوم 20 كانون الثاني/ يناير المقبل. هناك - أولاً - أوضاع انقسام حاد وأحوال تصدّع في المؤسّسة الأميركية، لا الرئيس الحالي اعترف بهزيمته ولا هو بوارد تسليم السلطة بسلاسة، ما العمل؟ وكيف يمكن باقلّ أضرار ممكنة عبور المرحلة الانتقالية المزعجة؟ هذه أولوية لا يمكن القفز فوق مطبّاتها، من دون صداع كبير يشلّ طاقة الإدارة المرتقبة على التفكير والنظر في الملفات الخارجية قبل البتّ في الاختلالات الداخلية.

هناك - ثانياً - أزمة جائحة «كورونا» التي أفضت تداعياتها إلى تقويض فرص دونالد ترامب في تجديد ولايته. لم تكن مصادفة الشروع في تشكيل لجنة استشارية طبيّة لإدارة أزمة «كورونا»، قبل إعلان أية أسماء مرشحة لتولّي المناصب الرئيسية في الإدارة الجديدة.

هناك - ثالثاً - ضرورات تحفيز الاقتصاد، كاختيار عاجل آخر بالنظر إلى أنّ الرئيس السابق تحسّنت المؤشرات الاقتصادية في عهده، قبل أن يقوّضها سوء إدارته لأزمة الجائحة.

هناك - رابعاً - استعادة الدور الأميركي كممرّك قيادي في التحالف الغربي، خصوصاً داخل «حلف شمال الأطلسي»، الذي تصدّعت الثقة به، وهذه أولوية تستدعي سدّ الفجوات السياسية مع الشركاء الأوروبيين بإعادة الاعتراف باتفاقية باريس للمناخ، كما العودة إلى المنظّمات الدولية التي انسحبت منها كمنظمة الصحة العالمية، لكن بعض التراجعات لن تكون سهلة كالاتفاقية النووية مع إيران التي أخذت تتحسّب مسبقاً برفع سقف التفاوض.

وهناك - خامساً - النظر العاجل في مستقبل الإمبراطورية الأميركية التي تلوح في الأفق المضطرب احتمالات تراجع مكانتها في نظام دولي جديد يولد من تحت أنقاض الجائحة، لصالح تصاعد نفوذ الصين بوزنها الاقتصادي وروسيا بوزنها الاستراتيجي.

يأتي بعد ذلك كلّه، الشرق الأوسط بأزماته وصراعاته ما لم تفضي طوارئ الحوادث إلى انقلابات في الأولويات على النحو الذي حدث بعد حادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، في إدارة جورج دبليو بوش، أو ما جرى بعد عواصف «الربيع العربي» في عهد باراك أوباما.

الانطباعات المتسرّعة غلبت النظر إلى جو بايدن. بأيّة نظرة موضوعية بايدن ليس ظلّاً لأوباما. النائب غير الرئيس، هذه طبائع بشر واختلاف أزمان. هو نفسه أشار إلى ذلك المعنى، في مناظرته الثانية والأخيرة مع ترامب. بالتكوين الأساسي، كانت معلومات أوباما عن الشرق الأوسط محدودة وخطابه تبشيري، متعاطف مع العالم الإسلامي على خلفية جذوره العائلية من دون أن يترجم تعاطفه في سياسات ومواقف ملموسة ومؤثرة في الصراع العربي الإسرائيلي.

بايدن على العكس، هو خبير ومطلع على ما كان يجري في الشرق الأوسط من موقعه على رأس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي لسنوات طويلة سبقت توليه منصب نائب الرئيس، متعاطف مع الدولة العبرية ويرى نفسه صهيونياً، شأن قيادات عديدة في الحزب الديموقراطي.

هناك فارق جوهري آخر بين ترامب وبايدن، في درجة الصهيونية التي ينتسبان إليها. الأول - نسخة من صهيونية بنيامين نتنياهو وغلاة المستوطنين، والثاني - أقرب إلى صهيونية شيمون بيريز ومؤسّسي الدولة العبرية.

بقدر اتّساع نظرة بايدن الاستراتيجية، فإنّه أخطر من ترامب الأهوج. كلّ ما أنجزه ترامب للدولة العبرية سوف يحفظه ويؤكّد عليه، من دون تغييب الشريك الفلسطيني المفترض. من المتوقع أن تعود إلى الواجهة أحاديث «حلّ الدولتين» و«تأجيل القضايا الخلافية إلى التفاوض تحت الرعاية الأميركية»، كأنها دوران في المكان واستهلاك للوقت. بقدر آخر، سوف تتردّد بصورة أكبر أحاديث الدفاع عن الديموقراطية وحقوق الإنسان في الغرف الدبلوماسية، وقد تحدُث مناوشات وضغوطات مع حلفاء تقليديين للولايات المتحدة مثل مصر والسعودية وتركيا. الإدارة الأميركية الجديدة ليست في وارد مراجعة علاقاتها الاستراتيجية مع الدول الثلاث، لكنّها سوف توظّف ملف الحرّيات وحقوق الإنسان لمقتضى إعادة ترتيب حسابات القوة في الإقليم.

أرجو أن نراجع التجربة الأميركية في عهد أوباما، عندما هبّت رياح التغيير على مصر في كانون الثاني/ يناير 2011. مال بايدن، مع القيادات المخضرمة في البيت الأبيض، لعدم إزاحة الرئيس المصري حسني مبارك، فيما اعتمد أوباما، مع مجموعة الشبّان الملتفّين حوله، خيار التغيير. بعقلية براغماتية، عمل الفريقان معاً على توظيف الحوادث العاصفة لمقتضى المصالح والاستراتيجيات الأميركية في إعادة رسم خرائط الإقليم تفكيكاً وتقسيماً. جرى الرهان على جماعة «الإخوان المسلمين»، باعتبارها الأكثر تنظيماً وحضوراً في الشارع والأكثر استعداداً في الوقت نفسه، لإبرام تفاهمات تحفظ المصالح الأميركية وتعترف بإسرائيل. لا كانت إدارة أوباما إخوانية، ولا كان نائبه بايدن عضواً في التنظيم الدولي لـ«الإخوان»! إنها التصوّرات الاستراتيجية قبل وبعد كلّ شيء، بعيداً عن أية سذاجات متداوَلة.

الظروف الآن اختلفت. باليقين سوف تحدث بالضغوط مقاربات أميركية جديدة لملف الحريات وحقوق الإنسان في مصر وتركيا والسعودية، مدفوعة بجماعات حقوقية ومراكز بحثية وأوساط أكاديمية غربية، لم يكن لها التأثير نفسه على إدارة ترامب التي لم يكن يعنيها ذلك الملف بأية درجة. أفضل خيار مصري ممكن لدرء الضغوط المنتظرة، تحسين الملف بفتح المجال العام أمام التنوّع الطبيعي في المجتمع والإفراج عن المحبوسين احتياطياً، من دون أن يكونوا قد تورّطوا في عنف وإرهاب. بقدر تحسين ملف الحريات وحقوق الإنسان، تكتسب مصر مناعة حقيقية توحّد إرادتها العامة.

بالنظر إلى الدولتين الأخريين، تركيا والسعودية، فإنّ المعادلات أكثر تعقيداً. بالحسابات الاستراتيجية، فإنّ كلتيهما حليف للولايات المتحدة لا يمكن الاستغناء عنه. الأولى - بحكم أنّها القوة العسكرية الثانية في «حلف شمال الأطلسي». والثانية - بحكم موقعها الاستراتيجي في منطقة الخليج وثرواتها البترولية.

المشكلة التركية تتعدى ما هو منسوب إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بشأن تضييق على الحريات وشواهد على صفقات فساد جمعته مع الرئيس الأميركي السابق إلى التغوّل بالسلاح في الأزمات الليبية والسورية والعراقية والصراع على الغاز في شرق المتوسط مع دول حليفة أخرى كمصر وفرنسا واليونان وقبرص.

إذا ما رفعت أميركا غطاء الحماية عن التغوّل التركي، فإن المعادلات سوف تختلف. تحت الضغوط المحتملة قد تلوّح تركيا بنقل تحالفاتها إلى موسكو، وهذه ورقة ضغط أخيرة في ألعاب القوة. إذا ما انحازت إدارة بايدن إلى المواقف الفرنسية كمدخل لتوحيد المعسكر الغربي مجدداً. والمشكلة السعودية تتجسّد في خشيتها من إعادة العمل بالاتفاقية النووية الإيرانية، وإربالك حساباتها الإقليمية، كما خشيتها من تهديد توريث العرش لولي العهد محمد بن سلمان، إذا ما فتح بايدن مجدّداً ملف اغتيال جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول. السيناريوات والاحتمالات كلّها واردة، لكنّها مؤجّلة مؤقتاً تحت ضغط زحام الأولويات المزعجة.

* كاتب وصحافي مصري

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03/828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

على الغلاف

«حزب الحرب» مُحرّضاً في لحظة الهزيمة: هـل يهاجم ترامب إيران؟

يبدو واضحاً أن النواة الأيديولوجية ــ العقائدية النافذة في إدارة دونالد ترامب، تسعى إلى دفع الأخيرة إلى مآلم تستطع دفعه إليه خلال السنوات الأربع الماضية. محاولةً استغلال الرغبة في الانتقام، واستثارة الميل إلى دخول التاريخ بخطوة مزلزلة. تجهد تلك النواة في دفع ترامب إلى إجراء أيّ غير محسوبة ضدّ إيران. على أن الطموحات السياسية للرئيس المنتهية ولايته، فضلاً عن عوامل أخرى في مقدّمها علاقة «الحلفاء» بالإدارة الجديدة، تجعل من الصعب إلى الآن، نظرياً، الخوض في معترك من هذا النوع

وليد شرارة

هل تَغيّرت حسابات الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، دونالد ترامب، حيال المواجهة مع إيران بعد هزيمته في الانتخابات الرئاسية، والتي لم يعترف فيها مع أبرز أقطاب إدارته حتى اللحظة؟ من المعروف أن ترامب اعتمد سياسة «حافة الحرب» مع إيران، على رغم استراتيجية التوريط التي اتّبعتها النواة الأيديولوجية ــ العقائدية النافذة في إدارته، والهادفة إلى دفعه نحو صدام مباشر ومفتوح مع طهران. هو انسحب من الاتفاق النووي بناءً على تفاهماته المسبقة، قبل انتخابه، مع التيارات الوازنة في الحزب الجمهوري والمجتمع الأميركي، وكذلك مع صديقه الحميم بنيامين نتنياهو، وشنّ على إيران حرباً هجينة شرسة تحت مسمّى «الضغوط القصوى»، لكنه تَجنّب الذهاب إلى حرب واسعة على رغم الجهود المحمومة التي بذلتها النواة المذكورة لحمله على استغلال ما اعتبرته فرصاً للقيام بذلك. لم يقم، مثلاً، بردّ مزلزل على إسقاط طهران طائرة التجسّس الأميركية المسيّرة التي انتهكت مجالها الجوي، ولا عند قصف حركة "أنصار الله" اليمنية منشآت "أرامكو" في السعودية، ما أغضب بعض أقطاب إدارته، كجون بولتون، الذي استنتج بأن ترامب يستخدم وجودهم في الإدارة كورقة ضغط، في إطار سياسة تهدف في النتيجة إلى التفاوض مع الجمهورية الإسلامية، وليس إسقاط نظامها أو إضعافه إلى أقصى الحدود. صحيح أنه أقدم، عملاً بتوصيات هذه النواة، على الأمر باغتيال الفريق الشهيد قاسم سليماني، لكن الردّ الإيراني، الحاسم والمضبوط في آن معاً، بقصف قاعدة عين الأسد في العراق، لم يُلتقط من قِبَله كذريعة للردّ على الردّ وإفساح المجال لتدحرج المواجهة نحو الحرب التي أرادتها. من الواضح اليوم، بعد خسارة ترامب في الانتخابات الرئاسية، أن "حزب الحرب" في الإدارة سيواصل ما قام به قبلها، أي السعي لفرض المزيد من الإجراءات التصعيدية ضدّ إيران، كما تبدّى من خلال "سيل" العقوبات الجديدة بحقّها، والتحريض على خطوات أكثر قسوة، يعتقد البعض أنها قد تصل إلى حدّ توجيه ضربات جديدة تؤدّي إلى افتعال معركة كبرى معها، ويراهن على أن رغبة الانتقام لدى الرئيس وأمله بـ"ترك بصمته على الوضع الدولي"، وفقاً لتعبير رئيس "مجموعة الأزمات الدولية" روبرت مالي في مقال نشره أخيراً في "لو موند"، سيُحفّزانه على الموافقة على ما اعترض عليه سابقاً. غير أن التعقيدات المرتبطة بالشهد السياسي العام، الأميركي والدولي، وبحسابات ترامب نفسها، لا تسمح بالجزم بالنسبة إلى الخيارات التي قد يلجأ إليها.

يتصدّر «حزب الحرب» في إدارة ترامب أن تحوّل القوة النارية الأميركية محور المقاومة إلى رماد (أ ف ب)

بذلك، لم يقم، مثلاً، بردّ مزلزل على إسقاط طهران طائرة التجسّس الأميركية المسيّرة التي انتهكت مجالها الجوي، ولا عند قصف حركة "أنصار الله" اليمنية منشآت "أرامكو" في السعودية، ما أغضب بعض أقطاب إدارته، كجون بولتون، الذي استنتج بأن ترامب يستخدم وجودهم في الإدارة كورقة ضغط، في إطار سياسة تهدف في النتيجة إلى التفاوض مع الجمهورية الإسلامية، وليس إسقاط نظامها أو إضعافه إلى أقصى الحدود. صحيح أنه أقدم، عملاً بتوصيات هذه النواة، على الأمر باغتيال الفريق الشهيد قاسم سليماني، لكن الردّ الإيراني، الحاسم والمضبوط في آن معاً، بقصف قاعدة عين الأسد في العراق، لم يُلتقط من قِبَله كذريعة للردّ على الردّ وإفساح المجال لتدحرج المواجهة نحو الحرب التي أرادتها. من الواضح اليوم، بعد خسارة ترامب في الانتخابات الرئاسية، أن "حزب الحرب" في الإدارة سيواصل ما قام به قبلها، أي السعي لفرض المزيد من الإجراءات التصعيدية ضدّ إيران، كما تبدّى من خلال "سيل" العقوبات الجديدة بحقّها، والتحريض على خطوات أكثر قسوة، يعتقد البعض أنها قد تصل إلى حدّ توجيه ضربات جديدة تؤدّي إلى افتعال معركة كبرى معها، ويراهن على أن رغبة الانتقام لدى الرئيس وأمله بـ"ترك بصمته على الوضع الدولي"، وفقاً لتعبير رئيس "مجموعة الأزمات الدولية" روبرت مالي في مقال نشره أخيراً في "لو موند"، سيُحفّزانه على الموافقة على ما اعترض عليه سابقاً. غير أن التعقيدات المرتبطة بالمشهد السياسي العام، الأميركي والدولي، وبحسابات ترامب نفسها، لا تسمح بالجزم بالنسبة إلى الخيارات التي قد يلجأ إليها.

أول الاعتبارات التي ستحكم قرارات ترامب حيال إيران في الفترة المتبقية له في البيت الأبيض، هي تلك الانتخابية التي طغت دائماً على أيّ حسابات أخرى، قبل وجوده في السلطة وخلاله. إذا كان ينوي الترشّح مجدّداً للرئاسة عام 2024، حسب المعلومات الواردة من الولايات المتحدة، فمن غير المرجّح أن يقدم عن سابق تصوّر وتصميم على الاندفاع نحو مغامرة مرتفعة المخاطر والأكلاف ضدّ إيران. فالقسم الأغلب من الـ 71 مليون أميركي الذي صوّتوا لمصلحته في الانتخابات الأخيرة، على رغم قناعاته العنصرية وكراهيته المنقطعة النظير للمسلمين ولإيران وانحيازه العقائدي إلى إسرائيل، لا يرغب في رؤية الجيش الأميركي يدخل حرباً جديدة باهظة الأثمان بعيداً عن الديار. المفارقة التي يأخذها ترامب بعين الاعتبار هي أن أميركا العنصرية والمتغطرسة الموالية له، هي إياها التي تريد عودة الجنود الى البلاد من مسارح كأفغانستان والعراق وسوريا وعدم الغرق في نزاعات إضافية. فتح معركة مع إيران، وما قد يترتب عليها من نتائج وخيمة، سيفضيان إلى تقويض فرصه في الفوز بالانتخابات الرئاسية بعد 4 سنوات، لأنه سيَحمل مسؤولية هذه النتائج. علاوة على ذلك، فإن ترامب مدرك أن أجندته الشخصية تختلف جذرياً عن الأجندة الأيديولوجية والعقائدية لـ"حزب الحرب"، كما أشار جون بولتون في كتابه الأخير، وأن هذا الحزب لا يابه لمستقبله السياسي بقدر تمسّكه بتحقيق غايات يراها بعض أقطابه صناعة للتاريخ، وبعضه الآخر إنقاذاً لتكليف ربّاني. سيستمرّ أقطابه في الدفع نحو تشدّد أعلى مع إيران، وسيتجاوب ترامب مع "نصائحهم" وتوصياتهم طالما تُعلّق الأمر بإجراءات عقابية جديدة، تؤدي إلى تعقيد مهمة الإدارة الديموقراطية في سياستها تجاه طهران، وتُشبع رغبته في الانتقام من الأخيرة التي لم تقبل عروضه لـ"صفقة" معها حسب شروطه. لكن، إن هو عَدَل عن مخطّطاته المستقبلية بشكل مفاجئ خلال الشهرين المقبلين، وغَضّ النظر عن الترشّح في المستقبل، وهو ليس بالاحتمال المستحيل مع شخصية

> **التقدير الدقيق لميزان القوى يحدّ من حماسة إسرائيل لـ «المعركة الفاصلة» في الظروف السائدة حالياً**

غير مستقرّة مثل ترامب، يصبح خطر المبادرة إلى الحرب، أو الانزلاق إليها بسبب خطوة غير محسوبة، كبيراً. في حالة العزوف عن طموحاته الانتخابية، سيصغي على الأغلب إلى مَن يقول له إن التاريخ سيحفظ اسمه على أنه الرئيس الأميركي الذي أنقذ إسرائيل عبر تدمير الذّ أعدائها.

طرف آخر ينبغي الالتفات إلى دوره في هذه المرحلة الحساسة، وهو رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو، صاحب التأثير الهائل على ترامب وفريقه. لا شكّ في أنه، والقيادة العسكرية والسياسية الصهيونية، في حالة هلع حقيقية أمام عملية تطوير القدرات العسكرية والصاروخية لأطراف محور المقاومة، وفي القلب منه إيران. حالة ضاعفها عجزهم عن وقف تلك العملية بـ"عمليات ما دون الحرب" وسياسة "الضغوط القصوى" التي استلهمها "حزب الحرب" الأميركي منهم. هم طبعاً يتمنّون أن تُحوّل القوة النارية الأميركية محور المقاومة إلى رماد، غير أن التقدير الدقيق لميزان القوى ولقدرات محور المقاومة على التصدّي للعدوان، وافتقادهم إمكانية تأمين حماية فعّالة للعمق الإسرائيلي من الصواريخ الدقيقة والمُوجّهة، هي عوامل قد تحدّ من حماستهم لـ"المعركة الفاصلة" في الظروف السائدة حالياً. الأمر نفسه ينسحب على المشيخات والممالك الخليجية الهشّة، التي لن تحوّل صفقات طائرات "إف - 35" دون صيرورة مرافقها وبناها التحتية رماداً في حال "فُتّح أبواب جهنم". علاوة على ذلك، فإن مشاركة الإسرائيليين وبعض الأنظمة الخليجية في التحريض على ضرب إيران خلال الفترة الممتدّة إلى العشرين من كانون الثاني المقبل ستكون له انعكاسات غاية في السلبية على علاقاتهم مع إدارة جو بايدن، التي تَعتبر أن أيّ تصعيد يصل إلى الحرب مع إيران هدفه الأول، من منظورها، السعي إلى إدخالها في مأزق، والعمل على إفشال سياساتها منذ اليوم الأول من وصولها إلى سدّة القرار. انحاز هؤلاء لترامب علناً خلال الحملة الانتخابية، لكن مشاركتهم في استراتيجية تخريبية ضدّ الإدارة الجديدة ستكون لها أكلاف بالنسبة إليهم لا يستطيعون تجاهلها مع دولة كالولايات المتحدة. جميع هذه المعطيات تسهم في تعقيد المشهد، وكذلك محاولات استشراف الخيارات التي سيأخذ بها ترامب، لكن الأكيد هو أن المؤشر الأهم الذي قد يتيح إدراكها هو معرفة إذا كان مصرّاً على الترشّح مستقبلاً أو مستعدّاً للعزوف عن ذلك.

الجمهوريون خلف «رئيسهم»: الترامبية باقية!

نادين شلق

السؤال الملحّ: هل شكّل صعوده تغييراً مهمّاً في توجّه الحزب، وإذا كان الأمر كذلك، فهل سيكون التغيير مؤقّتاً أم دائماً؟ لن تكون الإجابة سهلة، على الأقلّ على المدى القريب، ولكنها قد تجد بعضاً من عناصرها في تقرير مطوّل خصّصه نيكولاس ليمان في مجلّة «ذا نيويوركر»، قبل حوالى شهر. جوانب تاريخية كثيرة تطرّق إليها الكاتب، انطلاقاً من الحرب العالمية الثانية، مروراً برئاستَي رونالد ريغان وجورج بوش، وصولاً إلى رئاسة دونالد ترامب. رئاسات ثلاث تميّزت بنوع من الشعبوية، ولكن بأساليب ولأهداف مختلفة.

ولكن بين هذه الرئاسات الثلاث، يبدو ترامب الأكثر بروزاً واستثنائية، إلى حدّ أنه وضع على السكّة ما يسمّى «الترامبية»، التي تضافرت ظروف كثيرة لولادتها، وقد تكون سبباً لاستمرارها. البديهي الذي يشير إليه ليمان، في هذا المجال، هو ما ميّز العقد الماضي في جميع أنحاء العالم، من سلسلة ردود أفعال على انعدام الأمن الاقتصادي والمساواة. ردود تبدّت على شكل حركات قومية جاءت لتزعزع ما يكفي من حدود السياسة التقليدية. وبالفعل، بسبب هذه الردود، بات لا يمكن لأيّ جمهوري طموح أن يتجاهل «الترامبية»، ولا أي ديموقراطي طموح أيضاً، ولا سيما أن هذا الحزب فشل في معالجة السخط الاقتصادي العميق في بلاده. في النهاية، لن تكون الإجابة ظهور الفاعِل الجديد الكبير بينه وبين المؤسّسة التجارية التابعة للحزب، حتى بدا، لفترة طويلة، على أنه تحالف سياسي عملي نسبياً. والثاني، الجماعات الإنجيلية التي أصبحت، في أواخر السبعينيات، سياسية بقوّة، مدفوعة بمساهمات من رواد الكنيسة ومن المانحين السياسيين الأغنياء. أمّا الثالث، فتلاشي تهديد الشيوعية مع نهاية الحرب الباردة، وتزايد عدم المساواة، والعولمة، وهو عامل أشعر العديد من الناخبين في كلا الحزبين بانهم متروكون. شعورٌ كان من تبعاته الظهور المفاجئ لـ«حركة الشاي» المحافظة، في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 وتنصيب باراك أوباما، قبل أن يحلّ دونالد ترامب على الساحة السياسية، بما يحمله من انعكاس لآمال الكثيرين.

في المحصّلة، «في السياسة الأميركية، تحديداً، تميل النزعة القومية البيضاء والعنصرية إلى الظهور، بالتزامن مع الضائقة الاقتصادية»، بحسب ليمان. هذا الواقع أدركه ترامب ولعب على أوتاره، بينما لم يدركه أيّ من خصومه الجمهوريين في عام 2016، ولا سيّما أنهم كانوا يعيشون في عالم أنشأته طبقة المانحين الجمهوريين.

في عام 2020، اختلف الأمر بالنسبة إلى العديد من حلفاء ترامب وخصومه. قد يكون هذا الشخص غير محبوب من قِبَل أصحاب المناصب الجمهوريين، الذين عارضوا ترشيحه، ولكن هؤلاء باتوا عقلاء بما يكفي لأن لا يقفوا في وجهه. بالمختصر، هو يتمتّع بشعبية غير عادية لدى الناخبين الجمهوريين، وهو ميّال للانتقام إلى درجة أن إثارة استيائه تُعدّ مخاطرة بالموت السياسي. جيف سيشنز اختبر هذا الأمر بشكل مباشر، خلال حملته لنيل ترشيح الحزب الجمهوري لمجلس الشيوخ في ولاية ألاباما، في وقت سابق من هذا العام. كان لهذا الأخير تاريخ طويل وناجح في السياسة في الولاية ومجلس الشيوخ، إضافة إلى سجلّ من الآراء الشبيهة بتلك التي يدلي بها ترامب حول الهجرة. إلّا أنه أثار غضب رئيسه عندما تنحّى، بصفته وزيراً للعدل، عن أيّ تحقيقات في التدخّل الروسي في انتخابات عام 2016، ما أدّى إلى تعيين روبرت مولر مستشاراً خاصاً. لعدّة أشهر، سخر ترامب منه بلا هوادة، وهاجمه على «تويتر» قبل إقالته في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. وهذا العام، أيّد ترامب خصم سيشنز الجمهوري، تومي توبرفيل، مدرّب كرة القدم السابق الذي قدّم أول ترشّح له لمنصب سياسي. وكتب على «تويتر» أن توبرفيل كان «زعيماً حقيقياً». بالنتيجة، خسر سيشنز الانتخابات التمهيدية، وفاز توبرفيل في الانتخابات الأخيرة. مثال آخر، هو السناتور لينسي غراهام، الذي أعلن خلال الموسم التمهيدي لعام 2016 أن ترامب «غير لائق ليكون رئيساً للولايات المتحدة». هذا الأخير سرعان ما أصبح أحد أكثر الموالين المخلصين له، متوقّعاً أن يضمن دعم الرئيس إعادة انتخابه في مجلس الشيوخ في عام 2020، وهو ما حصل بالفعل.

لم ينته الأمر مع هزيمة ترامب. فقبل أيّام قليلة، تحوّل زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، إلى أرفع مرشّح جمهوري في الكونغرس يحشد الدعم لجهود الرئيس المنتهية ولايته، ولكن هذه المرّة للاعتراض على نتائج الانتخابات، وإبطال فوز جو بايدن. بحسب شبكة «سي أن أن»، جاء تأييد ماكونيل لترامب بعد حملة ضغوط استمرّت أياماً من قِبَل الأخير وأقرب حلفائه، الذين حثّوا الجمهوريين في الكونغرس على دعم مزاعمهم بأن الانتخابات كانت مزوّرة. ويكفي أن يشعر ترامب كما لو أن ماكونيل وآخرين قد تخلّوا عنه حتّى يتحرّك هؤلاء لدعمه، هو لم ينتقد حلفاء الحزب الجمهوري فقط، بل لمح أيضاً إلى فكرة عدم مساعدة الجمهوريين في انتخابات الإعادة في جورجيا، والتي ستقرّر الحزب الذي سيسيطر على مجلس الشيوخ، وفقاً لما قاله أحد الأشخاص لـ«سي أن أن». بمعنى آخر، استخدم ترامب لغة الابتزاز من أجل دفع الجمهوريين إلى إبداء رأي ربّما لا يوافقونه فيه، وفي حين لم يصل خطاب ماكونيل إلى حدّ تأييد مزاعمه، إلّا أنه كان اعترافاً ضمنياً بالنفوذ الذي يتمتّع به ترامب على الحزب.

> **ترامب شخصية غريبة عن الوسط السياسي بحيث من الصعب أن تتكرّر كنموذج**

دونالد ترامب شخصية غريبة عن الوسط السياسي، بحيث من الصعب أن تتكرّر كنموذج عن الحزب الجمهوري. وبما أنه بات من الواضح أن تأثيره لن ينتهي بمجرّد خروجه من البيت الأبيض، تُطرح التساؤلات، الآن، عن المكان الذي سيتّجه إليه الحزب الجمهوري. يبدو من المغري بالنسبة إلى كثيرين الاعتقاد أنه عندما يرحل ترامب، فإن كلّ ما يمثّله سيذهب معه. ولكن هذا الاعتقاد لا يعدو كونه مجرّد تمنٍّ، ولا سيما أن عناصر كثيرة من «الترامبية» ستبقى موجودة، لفترة طويلة.

قد يكون ترامب غير محبوب من قبل العديد من الجمهوريين، ولكنهم لن يقفوا في وجهه (أ ف ب)

بورتريه

كامالا هاريس... لِمَ كل هذا الضجيج؟

ملاك حمود

اكتسب صعود كامالا هاريس زَخماً منقطع النظير: زَخمٌ يعود، بدايةً، إلى كونها أوّل امرأة تتولّى منصب نيابة الرئاسة في الولايات المتحدة، وهي نفسها أوّل امرأة سوداء تصبح مدّعية عامة لولاية كاليفورنيا، والأولى المنحدرة - لجهة والدتها - من جنوب شرق آسيا، لتحصل على مقعدٍ في مجلس الشيوخ، وربّما تكون أوّل رئيسةٍ مقبلة لأميركا. هذه العوامل مجتمعةً، إلى جانب شخصيتها الكاريزميّة، أسهمت في جعل جوّ بايدن مقبولاً لدى طيف متنوّع من الأميركيين. لم يكن اختيار هاريس نائبةً للرئيس وليدَ صدفةٍ؛ فهي، وإن وُصفت بالتقدّمية، فَليست إلّا صورةً طبق الأصل عن مؤسّسة الحزب الديموقراطي وخياراتها، إن على مستوى السياسات الداخلية، أو تلك الخارجية. وفيها، جرى تغييب بعض آرائها ومواقفها لمصلحة لحظة الانبهار الليبرالية. يمكن فهم ذلك موقّتاً، نظراً إلى الحماسة التي سادت العالم، انطلاقاً من ساحة تايمز في نيويورك، وصولاً إلى قرية ثولاسيندرابورام في ولاية تاميل نادو الهندية، موطن أجداد كامالا.

من نيابة الرئاسة إلى الرئاسة؟

ولدت كامالا هاريس (56 عاماً) في أوكلاند/ كاليفورنيا التي كانت، حينذاك، معقلاً للحريات المدنية والأنشطة المناهضة للحرب. والداها دونالد هاريس، الأستاذ في الاقتصاد، وشيامالا غوبالان، الباحثة في سرطان الثدي، انفصلا لمّا كانت في السابعة، فتعهّدت والدتها بتربيتها مع شقيقتها مايا. بدأ صعودها بعد تخرّجها من جامعة هوارد في العاصمة واشنطن حيث درست الحقوق، وصولاً إلى انتخابها مدعيّةً عامةً لسان فرنسيسكو لفترتين (2004-2011). قبل أن تصبح مدّعية ولاية كاليفورنيا. وَصفُ هاريس لنفسها بأنها «مدّعية تقدّمية» جعلها هدفاً للانتقادات: فاتُّهمت من جانب التقدّميين بتثبيت أحكامٍ قاسية ومعارَضة بعض الإصلاحات في كاليفورنيا. يرى البعض، على غرار بريانا جوي غراي، المتحدّثة السابقة باسم بيرني ساندرز، أنّها قبل أيّ شيء «شرطيّة». انتهجت، حين كانت مدّعية لسان فرانسيسكو، سياسة قمعية طاولت بصورة خاصّة الأقليات. وهي، وفق آخرين، لم تبذل جهداً كافياً للتحقيق في حوادث إطلاق الشرطة للنار، وقضايا أدين فيها مُتّهمون من طريق الخطأ عندما كانت في منصبها. أسهم تأرجح آرائها في الرعاية الصحية وتذبذب موقفها من ماضيها في سلك الادعاء العام، بخروجها باكراً من السباق إلى البيت الأبيض. لكن فوزها بنيابة الرئاسة يضعها قاب قوسين من قيادة الولايات المتحدة، باعتبارها الأقرب إلى نَيل ترشيح الحزب الديموقراطي بعد أربع سنوات، خصوصاً في ظلّ توقّعات تشير إلى احتمال أن يتولّى بايدن (77 عاماً) الرئاسة لولاية واحدة.

إسرائيل... الصحراء التي أزهرت

دعم كامالا هاريس المُطلق لإسرائيل يريح الكيان العبري، وإن كان يقلقه تأييدها العودة المشروطة إلى الاتفاق النووي مع إيران. بالنسبة إلى نائبة الرئيس المنتخب، «دعم أميركا لأمن إسرائيل يجب أن يكون صلباً، بينما تستمر إيران في إطلاق صواريخ بالستية وتقوم بتسليح وتمويل وكيلها الإرهابي حزب الله، يجب أن نقف إلى جانب إسرائيل، بينما تسيطر حماس على غزة وتطلق الصواريخ عبر الحدود الجنوبية لإسرائيل، يجب أن نقف إلى جانب إسرائيل...». في خطابها هذا الذي ألقته أمام «إيباك» في عام 2017، كرّرت ما دأب أقرانها في الحزب الديموقراطي على ترداده، فقالت: «أسمحوا لي أن أكون واضحة في شأن ما أؤمن به. أقف إلى جانب إسرائيل بسبب قِيَمنا المشتركة التي تعتبر أساسية جداً لدولتينا». ولأن «الروابط بين الولايات المتحدة وإسرائيل غير قابلة للكسر»، تقول: «لا يمكننا أبداً أن ندع أحداً يدق إسفيناً بيننا... أعتقد أن تلك قضيّة يجب ألّا تكون أبداً حزبيّة».

غالباً ما خرجت هاريس، بصفتها سناتوراً عن كاليفورنيا، دفاعاً عن إسرائيل. عارضت ربط المساعدات للأخيرة بتغيير سياستها في الضفة الغربية، وهو طرحٌ تبنّته النائبة إلهان عمر والسناتور بيرني ساندرز. كانت كامالا، المتزوجة من المحامي اليهودي دوغلاس إمهوف، صريحةً لدى حديثها عن إيمانها بحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها. ولها أيضاً علاقات صلبة مع «إيباك»، إذ توصف بأنها أكثر ميلاً إلى لوبي الضغط النافذ منه إلى «جاي ستريت». دعمها المتّسق لتل أبيب تجلّى خصوصاً في خلال اجتماعها مع أعضاء اللوبي العام الماضي: «من الرائع أن ألتقي في مكتبي بقادة إيباك في كاليفورنيا لمناقشة الحاجة إلى تحالف قوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها، والتزامي بمكافحة معاداة السامية في بلادنا وحول العالم»، على حدّ تعبيرها. كانت هناك قضيّة واحدة «انحرفت» فيها هاريس عن اللوبي، حين صوّتت ضدّ مشروع «قانون إسرائيل المناهض للمقاطعة» الذي يجرّم مقاطعة الكيان العبري، على أساس أنه ينتهك حقوق التعبير، أي التعديل الأول في الدستور الأميركي.

حين يتعلّق الأمر بسياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، تعكس مواقفها، بشكل أو بآخر، الفلسفة «الديموقراطية» السائدة منذ عقد. تؤيّد هاريس حلّ الدولتين، وتؤمن بعلاقة قوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وترى ضرورةً في استمرار المساعدات العسكرية الأميركية للكيان العبري. «أوضح جو أنه لن يربط المساعدة الأمنيّة بأيّ قرارات سياسية تتّخذها إسرائيل، ولا يمكنني الموافقة أكثر. ستحافظ إدارة بايدن - هاريس على التزامها بأمن إسرائيل، بما في ذلك التعاون العسكري والاستخباري غير المسبوق الذي كان رائداً أثناء إدارة أوباما - بايدن، وضمان أن إسرائيل ستحافظ دائماً على تفوّقها العسكري النوعي». على عكس بعض الأعضاء الأكثر ليبرالية في التجمّع الحزبي، مثل بيرني ساندرز والكساندريا أوكاسيو كورتيز، لم تخالف موقف الحزب الداعم تقليدياً لإسرائيل، أو تدعو إلى تغييرات جوهرية في طبيعة التحالف.

تعتقد كامالا أن إسرائيل كانت واحة قاحلة حين استعمرها اليهود، وأن المساعدات التي قدّمتها هي وجيرانها وآخرون لزراعة الأشجار في ظلّ الأرض، جعلتها تزهر. تقول: «نشأتُ في منطقة على البحر. هناك حيث أتذكّر صناديق جمع التبرعات لزراعة الأشجار في إسرائيل... بعد سنوات، عندما زرتها للمرّة الأولى، رأيت ثمار هذا الجهد والبراعة الإسرائيلية في جعل الصحراء، تزهر!».

فلسطين

السلطة تنزل عن الشجرة وتتسلم «المقاصة»

«فتح» تعلّق المصالحة بعد فوز بايدن

كما كان متوقعاً، لم تكمل جولة المصالحة الفلسطينية الأخيرة أكثر من شهرين. سريعاً، خفّضت «فتح» تواصلها مع «حماس»، مُعلّقةً آمالها كافة على إدارة جو بايدن. بل قدّمت سلفاً إلى الأخيرة مجموعة خطوات «حسن نية»

غزة ــ **رجب المدهون، ريم رشيد**

على عكس أجواء التفاؤل التي بثّتها حركتا «فتح» و«حماس» قبل شهرين، تعثّرت المصالحة بين الحركتين من جديد، فيما تبيّن ذلك بوضوح بعد إعلان فوز جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة. تكشف مصادر مطلعة أن الاتصالات توقفت كلّياً، بعدما تَجدّد الأمل لدى رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في عودة مسار المفاوضات وإيقاف الإدارة الأميركية ضغطها السابق و«صفقة القرن». وعلمت «الأخبار»، من مصادر «حمساوية»، أن الاتصالات، التي كانت انخفضت بالتدريج، تَوقّفت أخيراً، في حين باتت «فتح» لا تذكر المصالحة، إذ تركّز الآن على ما ستتّخذه الإدارة الأميركية الجديدة من خطوات.

وتتوقع المصادر أن تواصل «فتح» إدارة ظهرها للمصالحة، وتأجيل عقد الاجتماع الثاني للأمناء العامين للفصائل، والمصير نفسه للانتخابات، خاصة أن أمين سرّ «اللجنة المركزية لفتح»، جبريل الرجوب، طلب من قيادة «حماس» تأجيل المصالحة حتى «إنهاء العقبات التي تُؤخّرها». مع ذلك، مارست الأخيرة ضغوطاً على «فتح»، عبر الاتصالات الثنائية والإعلام، لدفعها إلى تسريع المصالحة بغضّ النظر عن أيّ مؤثّرات، لكن هذا لم ينجح. ومع أن مسار المصالحة لم يكن مرتبطاً بالإدارة الأميركية، يعوّل «أبو مازن» على أن فوز بايدن سيُرجع الأمور إلى ما كانت عليه في عهد باراك أوباما، وعودة الدعم المالي للسلطة، وفتح مقرّ «منظمة التحرير» في واشنطن، ما يعزّز وضعه مجدداً.

عودة «التنسيق» كاملاً

يتطابق ما سبق مع ما نقلته مصادر «فتحاوية» قالت إن الرئيس يستعدّ لعودة التنسيق مع الإدارة الأميركية، وقبول تسلم أموال الضرائب «المقاصة» من الإسرائيليين بعد توقفه عن تسلمها منذ قرابة عام ونصف عام، على أن يعلن هذه الخطوات قريباً، وتحديداً بعد الإعلان الرسمي لفوز بايدن. في هذا السياق، قال مصدر في حكومة رام الله إن السلطة في صدد تسلم «المقاصة» الشهر الجاري عقب مشاورات أفضت إلى عودة هذه الأموال عبر وسيط أوروبي. وأشار المصدر، الذي فضّل ألا يُذكر اسمه، إلى أن «الجانب الإسرائيلي وافق على ألا تُقتطع أيّ مبالغ من هذه الأموال تحت أيّ شرط»، مضيفاً: «أيّ اقتطاع سيكون بالتوافق بين السلطة والجانب الإسرائيلي بإشراف الوسيط الأوروبي».

المصدر نفسه كشف أن هذا القرار يأتي بالتزامن مع «عودة العلاقات (التنسيق الأمني)»، لافتاً إلى أنه «منذ بداية الأزمة، هناك حديث جدّي من الحكومة عن أن الأزمة (المقاصة والتنسيق) ستنتهي في نوفمبر (تشرين الثاني) لأن القيادة الفلسطينية كانت في انتظار نتائج الانتخابات الأميركية... فوز بايدن مصدر ارتياح كبير للسلطة، كأنه ألقى حبل النجاة لها». ومع أن بايدن تعهّد في نيسان/ أبريل الماضي بإبقاء السفارة الأميركية في موقعها الجديد في القدس المحتلة، فإنه أعلن أنه «سيبقى ملتزما بحلّ الدولتين»، كما رحّب باتفاقات التطبيع بين الإمارات والبحرين والعدو.

> سيعود التنسيق الأمني وكذلك المدني إلى مستوياته العالية

قلق إسرائيلي في ذكرى أبو العطا

ميدانياً، يواصل العدو الإسرائيلي استعداداته وتدريباته في منطقة «غلاف غزة»، من جرّاء تقديرات أمنية تذّعي أن «الجهاد الإسلامي» ستُنفّذ عمليات انتقامية في ذكرى اغتيال القيادي العسكري في الحركة، بهاء أبو العطا، والتي تصادف اليوم. وعزّز جيش العدو بطاريات «القبة الحديدية» في المناطق المحيطة بالقطاع، كما أمر بتغيير حركة الطائرات في مطار بن غوريون، علماً بأن الإجراء الأخير لا يحدث إلا في أيام التأهّب الأمني الاستثنائي أو التصعيد العسكري الكبير، وفق تقرير لصحيفة «يديعوت أحرونوت». وطوال الأسبوع الماضي، كانت الصحافة العبرية تنبّه إلى خشية المستوى الأمني من تصعيد تقوده «الجهاد» في غزة، فيما يواصل الجيش والجهات الأمنية والعسكرية كافة حالة التأهّب.

احتفالات اقامتها «فتح» في الضفة امس إحياء لذكرى رحيله الرئيس ياسر عرفات (أ ف ب)

> سيعود التنسيق الأمني وكذلك المدني إلى مستوياته العالية

تجاه الإدارة الأميركية الجديدة»، مستدركاً: «التنسيق الأمني لم يتوقف أبداً، بل ما توقّف هو التنسيق في الشق المدني». تعقيباً على ذلك، يقول القيادي في «فتح»، عبد الله عبد الله، إن هناك «أكثر من طرف يعملون على حلّ أزمة المقاصة، ومنهم منسّق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، والأوروبيون من جهة أخرى»، مضيفاً: «القيادة متمسّكة بأن تكون عودة المقاصة من دون أيّ اشتراطات، فهذه أموال الشعب الفلسطيني». يُذكر أن رام الله مُنحت بداية الشهر الجاري إلى أن «أزمة المقاصة في طريقها إلى الحلّ... ما سيُمكّننا من صرف رواتب الموظفين كاملة». وطوال شهور كانت إسرائيل تقتطع شهرياً 42 مليون شيكل (12 مليون دولار) بذريعة أنها مخصصة لرواتب الشهداء والأسرى، علماً بأن «المقاصة» تبلغ نحو 750 مليون شيكل شهرياً (200 مليون دولار)، وتُشكّل 70% من إيرادات السلطة، لتُغطّي بدورها 70% من فاتورة الرواتب البالغة 600 مليون شيكل (166 مليون دولار).

«الأونروا» تؤخّر رواتبها

من جهة أخرى، وعلى رغم ظهور مؤشرات على عودة الدعم الأميركي لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، أثار إعلان المفوض العام للوكالة، فيليب لازاريني، أنها تفتقر إلى الأموال اللازمة لدفع رواتب موظفيها المُقدّر عددهم بـ28 ألفاً عن تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر حفيظة الفصائل الفلسطينية التي وصفت ذلك بـ«القرار الخطير». وكان المتحدث باسم «الأونروا»، سامي مشعشع، قد تحدث عن «مؤشرات إيجابية» على عودة الدعم الأميركي الذي انقطع منذ 2018، والمقدّر بـ350 مليون دولار، مضيفاً: «إذا رجعت المساعدات الأميركية، وإذا نجحنا في عقد مؤتمر دولي... وإذا نجحنا في إرجاع الدعم العربي إلى ما كان عليه في 2018، سيكون العام المقبل أحسن بكثير من هذا العام».

في تشكيك في قرار تأخير الرواتب، قالت «حماس» إن «الأزمة المالية لدى الأونروا مصطنعة لأسباب سياسية تهدف في النهاية إلى شطب ملفّ اللاجئين وتصفية عمل المؤسسة»، مُحذّرة من أن تقليص الرواتب «ستكون له تداعيات سلبية جداً على حياة آلاف الأسر الفلسطينية، خاصة في الظروف الراهنة وجائحة كورونا واستمرار حصار قطاع غزة. كذلك، أعلنت «اللجنة المشتركة للاجئين» رفضها لاستهداف رواتب 28 ألف موظف، منبّهة إلى أن الإجراء الجديد «سابقة خطيرة تجاه موظفي الأونروا، ومساس بالعصب الرئيسي لها».

اليمن

عشية «قمّة العشرين»... صنعاء تتوعّد الرياض

عشية «قمة العشرين» المزمع عقدها في الرياض يومَي 21 و22 الجاري، صعّدت صنعاء رسائلها إلى السعودية وداعميها الغربيين، مؤكّدة أن جميع المنشآت في المملكة هدف مشروع لها، في ظلّ استمرار العدوان والحصار على اليمن

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

وجّهت قوات صنعاء، يوم أمس، رسالة تحذيرية إلى الشركات الأجنبية العاملة في السعودية، ودعت المواطنين والمقيمين إلى الابتعاد عن المنشآت العسكرية أو ذات الطابع العسكري كافة، منبّهة إلى أن جميع المطارات والموانئ والمنشآت العسكرية والاقتصادية السعودية هدف مشروع للقوة الصاروخية والطيران المسيّر اليمني خلال الفترة المقبلة. التحذير الذي يأتي عشية قمّة «مجموعة العشرين» المقرّر عقدها في العاصمة السعودية الرياض يومَي 21 و 22 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، يتزامن مع تصعيد جوّي غير مسبوق من قِبَل تحالف العدوان على جبهات مأرب والجوف وصعدة وصنعاء في الآونة الأخيرة، وما تقول حركة «أنصار الله» إنه تعمّد السعودية إفشال المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام، وأحدثها المبادرة المُقدّمة في نيسان/ أبريل في شأن محافظة مأرب، والتي رفضتها الرياض وهدّدت عدداً من زعماء القبائل الذين قبلوا بها بقصف منازلهم وتدمير ممتلكاتهم. وهذا ما أشار إليه المتحدّث الرسمي باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، الذي جاء تحذير الأمس على لسانه عبر تصريح صحافي نقلته وكالة الأنباء الرسمية، بقوله إنّ هذا التحذير يجيء «ردّاً على استمرار العدوان والحصار العسكري والإصرار على إغلاق المطارات والموانئ اليمنية» ، وتأكيده أن «القوات المسلحة اليمنية لن تتردّد في اتخاذ خطوات مماثلة خلال الأيام المقبلة».

ويرى مراقبون، في التحذير الأخير الصادر عن صنعاء، رسالة إلى «مجموعة العشرين» الاقتصادية مع اقتراب موعد قمّتها السنوية، بأن الفرص الاستثمارية التي تسعى المملكة إلى الترويج لها في القمّة إنما هي في بيئة أعمال غير آمنة، وأنها تُعدّ أهدافاً مشروعة للجيش واللجان الشعبية عقب انهيار التهدئة الجوية بين صنعاء والرياض - والتي كانت دخلت حيّز التنفيذ أواخر أيلول/ سبتمبر 2019 -، وذلك إثر استهداف قوات صنعاء عدداً من المطارات السعودية والأهداف العسكرية في المنطقة الجنوبية، وصولاً إلى أهداف عسكرية في العمق السعودي، باعتراف مجلس الوزراء السعودي خلال اجتماعه الأخير أول من أمس.

وبعثت صنعاء، مطلع الشهر الجاري، عدداً من الرسائل العلنية والسرّية إلى تحالف العدوان، وتحديداً إلى الرياض. وتمثّلت الرسالة الأولى في تمكّنها من حشد الملايين من اليمنيين في ذكرى المولد النبوي، الذي أقيمت فعّالياته في جميع المحافظات الواقعة تحت سيطرة حكومة الإنقاذ، لتؤكد أن الشرعية لمَن يملك الأرض وزمام المبادرة والقرار. وتجسّدت الرسالة الثانية في ضربات متتالية نفّذها سلاح الجو المسيّر والقوة الصاروخية، البعض منها أعلن رسمياً من قِبَل المتحدّث يحيى سريع، فيما البعض الآخر كان كفيلاً بأن يدفع السعودية إلى الاعتراف به. والرسالة الثالثة جاءت في صورة تقدّم قوات صنعاء على الأرض في مختلف محاور مأرب، وفشل سلاح الجو السعودي في وقف ذلك التقدّم في محيط مدينة مأرب على رغم كثافة الإسناد الجوّي لقوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، والذي تصل غاراته يومياً في المتوسط إلى 30 غارة. واعترفت المملكة، أخيراً، بتعرّضها لضربات موجعة، زاعمةً أن السفير الإيراني الذي قدّم أوراق اعتماده إلى وزارة الخارجية في صنعاء الأسبوع الماضي، كسفير ومفوّض فوق العادة في الجمهورية اليمنية، هو مَن يقف وراء التصعيد الأخير، الأمر الذي عَدّه مراقبون تهرّباً جديداً من الاعتراف بتغيّر المعادلة العسكرية بين صنعاء وكلّ من الرياض وأبو ظبي.

وجاءت تحذيرات صنعاء الأخيرة بعدما نبّهت السفارة الأميركية في الرياض، في الـ28 من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، رعاياها إلى احتمال تعرّض العاصمة السعودية وعدد من مناطق المملكة لهجمات بصواريخ أو بطائرات من دون طيار (درونز)، وحثّت المواطنين الأميركيين على «البقاء في حالة تأهّب والمراجعة الفورية، واتخاذ الاحتياطات اللازمة»، وهو ما يُعدّ اعترافاً بفشل منظومة الدفاعات الجوية التي أنفقت عليها السعودية مليارات الدولارات، وبتفوّق الصناعات العسكرية اليمنية واختراقها أحدث المنظومات الأميركية.

تريد صنعاء في التحذير الأخير القول إن السعودية بلد غير آمنة للفرص الاستثمارية (أ ف ب)

سوريا

غياب دولي عن مؤتمر اللاجئين: مشروع الاستثمار السياسي متواصل

بدا واضحاً، مع بدء انعقاد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين في دمشق، أن الكثير من الدول والمنظمات لا تزال عازمة على الاستثمار السياسي في هذا الملف، واستخدامه ورقة بوجه الدولة السورية. مع ذلك، أظهرت كلمة الرئيس بشار الأسد، معطوفةً على التبرّع الروسي بأكثر من مليار دولار في اليوم الأول من المؤتمر، عزم الطرفين على إنهاء حالة "المساومة" في هذا الملف، كما سمّاها الأسد

دمشق ــ **مرح ماشي**

"عودة اللاجئين مرتبطة بمجموعة عناصر داخلية وخارجية، وليست بيد الحكومة السورية فقط، ولَن يريد الاستثمار السياسي في قضيتهم لسنا هنا". بهذه الكلمات، يمكن اختصار خلاصة رسائل اليوم الأول من المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين، والذي انعقد أمس في قصر الأمويين في دمشق، بمشاركة عربية ودولية، وغياب واضح للدول والمنظمات التي لطالما أثارت قضية اللاجئين طيلة سنوات، لكن من بوابة استخدامها كورقة سياسية ضدّ الحكومة السورية.

المفوّضية الأوروبية والأمم المتحدة، إضافة إلى الدول الغربية التي يوجد فيها مئات آلاف اللاجئين السوريين، لم تلبّ الدعوة إلى حضور مؤتمر من أجل هؤلاء، منعقد في وطنهم. بدا المؤتمر كما لو أنه محاولة لوضع كلّ جهة أمام مسؤولياتها، سواء هذه المُطالبة برفع العقوبات عن سوريا، أم تلك المهتمّة بتقديم الدعم المالي لإعادة الإعمار. الإشارات الملتقَطة من المسؤولين السوريين في كواليس أحاديثهم على هامش المؤتمر، تؤكّد تطلّع دمشق إلى وقف استثمار ملف اللاجئين للضغط على الدولة السورية والانتخابات الرئاسية المقبلة، ولا سيما أن جهوداً عديدة كانت قد بدأت لإعادة اللاجئين منذ مدّة سابقة لطرح فكرة المؤتمر.

الرئيس السوري، بشار الأسد، افتتح أعمال المؤتمر عبر كلمة متلفزة شرح خلالها جوهر قضية اللاجئين التي تواجهها البلاد، باعتبارها مركّبة من ثلاثة عناصر مترابطة، عرّف عنها بـ"ملايين اللاجئين الراغبين في العودة، ومئات المليارات لتأهيل بنية تحتية مدمرة، وإرهاب ما زال يعبث في بعض المناطق السورية". ولفت الأسد إلى "التسهيلات والضمانات التي قدّمتها المؤسسات السورية لعودة مئات آلاف اللاجئين عبر التشريعات، كتأجيل الخدمة الإلزامية لمدّة عام للعائدين، والعديد من مراسيم العفو التي استفاد منها مَن هم داخل البلاد وخارجها". وإذ انتقد "دولاً حوّلت قضية اللاجئين السوريين على أرضها إلى ورقة سياسية للمساومة ومصدر للمال والصناعات وأغراض إنسانية أخرى، بمثابة أولى نتائج المؤتمر في يومه الأول. وفي إطار الاستعدادات للمؤتمر الذي شاركت روسيا في تنظيمه، فقد طلبت الأخيرة من الولايات المتحدة الأميركية إنهاء احتلال منطقة التنف الحدودية، وتفكيك مخيم الركبان الذي يعاني فيه السوريون الفقر والجوع والبرد، غير أن "واشنطن أهملت النداء"، بحسب ميزينتسيف.

> انتقد الأسد «دولاً حوّلت قضية اللاجئين السوريين على أراضيها إلى ورقة سياسية للمساومة»

ويُوقع المسؤولون السوريون والروس، على هامش المؤتمر، 8 مذكّرات تعاون في مجالات الطاقة والاتحاد الجمركي والأنشطة التعليمية. ووفقاً لعضو مجلس "الدوما"، يفغيني بريماكوف، فإن "عدداً من المؤسسات الإنسانية الروسية يقوم بأنشطة على هامش المؤتمر، من بينها تقديم 76 طناً من المساعدات الطارئة في ما يتعلق بالمفاصل والأطراف الاصطناعية". ويشير بريماكوف، في حديث إلى "الأخبار"، إلى أن "ورش عمل ضمن فعاليات المؤتمر تطرح مشاريع عديدة، منها افتتاح مؤسسة موسكو للأطراف الاصطناعية وتقويم العظام، ورشة عمل روسية للأطراف الاصطناعية وتقويم العظام في مشفى المجتهد".

يختتم المؤتمر أعماله في دمشق اليوم، على أن يصدر عنه بيان ختامي (أ ف ب)

ضغوط أميركية على المشاركين

كشف معاون وزير الخارجية السوري، أيمن سوسان، في تصريح إلى الصحافيين، أن الولايات المتحدة "مارست ضغوطاً على مصر والإمارات لمنعهما من المشاركة في المؤتمر"، وهذا ما يفسّر امتناع أبو ظبي عن المشاركة في اللحظات الأخيرة، على رغم إعلانها مسبقاً نيّتها الحضور. وكان قد شدد المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سوريا، الكسندر لافرنتييف، في كلمة ألقاها خلال المؤتمر، على "المساعدة في عودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى ديارهم من خلال الاحترام الكامل لسيادة سوريا ووحدة أراضيها وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2254"، منتقداً "دعم بعض الدول للتنظيمات الإرهابية في سوريا وتسييسها لقضية اللاجئين السوريين".

من جهته، اقترح كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني، علي أصغر خاجي، إنشاء صندوق دولي لإعادة الإعمار في سوريا، مهاجماً "لجوء بعض الدول إلى فرض عقوبات اقتصادية ظالمة على الشعب السوري، وعلى رأسها قانون قيصر المفروض أميركياً". واعتبر وزير الخارجية اللبناني، شربل وهبة، بدوره، أن "العائق الأساسي أمام حلّ قضية اللاجئين السوريين هو غياب الإرادة الدولية الجامعة والحسابات الضيقة لبعض دول المنطقة"، الأمر الذي أدى إلى "تسييس المسألة وعدم الاكتراث بمعاناة اللاجئين الإنسانية". ولفت وهبة في كلمة متلفزة إلى أن "وجود مليون ونصف مليون نازح سوري في لبنان ساهم في تفاقم الأعباء الاقتصادية على الدولة اللبنانية، في ظلّ الظروف الصحية والاقتصادية الاستثنائية التي يشهدها لبنان والعالم". وأمل أن "يسهم المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين في إيجاد حلّ لأزمة النزوح واللجوء"، وأن يُشكّل رافعة لـ"عودة النازحين السوريين ومحطة مهمّة في تخفيف معاناة الدول المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين". أمّا وزير الشؤون الاجتماعية والسياحة اللبناني رمزي المشرفية فقد رأى أن المؤتمر "يؤكد عزم الدولة السورية على العمل على العودة الآمنة والكريمة لأبنائها من اللاجئين والنازحين"، مشيراً إلى أن "سوريا بحاجة إلى سواعد جميع أبنائها لإعادة إعمار ما دمرته الحرب". وبيّن أن "الكلفة المباشرة وغير المباشرة للنزوح منذ 9 سنوات تُقدّر بأكثر من 40 مليار دولار. نتيجة الضغط على الخدمات العامة والمواد المدعومة والبنى التحتية وفرص العمل".

الأردن

انتخابات «كيفما كان»: الملك يرتّب أوراقه لما بعد ترامب

مع انتهاء زوبعة الانتخابات الأميركية، أجرى الأردن انتخاباته النيابية للمجلس الـ19، على أن يكون ذلك بوابة لترتيب أوراقه الخارجية والداخلية، وهو ما يفسّر الإصرار على إجراء الانتخابات على رغم الوضع الوبائي الخطير

عمّان ـ عامر القصاص

انتهت حالة «حبس الأنفاس» التي بقي فيها الأردن طوال السنوات الأربع الماضية من إدارة دونالد ترامب. لم تُخفِ عمّان يوماً أن مرحلة ترامب، إن تَأكّد أنها ستنتهي على خير، كانت ثقيلة على نظام الحكم، بل تكاد تكون الأسوأ، مع أن سلفه باراك أوباما سحب المنطقة إلى حروب «الربيع العربي» التي عملت فيها المملكة كموظفة، تارة لتدريب المعارضة السورية، وتارة كقاعدة انطلاق لطائرات «التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب»، عدا عن أنها كانت ولا تزال محطّة لوجستية للجيش الأميركي. لكن تهديد وجود الدولة وزجّها في محاولة رسم الشرق الأوسط الجديد يبدوان أخفّ وطأة لدى البلاط والدولة العميقة من سياسة ترامب المكشوفة، خاصة مع حالة الاستعلاء التي مارسها المكتب البيضاوي على الملك عبد الله الثاني في أمور كثيرة، منها الوصاية الهاشمية على القدس، والتجاهل التامّ للدور الأردني الحاضر دائماً إذا ما تَعلّق الأمر بإسرائيل ومحيطها العربي.

ضمن هذا الواقع، من الواضح أن دائرة القرار والملك شخصياً أرادا الإعداد للمرحلة المقبلة، وبدأ ذلك مع اختيار طاقم الحكومة الجديدة برئاسة مستشار عبد الله الشخصي (راجع عدد 16 تشرين الأول)، لتُنجز أوّل بند على أجندتها بعقد الانتخابات النيابية الثلاثاء الماضي «كيفما تأتّى»، ولا سيما أن الحكومة بحاجة إلى ثقة مجلس الأمة، بشقّيه النواب والأعيان، فضلاً عن الحاجة إليه للتصديق على أيّ مشروع ستُقدّمه. كذلك، اختار الملك أعضاء «الأعيان» (مجلس الملك) في سابقة هذه المرّة، بتعيينهم قبل الانتخابات البرلمانية. أمّا إجراء الانتخابات «كيفما تأتّى»، فجاء وسط تفشٍّ خطير لفيروس كورونا المستجد في المملكة، والارتفاع الكبير لأعداد المصابين والوفيات، والتي وصلت عشية يوم الاقتراع إلى 91 وفاة ونحو ستة آلاف إصابة، في أعلى حصيلة سُجّلت في البلاد منذ بدء الجائحة.

وإن كان الأمر في ظاهره انتخابات برلمانية دورية واستحقاقاً دستورياً في بلد نظامُ الحكم فيه «نيابي مَلَكي وراثي»، فإن المفارقة تكمن في الغياب التامّ لمجلس النواب منذ إعلان قانون الدفاع إثر جائحة كورونا في آذار/ مارس الماضي. هذا التعطّل البرلماني لم يُثِر حفيظة الشارع الذي يرى في الانتخابات حالة وهمية غير قادرة على التغيير، خصوصاً مع الصبغة العشائرية الدائمة للمرشحين، إضافة إلى نواب "البزنس"، في ظل وجود سياسي قليل جداً تمثّل دوماً في نواب «الإخوان المسلمون» أو مَن هم محسوبون عليهم. لذلك، لم يؤدّ التهليل للانتخابات، سواء من الدولة أم الإعلاميين وحتى منظمات المجتمع المدني التي تكون الانتخابات موسماً مزدهراً لها، إلى تحقيق نسبة مشاركة مقبولة، فقد وصلت إلى 29%. وجاءت النسبة الأقلّ على مستوى المحافظات في العاصمة عمّان (لم تتجاوز 17%)، فيما كانت دوائر البدو الثلاث الأعلى في نسبة المشاركة بنحو 60%.

> **جاءت نسبة المشاركة متدنيّة جداً ولم تتخطّ 29%**

ليست النتائج وحدها اللافتة، بل حتى الإقصاء الضمني من الترشيحات، خاصة مع إطاحة واضحة لعدد من رموز البرلمان السابق، أبرزهم رئيسه عاطف الطراونة، بعد ترؤسه "مؤتمر البرلمانيين العرب" الأخير، والذي صدرت فيه مواقف إيجابية ضدّ «صفقة القرن» والتطبيع. وغاب الطراونة بعد ملاحقته وعائلته بتهم فساد، والحجز على أموال أخيه. على المقلب الآخر، وعلى رغم مشاركة الأحزاب القومية واليسارية بضغوط من الواضح أنها متعلّقة باستمرار تلقيها الدعم الحكومي، كانت خسارتها فادحة في كلّ الدوائر التي تَرشّحت فيها. خسارة مُني بها أيضاً أنصار حزب «الدولة المدنية»، مع الانقسام داخل الحزب نفسه، من جرّاء استقالة أبرز رموزه مروان المعشر (وزير الخارجية الأردني الأسبق وأول سفير لدى تل أبيب).

شهدت هذه الانتخابات تراجعاً لقائمة «الإخوان» من 14 نائباً إلى 10 (أ ف ب)

كذلك، شهدت هذه الانتخابات تراجعاً لقائمة «الإخوان» من 14 نائباً إلى 10. ومع ظهور معظم النتائج حتى كتابة التقرير، تبدأ أسئلة الجانب التشريعي بالظهور، من قبيل: كيف ستُعقد الدورة الأولى للبرلمان؟ وكيف سيلقي الملك كلمة العرش وما آلية الردّ عليه، في ظلّ التفشّي الوبائي، والخوف من ازدياد الأعداد بعد الاختلاط أثناء الاقتراع، وحالة التخبّط في الجانب الصحي؟ كلّ ذلك في ظلّ التكتّم على ما ذكرته مصادر عبرية عن نقل مدير «الخدمات الطبية الملكية» التابعة للقوات المسلحة، العميد عادل الوهادنة، للعلاج في مستشفى «هداسا» في القدس المحتلة، وهو ما رأت الحكومة أنه من أسرار الدولة، رافضة الكشف عن تفاصيل في شأنه.

الآن، لم يبقَ أمام الأردن المستعدّ تشريعياً وتنفيذياً سوى انتظار تنصيب بايدن رئيساً لمعرفة كيف ستدار دفة الأمور في الإقليم، وما الدور الأردني المطلوب، وأيضاً المقابل الذي ستتلقاه المملكة، خاصة أن مذكرة التفاهم الخمسية التي وقّعتها واشنطن وعمّان في 2018، وتحصل بموجبها الأخيرة على نحو 1,3 مليار دولار سنوياً، كانت في عهد ترامب الذي هو نفسه ضيّق الخناق على «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، ما زاد الأعباء الأردنية، فضلاً عن ملف اللجوء السوري المكلف الذي كان من تركة أوباما وتجاهَله ترامب تماماً.

قضية

البحرين بعد رئيس الوزراء

عباس بوصفوان

السؤال المُلِحّ، بحرينياً وخليجياً: هل أزيحت الصخرة التي تمنع الإصلاح في جزر البحرين الصغيرة، بعد رحيل رئيس وزرائها، خليفة بن سلمان آل خليفة، أمس، عن عمر يناهز 84 عاماً؟ أم أن المسألة أعقد من ذلك، محلياً وإقليمياً؟ رحل الرجل الذي شغل منصب رئاسة الوزراء، منذ استُحدث المنصب بعد استقلال البحرين في 1971، حتى وفاته غير المفاجئة أمس الأربعاء الـ11 من تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، اليوم الذي سيظلّ علامة فارقة في تاريخ البلاد.

وكَلّف الملك حمد بن عيسى، نجله البكر، بشغل المنصب، وبذلك يجمع سلمان بن حمد بين منصبَي رئاسة الوزراء وولاية العهد، علماً بأنه يقود الحكومة فعلياً منذ تعيينه نائباً أول لرئيس الوزراء في آذار/ مارس 2013. وبرحيل رئيس الوزراء، يتحمّل الملك مسؤولية أكثر وضوحاً عن مآلات البلاد، وتُطرح الأسئلة عن برنامج القصر لإخراج الجزيرة من مأزقها السياسي والاقتصادي المتفاقم، بالنظر إلى الأسطورة غير الواقعية أو الصورة النمطية التي تَشكّلت في الغرب والجوار الخليجي والداخل البحريني، وتتحدّث عن حكومة برأسين.

أسطورة خليفة

والحقيقة، إن هناك أمراً مثيراً في ما يخصّ حياة أقدم رئيس وزراء في العالم، مردّه دوره الطاغي إبّان حكم شقيقه الأمير الراحل عيسى بن سلمان، الأمر الذي يجعل من الصعوبة إقناع القطاعات الشعبية والجسم الدبلوماسي والإعلامي بأن رجل المنامة القوي على مدى ثلاثة عقود أصبح خارج السلطة منذ اعتلاء الملك حمد العرش في آذار/ مارس 1999؟ ولذا، ليس مستغرباً أن نجد كثيراً من التقارير التي سطّرتها وكالات الأنباء في الأربع والعشرين ساعة الماضية، تُلصق برئيس الوزراء إعاقة سياسات الإصلاح. إذاً، خلال نحو ثلاثين عاماً، تَسيّد الشيخ خليفة المشهد السياسي، وتَحكّم في مفاتيح السلطة، لكن أخطاءه الفادحة بعدم إقامته تحالفات داخلية وإقليمية ودولية تسنده، سهّلت على ابن شقيقه، الملك حمد، لاحقاً، إبعاده من القرار.

علاقة خليفة وحمد

تقاسم السلطة في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، اقتضى من الأمير السابق، عيسى، تسليم مقاليد الأمور الأمنية والاقتصادية والمالية والسياسية إلى شقيقه الأصغر رئيس الوزراء، باستثناء الجيش الذي ظلّ من نصيب ولي العهد، الحاكم الحالي، حمد. وقد فشل رئيس الوزراء في إحداث توازن في السلطة، وشراكات بينه وبين أطراف العائلة الحاكمة، فاحتكر القرار السياسي والاقتصادي، ولم يَمنح حتى شقيقه الأكبر الأمير الراحل عيسى فسحة للحركة، واستبعد شقيقه الثالث الأصغر، محمد بن سلمان، المتوفى في 2009، والذي شغل رئيس الأمن في ستينيات القرن الماضي. وفوق ذلك، همّش الشيخ خليفة كلّياً نجل ابن أخيه، حمد، الذي كان ولياً للعهد، تهميشاً عظيماً. رغم هذا، أجرى حمد محاولات عديدة ليكون فاعلاً في القرار، منها قيامه بتعيين مستشاره المقرّب، حسن فخرو، وزيراً للتخطيط، أثناء إحدى سفرات رئيس الوزراء للخارج في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بيد أن رئيس الوزراء، الحاكم الفعلي للبلاد حينها، ألغى القرار المذكور.

الأمر الوحيد الذي لم يقم به الشيخ خليفة، حين كان قوياً، هو انقلاب عسكري، في فترة شهدت انقلابات مدعومة بريطانياً في الجوار الخليجي: أبو ظبي (1966) وعمان (1970) وقطر (1972). فقد نجح الأمير الراحل عيسى في إبقاء الجيش لدى وليّ عهده حمد، مقابل أن يتسلّم خليفة الشؤون الأخرى كافة. وظلّ مجلس الدفاع الأعلى الذي يرأسه حينها رئيس الوزراء غير مفعّل. تمترس حمد في الجيش استعداداً للحظة المناسبة، فوثب على الكرسي مستنداً إلى المؤسسة العسكرية في 1999، وقام بردّ الصاع صاعين إلى رئيس الوزراء، فأبعده وحاشيته من المشهد، عبر خطوات دستورية نقلت السلطة بسرعة نسبياً من رئيس الوزراء إلى الملك، وتغييرات في أجهزة الدولة أطاحت رجالات رئيس الوزراء تباعاً.

> **عشرون عاماً من حكم الملك كانت أسوأ بمراحل من حقبة رئيس الوزراء**

خليفة والغرب

إضافة إلى فشل رئيس الوزراء في عقد حلف «خليفي» يحيط به، فقد فشل أيضاً في إنشاء حلف مع الغرب، الذي استمرّ إعلامه في صبّ جام غضبه على الرجل، إزاء التعدّيات الحقوقية التي وسمت عهده الفعلي بين 1971 و1999. وسيبدو مثيراً أن أشير مثلاً إلى أنه لا توجد بين أيدينا سجلّات تفيد بأن الشيخ خليفة قد قام بزيارة إلى الولايات المتحدة الأميركية، الدولة العظمى التي تتخذ قيادة الأسطول الخامس التابع لها من المنامة مقرّاً لها، وفي المقابل عَزّز وليّ العهد حينها، الحاكم الحالي حمد، علاقاته مع «البنتاغون» وجنرالات القاعدة المتعاقبين. كذلك، لا تتيح لنا الشواهد والوثائق البريطانية ما يفيد عن علاقة وثيقة ربطت رئيس الوزراء بالحكومات البريطانية المتعاقبة. والزيارة الرسمية اليتيمة التي قام بها الشيخ خليفة إلى تن داوننغ ستريت كانت مطلع الثمانينيات، بدعوة من الراحلة مارغريت تاتشر، إبان حرب العراق على إيران، والتي دعم فيها رئيس الوزراء «حزب البعث». وحتى علاقاته بشرق آسيا التي تَعمّقت منذ تسعينيات القرن الماضي، كانت مرتبطة بالأساس بمصالح الرجل الاقتصادية، أكثر من كونها مرتبطة بالسياسية الخارجية البحرينية. وهنا، يُعتقد أن تركة رئيس الوزراء المالية الكبيرة ستكون محلّ أنظار القصر. ويمكن أن نقول إن وثائق «ويكيليكس» ورسائل وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، هيلاري كلينتون، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك هامشية علاقة رئيس الوزراء بالغرب، وهامشية دوره السياسي في الداخل منذ 1999. وكذا، لم يشكّل رئيس الوزراء تحالفات إقليمية مهمّة. وظلّت الرياض وأبو ظبي حلفيتين أساسيتين لحمد، سواء حين كان ولياً للعهد، أم حين أصبح ملكاً.

خليفة والقطاعات الشعبية

بعد توافق وطني لم يدم طويلاً، اتخذت العائلة الحاكمة، بزعامة رئيس الوزراء، مدعومة بالإقليم، قراراً بتعليق العمل بدستور دولة البحرين، الصادر في 1973. ثمّ اختار رئيس الوزراء التحالف مع الضابط البريطاني السيّئ الذكر، إيان هندرسون، رئيس المخابرات البحرينية. وفتك الرجلان بقوّتَي اليسار الرئيسيتين: «الجبهة الشعبية»، و»جبهة التحرير»، بعد حلّ البرلمان الوطني في صيف 1975. ثمّ جاء الدور على الإسلاميين، فتمّ توجيه ضربة إلى «تيار الجبهة الإسلامية» (الشيرازيين) مطلع الثمانينيات، و»حزب الدعوة»، بقيادة آية الله قاسم، مطلع العام 1984.

ولم يكن رئيس الوزراء في موقع المتحالف مع «الإخوان» و»السلف»، حين كان ممسكاً بتلابيب الأمور، خلاف ما فعل الملك حمد مِن وضع القوى الإسلامية «السنّية» في جيبه. والجهة الحزبية الوحيدة التي احتفظ رئيس الوزراء بعلاقات معها هي «حزب البعث»، ولذا نجد «البعثيين» في مواقع وزارية في حكومات رئيس الوزراء، أمثال المفكر المعروف علي فخرو، الذي ظلّ وزيراً منذ 1972 حتى 1994، ثمّ عُيّن سفيراً في باريس حتى مطلع الألفية الجديدة.

وبتعليق دستور 1973، دخلت البلاد نفقاً مظلماً، يتحمّل تبعاته رئيس الوزراء، الذي مَهّد للأحادية التي تَكرّست بعد صدور دستور 2002. ولذا، نجد أنه بعد الهزّة التي أحدثتها حرب الخليج الثانية (غزو الكويت، ثمّ التدخل الأميركي لإخراج قوات صدام منها)، تحالف اليسار والقوميون والإسلاميون ضدّ رئيس الوزراء، مطالبين بعودة العمل بدستور 1973، وانطلقت ما باتت تُعرف بـ»انتفاضة التسعينيات»، التي قمعها ثنائي رئيس الوزراء - هندرسون، بدعم بريطاني - سعودي.

وبمجرد وصول الملك حمد إلى السلطة في 1999، تكتّلت المعارضة ضدّ رئيس الوزراء، داعمةً القادم الجديد إلى القصر. وحملت المعارضة الشيعية واليسارية ما سُمّي «المشروع الإصلاحي» للملك على أكتافها، ودفعت في اتجاه إقصاء رئيس الوزراء عن المشهد. لكن بعد أن استتبّ الأمر للملك حمد، انقلب على الطرفين (رئيس الوزراء والمعارضة)

ماذا بعد رحيل خليفة؟

خلافاً للصورة النمطية عن إعاقة رئيس الوزراء للإصلاح، فإن عشرين عاماً من حكم الملك كانت أسوأ بمراحل من حقبة رئيس الوزراء، سواء على صعيد التمييز ضدّ الشيعة الذي تضاعف، أو التجنيس الذي أحدث تغييراً سكانياً رهيباً، أو إعلان دستور مملكة البحرين الذي عَزّز من صلاحيات الملك وحَجّم دور البرلمان. وكلّ تلك الإجراءات الحادّة والأحادية جرت في السنوات الأولى من حكم الملك حمد، أي قبل تفجّر «ربيع البحرين» المقموع، وبطبيعة الحال، تفاقمت الأوضاع منذ 2011. وفق هذا المعطى، فإن الملك يُعدّ صاحب نظرية القبضة الحديدية، مدعوماً بالمحور السعودي، ولم يمنع «البنتاغون» القصرَ حين اختار الفتك بالناس، كما شاهدنا في سنوات عشر مضت.

فرصة أخيرة للملك

مع ذلك، في الوقت الراهن، فإن فرصة مؤاتية، وربّما أخيرة، تبدو أمام الملك حمد لتأكيد الانطباع بأن رئيس الوزراء كان سبباً في امتناع الإصلاح، وأن إزاحته سابقاً كانت ستؤدي إلى إحداث خلخلة داخل العائلة الحاكمة، ولكن برحيله فقد فُتحت الأبواب من جديد أمام فرضيات عديدة! هذا السيناريو المتشائل يجد بعض سنده بوصول الديموقراطيين إلى الحكم في واشنطن، لكنه قد ينسى عمق التأثير السلبي الذي يتركه المحور السعودي المعادي للشراكة الشعبية، والقلق من النموذج الكويتي التشاركي، ومن انتقال عدوى الإصلاح وتعزيز نفوذ الشيعة في الجوار السعودي في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط.

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب يوسف الياس عيد أحد ورثة فؤاد الياس عيد سند ملكية بدل ضائع لمورثه في العقار 366 الزعرورية.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت صونيا رؤوف برجاس بو ضرغم وكيلة هداب رائف ذبيان بوكالتها عن منذر اسعد ذبيان أحد ورثة أسعد نعمان ذبيان أحد ورثة نعمان مسعود ذبيان سند ملكية بدل ضائع للمورث في العقار 1189 مزرعة الشوف.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان تلزيم
شراء آلات فحص وعد العملة اللبنانية لزوم ادارة الجمارك
بطريقة استدراج العروض
في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه الثامن من شهر كانون الأول من العام الفين وعشرين، تُجري مديرية الجمارك العامة في مركزها الكائن في ساحة رياض الصلح - بناية البنك العربي - الطابق السابع - مكتب المراقب أول لدائرة الشؤون المالية، استدراج عروض لتلزيم شراء آلات فحص وعد العملة اللبنانية لزوم إدارة الجمارك.
قيمة التأمين المؤقت /3,500,000/ل.ل. (فقط ثلاثة ملايين وخمسماية الف ليرة لبنانية).
تُقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للجمارك - دائرة الشؤون المالية.
يجب ان تصل العروض إلى الدائرة المذكورة قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين الواقع فيه السابع من شهر كانون الأول من العام الفين وعشرين.
بيروت في 10 تشرين الثاني 2020
مدير الجمارك العامة بالإنابة
ريمون الخوري
التكليف 1106

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب حاتم غمراوي بالوكالة سند بدل ضائع عن ملكية علية أحمد غمراوي في العقار 882/ المقسم 7 البداوي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب محمد عبد الرحمن عبيد بالاصالة عن نفسه وبوكالته عن أحمد عبد الرحمن عبيد سند بدل عن ضائع للعقار 534/ المقسم 13 بلوك A بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب ابراهيم محمد الترك سند مورثه محمد ابراهيم الترك بالعقار 1943 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب حاتم غمراوي بالوكالة سند بدل ضائع عن ملكية آمنة أحمد غمراوي في العقار 154/ المقسم 6 البداوي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب محمود وليد محمد سعيد يمق سند تمليك بدل ضائع للعقار 697 قسم 9 منطقة بساتين الميناء.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب ابراهيم الياس حرفوش بالوكاله عن أحد ورثة ماري انطانيوس الصائغ سند بدل ضائع للعقار 703 مجدليا.
للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب منير فارس الشدياق بالوكاله عن جومانا جان غصن بالاصاله عن نفسها وعن هيام عازوري وجان كلود جان غصن سند بدل ضائع للعقار 1478 آسيا.
للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدها: منى حبيب الخوري، وهي من بلدة جبرايل عكار أصلاً، ومجهولة محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2020/35 تدعوك هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدك من المستدعين جاكلين وسارة وميلاد عبود بوكالة المحامية ماغي ساسين، بدعوى إزالة الشيوع المقامة على العقار رقم 322 من منطقة جبرائيل العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان، واتخاذ مقام لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وابداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، والا يعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب سمير عبد الحسن ابو زيد شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1220 كفررمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب طانيوس يوسف روكس عيد لموكلته جمال يوسف روكس عيد شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 339 - 342 - 344 - 351 النبطية الفوقا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عبدالله نبيل الأخرس لموكله أحمد محمود عليق شهادة قيد بدل ضائع للعقار 836 يحمر.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي ذيب فقيه بوكالته عن ابراهيم أحمد حمود المشتري من البائع خليل حسن بركات شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1366 كفردونين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب بلال علي حرب لموكله عاطف عبدالله رحال شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 254 - 451 خربة سلم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب اسامة اسماعيل عجروش لموكله عبد المطلب سلامي بدر الدين شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 1312 - 1592 جبشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب نجيب علي زرقط شهادة قيد بدل ضائع للعقار 553 بريقع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب بلال عبدالله وزنه سند تمليك بدل ضائع للقسم 6 من العقار 75 تول.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت سميرة حسين الأخرس سند تمليك بدل ضائع للقسم 4 بلوك B من العقار 3675 دوير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد جميل جفال اصالة عن نفسه ولموكله محمود جميل جفال سندي تمليك بدل ضائع للعقار 880 انصار.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي أحمد طباجة لموكلته نائلة عبد اللطيف بك الزين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 589 كفررمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب مصطفى عصام قاسم بوكالته عن فاطمه علي ضاوي شهادة قيد بدل ضائع لحصتها في العقار 4012 الخيام.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب قاسم محمد غيضه بصفته من ورثة زهر اسماعيل بدر الدين شهادة قيد بدل ضائع لحصتها في العقار 8281 حاصبيا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب حسن ابراهيم غندور لموكله رباح جاك حويله شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 1970 و1973 و1974 ابل السقي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب محمد فوزي المصري الشعراني بالوكالة سندين بدل عن ضائع عن ملكية عصام صبحي المصري الشعراني وليلى رشدي مصري الشعراني للعقار 748/ المقسم 17 التل.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
تعلن الإدارة العامة لمستشفى الرئيس إلياس الهراوي الحكومي - زحلة عن إجراء مناقصة عمومية لتلزيم أعمال تنظيف المستشفى لمدة سنة واحدة بواسطة الظرف المختوم على أن تصل العروض قبل يوم من موعد فضها الواقع في 27 تشرين الثاني 2020.
للإطلاع على دفتر الشروط، الرجاء مراجعة دائرة الشؤون الطبية في المستشفى خلال أوقات الدوام الرسمي حتى 26 تشرين الثاني 2020.
كحد أقصى على أن تتمتع الشركات المشاركة في المناقصة بالصفة القانونية اللازمة لهكذا مناقصة.
رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لإدارة
مستشفى الرئيس إلياس الهراوي الحكومي
الدكتور نقولا معكرون

إعلان
من أمانة السجل العقاري في زحلة
طلبت مايا جبران حنجول بصفتها مفوضة عن فرنسبنك ش.م.ل. شهادة قيد تأمين بدل ضائع للعقارات /1356/ و/1357/ و/1358/ و/1386/ مجدل عنجر.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في زحلة
لينا جنبلاط

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب ناظم حليم ابي المنى وكيل سلوى رشيد الاعور لمورثها امين حمد الصايغ سند تمليك بدل ضائع للعقار 3136 شارون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب رمزي سمير الجردي وكيل مارون جورج جحى سندات تمليك بدل ضائع عن حصته في العقار 130 و131 عين صوفر و187 و467 رويسة النعمان.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب حسين محمد حكيم وكيل فاروق محمود عشي سند تمليك بدل ضائع للعقار 971 الامراء.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

مبوب

مطلوب

مطلوب مهندس زراعي لمنطقة الجنوب
خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات
ارسال السيرة الذاتية عبر
Email : info@gaia-agro.com

تحية

من يذكر توفيق زيّاد... شاعر الثورة والغضب؟

كتاب جديد صادر بالإنكليزية يتتبع رحلة القائد والمناضل الفلسطيني منذ نشأته الماركسية المناهضة للاستعمار في ظل الحكم البريطاني وصولاً إلى نضاله لقيادة المقاومة بعد عام 1948، وصعوده إلى الشهرة شاعراً ثورياً في الستينيات. كما يتوقف عند مسيرته السياسية كأول رئيس بلدية شيوعي في الشرق، ومعارضته مع الحركة الإسلامية، واندفاعه المتفائل وسط «عملية أوسلو» في أوائل التسعينيات، مع أنه لم يعش ليشهد انهياره.

زياد منى

يتناول كتاب «المتفائل: سيرة اجتماعية لتوفيق زياد» (منشورات جامعة ستانفورد ـ 2020) للباحث تامر سوريك، السيرة الاجتماعية لشخصية فلسطينية من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 هو القائد الوطني/ الشيوعي ورئيس بلدية الناصرة المنتخب توفيق زيّاد (1929 ـ 1994) الذي قضى في حادث سيارة يوم الخامس من تموز (يوليو) عام 1994 في الغور. لكن تاريخ العمل الوطني الفلسطيني، من منظور قيادة ميليشيا رام الله، بدأ بها، لذلك ليس ثمة مكان للمناضلين الفلسطينيين في تواريخ قيادات الهزائم والاستسلام. فالتاريخ يبدأ بمحمود عباس، وبعرفات من قبله، وهكذا. لذا، نرى أن قادة ميليشيا رام الله تتجاهله ودوره الطليعي في العمل الوطني الفلسطيني.

من المعروف أن جيل توفيق زيّاد من ناشطين سياسيين وشعراء، شارك في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية. فالشعر أضحى للفلسطينيين وسيلة رئيسة للتعبير السياسي والتعبئة في كيان العدو. لكن الشعر والعمل البرلماني ظلّا منقسمَين في الظروف الخاصة إلى حدّ ما للسياسة الفلسطينية في «إسرائيل». فقد عمل السياسيون على محاولة تحقيق المساواة في الحقوق للمواطنين الفلسطينيين ودمجهم في جهاز الدولة، وفق رأي الكاتب، وعملوا بالتالي ضمن حدود التبعية «الإسرائيلية»، بينما دعا الشعراء إلى مزيد من التحرر الوطني الراديكالي ورأوا (عن حق) أن الكيان الصهيوني استعمار استيطانيّ قمعي.

ضمن هذا السياق، يعتبر توفيق زيّاد شخصية مثيرة للاهتمام على نحو خاص، إذ لم ينخرط أيّ شاعر آخر من جيله في السياسة أو طور مسيرة سياسية طويلة وناجحة كما فعل. إضافة إلى ذلك، أخذت السياسة الأولوية على تفانيه في الشعر بسبب نموّ التزاماته السياسية. خلال الأعوام الثمانية عشر التي شغل فيها منصب عضو الكنيست، لم يكتب أيّ شعر، وبرّر ذلك بأنه كان يفتقر إلى الوقت للكتابة. لكن الكاتب تامر سوريك أستاذ الفنون الليبرالية في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة ولاية بنسلفانيا، يرجّح أن كونه عضواً في الكنيست يتطلّب حالة ذهنية لا تتوافق مع صياغة الشعر الثوري.

يتتبع هذا المؤلف رحلة توفيق زيّاد منذ نشأته الاجتماعية الماركسية المناهضة للاستعمار في ظل الحكم البريطاني إلى نضاله لقيادة المقاومة بعد عام 1948، وصعوده إلى الشهرة كشاعر ثوري في الستينيات، ومسيرته السياسية كأول رئيس بلدية شيوعي في الشرق، ومعارضته في أعقاب هزيمة الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وصراعه مع الحركة الإسلامية، واندفاعه المتفائل وسط «عملية أوسلو» في أوائل التسعينيات، مع أنه لم يعش ليشهد انهياره.

لم يعرف الكاتب القائد الفلسطيني الراحل/المغدور، بل اعتمد على مصادر ثانوية تضمّ لقاءات مع أفراد من أسرته ومعارفه ووثائق ذات صلة. لذلك نراه يقول: «عندما دخلت مجال الدراسة هذا، شعرت كأنني مستكشِف في أرض أجنبية أو حتى متسلل. أنا عالم يهودي إسرائيلي أدرس زعيماً فلسطينياً، وهي حقيقة تثير سلسلة من المعضلات المتعلّقة بموقفي من علاقة القوة/ المعرفة وتسلسل السلطة بين المجموعات ذات الصلة. منذ أكثر من عقدين من دراستي لقضايا مختلفة تتعلّق بالفلسطينيين في «إسرائيل»، أدرك مدى الحساسية المحيطة بعلاقي بالميدان. تاريخياً، مع استثناءات ملحوظة، تبنّى معظم الباحثين اليهود الإسرائيليين الذين درسوا الفلسطينيين وجهة نظر استشراقية عالمية للمؤسسة الإسرائيلية، تم تحديدها مع اهدافها السياسية. وفي كثير من الحالات كانت لديهم علاقات رسمية أو غير رسمية قوية مع الوكالات الحكومية أو أجهزة المخابرات حيث تم توجيه مجموعة المعرفة التي أنشأوها لخدمة هدف تحسين تقنيات القهر، بوعي أو بغير وعي».

لذلك، فإن هذا الكتاب «ليس سوى عرض متعاطف لشخصية سياسية وثقافية فلسطينية من قبل عالم يهودي إسرائيلي. إنه نتاج جهد الكاتب للانخراط بجدية مع الثقافة والسياسة الفلسطينية من خلال البحث في حياة توفيق زيّاد وشرح سياق عمله السياسي والخوض في معاني السيرة الذاتية والسياسية لعمله الشعري»، دوماً بكلماته. قال الكاتب إن الجانب الثاني من التعدّي على حقوق غير معرفية أنه عالم اجتماع بالتدريب. لذلك من الضروري الإشارة إلى تأكيده على أن الشعر ليس المحور الرئيس لهذا المؤلف، مع أن شهرة توفيق زيّاد الإقليمية والدولية مرتبطة أساساً بشعره، إلّا أنه يعتبره زعيماً سياسياً. في الوقت نفسه، تعتبر هويته شاعراً، وبالتالي محتوى شعره، مركزيين لفهم وضعة الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن مسار حياته.

> خصص الكاتب جزءاً كبيراً من العمل لشعر توفيق زياد، لكنه يتحدث باستفاضة عن إنجازاته السياسية

يبدأ المؤلف ببداية نشاط زياد في الخمسينيات من القرن الماضي عندما تحدى الاحتلال الإسرائيلي والحكم العسكري العدائي الذي عاشه الفلسطينيون في «إسرائيل». إيمانه الراسخ بما يؤمن به سيصبح جزءاً لا يتجزأ من شخصيته ونشاطه السياسي.

خصص الكاتب جزءاً كبيراً من عمله لشعر توفيق زيّاد، لكنه يتحدث باستفاضة عن إنجازاته السياسية التي كان أهمها قيادة الإضراب الذي شهدته البلاد في 30 آذار (مارس) 1976 بنجاح احتجاجاً على مصادرة «إسرائيل» للأراضي الفلسطينية، وهو يوم يُحتفل به الآن سنوياً بـ «يوم الأرض». لكن «جوهرة تاج التعبئة العامة»، وفق الكاتب، كان «مخيمات العمل السنوية» التي نظمها في الناصرة، وتجاوزت نقص تمويل الحكومة «الإسرائيلية» للبلدية، وبنت أحياء كاملة في الناصرة حيث جذبت المخيمات عشرات الآلاف من المتطوعين من جميع أنحاء «إسرائيل» و«الضفة الغربية» وحتى دول الكتلة الشرقية.

يلحظ الكاتب أن المعلّقين «الإسرائيليين» يخطئون في كثير من الأحيان عند قراءة كفاح توفيق زيّاد من أجل تحقيق العدالة للفلسطينيين باعتباره قومية متعصبة، إلّا أن استعداده ليكون جزءاً من النظام «الإسرائيلي» أحبط بعض المراقبين الفلسطينيين. لم يشارك زيّاد نزعة كبار القادة في حزبه مثل مئير فيلنر وتوفيق طوبي لرعاية فخر «إسرائيلي» غير صهيوني. على عكس كوزموبوليتانيته، كانت «إسرائيليته» نفعية وفاترة إلى حدّ كبير. لم يكن العنصر «الإسرائيلي» في هويته أبداً جزءاً من تعريفه الذاتي أو تقديمه لذاته. كان عليه أن يتحدث في الكنيست بالعبرية، وهي لغة يستخدمها على نحو أساس فعال لكن من دون طموحات إبداعية.

كان الكنيست أيضاً منطقة تسوية دائمة حيث تنكر رموزها الرسمية وجود هوية فلسطينية، لكنه كان في الوقت نفسه ساحة ضرورية للدفاع عن المصالح الفلسطينية. كانت خطاباته في الكنيست مليئة بالحقائق والإحصائيات الجافة، وكثيراً ما اعتُبرت حواراته الشفوية غير المخطط لها على المنصة «غير برلمانية». لم يكن دعم توفيق زيّاد المستمر للتعاون العربي اليهودي محاولة لتطوير هوية قومية مشتركة مع اليهود «الإسرائيليين»، بل سعى إلى إقامة جسور مع اليهود الإسرائيليين بسبب إيمانه بإنسانية مشتركة، وانتماء طبقي مشترك، وفي حالة اليهود الشرقيين، مشارك في تجربة التمييز العرقي. لكن الشاعر كان مناضلاً بلا هوادة في سعيه لتحقيق حقوق الفلسطينيين. مواجهاته مع أعضاء الكنيست كانت متكررة ومكثفة، لكنه لم يتراجع أبداً ولم يتردّد في الصراخ على أعضاء الكنيست العنصريين. «ففي واحدة من أكثر اللحظات التي لا تُنسى في تاريخ الكنيست، صرخ توفيق زيّاد بصوت خانق لمجموعة من أعضاء الكنيست اليمينيين: «أنتم اليمين المعتوه»، ثم أشار إلى عضو الكنيست زئيفي (جنرال سابق دعا صراحة إلى طرد الفلسطينيين من وطنهم)، قائلاً: «وهذا خصيتيكم... لقد أمسكت بكم من خصيتيكم».

كلمة أخيرة، القائد الفلسطيني قضى في حادث سيارة لم يناقش الكاتب خفاياه، لكن من غير المعروف ما إذا كان العدو الصهيوني كان وراء الحادث. هذا الاحتمال وارد إذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن ساحة العمل الوطني الفلسطيني في مرحلة التحضير لأوسلو وبدء التنفيذ، ما كانت تحتمل وجود أكثر من قائد فلسطيني واحد في مناطق السلطة الحالية. وكانت هناك أربع شخصيات هي ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف وتوفيق زيّاد. هذه مسألة مهمة للغاية وعلى الباحثة متابعتها عند الإفراج عن الوثائق المتبقية ذات الصلة.

The Optimist: A Social Biography of Tawfiq Zayyad

جيل توفيق زياد من ناشطين سياسيين وشعراء، شارك في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية

أحوال المهنة

«هجرة جماعيّة» من lbci: فتّش عن الـ Fresh Money؟

زكية الديراني

تحوّلت الأنظار أخيراً إلى قسم الأخبار في lbci، فالمحطة التي تنتخ من منطقة أدما (جونيه) مقراً لها، خسرت في فترة قصيرة عدداً من مقدّمي نشرات الأخبار الذين انتقلوا إلى قنوات عربية. اللافت أن بعض هؤلاء كانوا من مؤسسي المحطة، أطلوا على شاشتها لفترة تخطّت العشرين عاماً. كانت البداية مع بسام أبو زيد الذي أعلن في أيلول (سبتمبر) الماضي، عن انتقاله إلى «العربية الحدث» لينضمّ إلى مقدمي نشرات الأخبار في المحطة السعودية التي تبثّ من دبي. بسام الذي عُرف بخبرته في الإلقاء والمحاورة، ودّع المحطة اللبنانية بعدما عمل فيها قرابة 31 عاماً والتحق بالشاشة السعودية لثلاثة أشهر مبدئياً، على أن يتخذ لاحقاً قرار بقائه في دبي بشكل دائم أو العودة إلى lbci. ولكن أبو زيد ليس الوحيد، بل تلته زميلته ريمي درباس التي تعمل مراسلة ومقدمة نشرات الأخبار. فقد أقدمت درباس على تلك الخطوة بعدما تلقّت عرضاً للانضمام إلى «الجديد» ووافقت عليه. لكن رئيس مجلس إدارة lbci ببيار الضاهر رفض استقالة ريمي طالباً منها البقاء. بالفعل، وافقت درباس، لكن يبدو أن عدوى الانتقال تمدّدت داخل قسم الأخبار ووصلت إلى ليال الاختيار وربما عساف اللتين أعلنتا أمس عن تركهما الشاشة المحلية. اتضح لاحقاً أن المقدّمتين وقّعتا عقداً مع قناة «الحرة» الأميركية لتتولى ليال مهام تقديم برنامج سياسي، بينما ستكون ريما المعدّة والمنتجة للبرنامج. في هذا السياق، تشرح ريما عساف في اتصال مع «الأخبار» أن السبب الوحيد وراء انتقالها هو عامل التغيير والتجديد. وتقول المقدمة التي عملت قرابة الـ 24 عاماً في lbci: «بعضهم فوجئ بقرار انتقالي، لكن إدارة المحطة اللبنانية كانت تعلم بتفاصيل خطوتي بحكم علاقتي الوثيقة مع القائمين عليها، وقد طلبوا مني العدول عن استقالتي ولكني رفضت ذلك. قدّمت القناة لي الكثير آخرها مشاركتي في تقديم برنامج «2030» مع البير كوستانيان، وأحببت هذه التجربة. حتى إن العامل المادي لم يكن أساسياً في الانتقال». وعن طبيعة عملها في قناة «الحرة»، تشرح عساف: «الانتقال إلى «الحرة» يعني الذهاب إلى فضاء أوسع وأشمل من القناة المحلية. كما أن الإنتاج التلفزيوني في تلك المحطة العربية سخي، مقارنةً بموازنات القنوات اللبنانية. أنا سأكون معدّة ومنتجة البرنامج السياسي الذي ستقدمه ليال الاختيار. البرنامج الجديد سيكون سياسياً عن الوضع في لبنان، ولكن مقاربته ستكون أوسع من مقاربة المواضيع على شاشة محلية». تختتم عساف كلامها بالتأكيد على أنها باقية في بيروت للعمل ضمن

> انتقلت ليال الاختيار إلى قناة «الحرة» لتقديم برنامج سياسي أسبوعي

مكتب «الحرة» في بيروت، وبأن أواخر الشهر الحالي سيكون حضورها الأخير على شاشة lbci. من جانبها، تلفت ليال الاختيار إلى أنها ستودع المحطة اللبنانية مع زميلتها ريما المقدمة التي انتقلت من otv إلى lbci قبل عامين، بأنه لم يتم الاتفاق بعد على اسم برنامجها، لكنه سيبثّ أسبوعياً. وعن أسباب مغادرتها القناة اللبنانية، تجيب: «العامل المادي ليس سبباً أبداً والكلّ يعرف ذلك. حقّقت في lbci خلال عامين تقدّماً ملحوظاً في عملي. لكنني في الفترة الأخيرة تعرضت لضغوط بسبب الأجواء التي يشهدها البلد، فقررت أخذ استراحة او الانطلاق بتجربة جديدة، فكان الخيار الثاني، بغضّ النظر عن سياسة «الحرّة»، أنا سأقوم بعملي فقط. البرنامج الجديد يبثّ أسبوعياً، لذلك قد تكون لديّ فسحة أكبر من الاستراحة».

من جانبها، ترفض لارا زلعوم مديرة الأخبار في lbci الحديث إلى الإعلام عما تردد عن وجود خلافات بينها وبين بعض العاملين في قسم الأخبار، وانعكاس تلك الخلافات على علاقة زلعوم بإدارة القناة أيضاً. تشير زلعوم لـ «الأخبار» إلى أنها لطالما فضّلت عدم التصريح عن الأمور التي تتعلق بعملها والشائعات التي تنتشر حوله.

من جهته، يفنّد ببيار الضاهر الأسباب الرئيسية التي تقف وراء مغادرة بعض الموظفين قناته، قائلاً: «عندما تضع مؤسسات إعلامية عالمية أمام نصب عينيها صحافيي لبنان، ولا سيّما العاملين في lbci، فهذا دليل على حرفية ومناقبية الزملاء. وهذا الأمر مدعاة اعتزاز لهم ولباقي العاملين في القناة». أما عن سبب مغادرتهم، فيجيب: «الأمر يعود إلى الاختراع اللبناني الجديد المعروف بالـ Fresh Money ». لا ينسى الضاهر أن يوجه رسائل سياسية، مختتماً كلامه بالتأكيد على أن «اللبنانيين سيتمكّنون من محاسبة المنظومة السياسية الحاكمة التي دمّرت ما بناه اللبنانيون على مدى 30 سنة وأننا قريباً سنعود أقوى من قبل».

في المحصلة، يبدو أن العامل المادي يُعد أحد الأسباب الرئيسية لانتقال المقدمين اللبنانيين إلى الشاشات العربية. فرغم أن قناة lbci عادت قبل شهرين تقريباً لدفع معاشات كاملة (بالليرة اللبنانية) بعد عام على حصول الموظفين على نصف راتب بسبب أزمتها المالية، إلا أن القلق وانعدام الأمان ربما شجّعا على استقالة بعض الموظفين خصوصاً بعد تلقيهم عروضاً بالدولار الأميركي. لذلك، فالعامل المالي لعب دوراً بارزاً في هجرة مقدّمي المحطة اللبنانية، ولو أن معظم الموظفين يتنكّرون لذلك السبب، بحجة أن العامل المادي ليس من أولوياتهم.

تركت ريما عساف القناة اللبنانية بعدما عملت فيها قرابة 24 عاماً

محاضرة

سلمان أبو ستة يستعيد فلسطين وخرائطها المنهوبة

في سياق عمله على توثيق وحفظ الذاكرة المكانية والاجتماعية لفلسطين، يُطلق «مركز دراسات أرض فلسطين» في «الجامعة الأميركية في بيروت» سلسلة من المحاضرات الافتراضيّة في الربيع المقبل. ستُفتتح اللقاءات مع الأكاديمي الفلسطيني سلمان أبو ستة، مؤسّس «هيئة أرض فلسطين» (جمعيّة أكاديميّة في بريطانيا مختصّة بجمع المعلومات عن فلسطين، مقابل تغييبها عن الكثير من المراجع والمكتبات الغربيّة). لا تبتعد مهمّة الجمعيّة عمّا قام به أبو ستّة في مؤلفاته وعمله الأكاديمي، بتوثيقه التفصيلي للأرض الفلسطينية منذ ما قبل النكبة، وصولاً إلى التحوّلات التي شهدتها البلاد ضمن سياق الصراع الإسرائيلي، وقبله الانتداب البريطاني. المحاضرة التي تقام عند الخامسة من مساء الإثنين 16 تشرين الثاني (نوفمبر)، تحمل عنوان «استعادة فلسطين: 2000 عام من التخطيط (Mapping)». سيتضمّن اللقاء حصيلة تجربة أبو ستة في العمل على الخرائط الفلسطينية «صندوق وتجميعها، والتوثيق لأبعادها البشرية والطبيعية والتاريخية في كتب موسوعيّة مثل «أطلس طريق العودة» (2016)، و«أطلس فلسطين 1917 - 1966» (2010)، و«أطلس فلسطين 1971 - 1977» الذي صدر هذه السنة.

في «أطلس طريق العودة»، رسم المؤرّخ الفلسطيني طريق عودته الخاصّة بكتابته سيرة ذاتية لفلسطين، سيرة تستحضر قراها وأماكنها وحياته في بلدة بير السبع طوال عشر سنوات قبيل النكبة، والهجرات التي تلت الشتات. أما «أطلس فلسطين 1917 - 1966» (2010)، فحوى خرائط لفلسطين، تحتفظ بكل تضاريسها قبل عام 1948، فضلاً عن المعلومات التاريخية والجغرافية والديموغرافية، والأحداث التي أدّت إلى تهجير الفلسطينيين. في أحدث مؤلّفاته «أطلس فلسطين 1971 - 1977»، استكمل أبو ستة النبش في الأرشيف الاستعماري، متصدياً من خلاله لسرديات وخرائط «صندوق استكشاف فلسطين» البريطاني الذي أجرى مسحاً شاملاً للأراضي الفلسطينية في سبعينيات القرن التاسع عشر. مقابل الأخطاء المعلومات المغلوطة التي يكشفها المؤلّف في تلك الخرائط، يحفظ الكتاب أيضاً خرائط لفلسطين لم تُنشر من قبل، بالإضافة إلى بعض المعلومات عن أسماء القرى الأصلية، قبل الاحتلال الصهيوني.

بهذا الاشتغال التفصيلي على الخرائط وتجميعها وإعادة رسمها طوال عقود، يعيد أبو ستة إحياء النكبة، والهجرات التي تلت الشتات. أما «أطلس فلسطين 1917 - 1966» (2010)، فحوى خرائط لفلسطين، تحتفظ بكل تضاريسها قبل عام 1948، فضلاً عن المعلومات التاريخية والجغرافية والديموغرافية، والأحداث التي أدّت إلى تهجير الفلسطينيين. في أحدث مؤلّفاته «أطلس فلسطين 1971 - 1977»، استكمل أبو ستة النبش في الأرشيف الاستعماري، متصدياً من خلاله لسرديات وخرائط «صندوق استكشاف فلسطين» البريطاني الذي أجرى مسحاً شاملاً للأراضي الفلسطينية في سبعينيات القرن التاسع عشر. مقابل الأخطاء المعلومات المغلوطة التي يكشفها المؤلّف في تلك الخرائط، يحفظ الكتاب أيضاً خرائط لفلسطين لم تُنشر من قبل، بالإضافة إلى بعض المعلومات عن أسماء القرى الأصلية، قبل الاحتلال الصهيوني.

بهذا الاشتغال التفصيلي على الخرائط وتجميعها وإعادة رسمها طوال عقود، يعيد أبو ستة إحياء النكبة، والهجرات التي تلت الشتات. أما «أطلس فلسطين 1917 - 1966» (2010)، فحوى خرائط لفلسطين، تحتفظ بكل تضاريسها قبل عام 1948، فضلاً عن المعلومات التاريخية والجغرافية والديموغرافية، والأحداث التي أدّت إلى تهجير الفلسطينيين. في أحدث مؤلّفاته «أطلس فلسطين 1971 - 1977»، استكمل أبو ستة النبش في الأرشيف الاستعماري، متصدياً من خلاله لسردية وخرائط «صندوق استكشاف فلسطين» (PEF).

خلاصات ومعلومات اعتمدت عليها السياسات البريطانية منذ تأسيس الصندوق سنة 1965، ومهّدت بطريقة أو بأخرى للاحتلال الإسرائيلي. كما سعت بريطانيا إلى طرحها كحقائق حاسمة، نزولاً عند جملة رئيس لجنة مسح فلسطين خلال الثلاثينيات البريطاني جون فردريك سالمون: «يجب التعامل مع المساحة الطوبوغرافية المتقنة كإرث وطني من الطراز الأول». الصراع الذي يخوضه أبو ستة يتركّز حول تلك المساحات الطوبوغرافية وفوقها، فأمام الطمس المنهج لملامح الجغرافيات الفلسطينية، كان عليه أن يسافر إلى المكتبات العالمية في فرنسا وتركيا ومصر وألمانيا وأميركا وبلدان أخرى للنبش في أرشيفها عن خرائط فلسطين تاريخياً. ولو أنه تجاوز تلك الخرائط البريطانية بقرون إلى الوراء، إذ عاد أبو ستة إلى السجلات التاريخية التي جمعت عن فلسطين وأسماء مواقعها خلال ألفي سنة، تحديداً إلى عصر الأسقف والمؤرّخ المسيحي يوسابيوس القيصري الذي جمع في عام 313 م قائمة بالمواقع الفلسطينية عندما قام برسم خريطة فلسطين. مواقع وقرى تاريخية ظلّت تحمل أسماءها الأولى تلك الأسماء حتى سنة النكبة عام 1948، أي إلى حين قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمحوها وتهجير سكّانها.

علماً أن «مركز دراسات أرض فلسطين» في «الجامعة الأميركية في بيروت»، يضمّ الأرشيف الموسوعي لأبو ستة ولـ «هيئة أرض فلسطين». يسعى المركز إلى تحفيز الأبحاث العابرة للاختصاصات، والحوارات حول الأرض والسكان في فلسطين، ضمن عمله على توثيق تاريخ البلاد.

محاضرة «استعادة فلسطين: 2000 عام من التخطيط (Mapping)» للباحث والأكاديمي الفلسطيني سلمان أبو ستة: 17:00 مساء الإثنين 16 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ـ الرابط متوافر على موقعنا

الأخبار
al-akhbar
الخميس 12 تشرين الثاني 2020 العدد 4197

صورة وخبر

كان يُفترض أن تنطلق، أمس الأربعاء، فعّاليات كرنفال كولونيا الألماني، غير أنّ الواقع الذي فرضه فيروس كورونا أدّى إلى إلغاء الحدث الشعبي الذي يُعدّ من الأشهر من نوعه عالمياً. في اليوم الحادي عشر من الشهر الحادي عشر من كل سنة، يُفتتح الكرنفال عند الساعة الحادية عشرة والدقيقة الحادية عشرة في السوق القديم. تتخلل الافتتاح عروض موسيقية للفرق المحلية الأكثر شهرة أمام آلاف المشاهدين مع تقديم شخصيات الكرنفال الثلاث الجديدة. وبعد عيد الميلاد، تزداد وتيرة الأنشطة وتتنوّع، لتنطلق مع حلول العام الجديد الفقرات الكوميدية والراقصة والموسيقية. (إينا فاسبندر ـ أف ب)

جاد سلامة بين جاز وتراث

عبر صفحته الرسمية على فايسبوك، يدعو «المركز الثقافي الكندي»، يوم الأربعاء المقبل إلى حضور حفلة موسيقية مباشرة للفنان جاد سلامة (الصورة). يأتي الموعد المرتقب في سياق مهرجان Jazzy Colors (من تنظيم FICEP). في الأمسية، يعود عازف البيانو اللبناني ـ الكندي إلى جذوره، ويعيد النظر في الموسيقى اللبنانية التراثية، بينما يحتضن موسيقى الجاز الحديثة. سهرة مفعمة بالحيوية والتفاؤل والابتكار والطاقة المنبعثة من موسيقى سلامة التي ستأسر حواس الحاضرين وخيالهم.

حفلة جاد سلامة: الأربعاء 18 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ـ الساعة الثامنة مساءً بتوقيت بيروت ـ صفحة «المركز الثقافي الكندي» على فايسبوك (الرابط متوافر على موقعنا).

أنطوان بولاد... ليلة في «مونو»

كما جرت العادة شهرياً وللسنة الرابعة على التوالي، ينظم «نادي الكتاب» (الفرنسي) في «جمعية السبيل» جلسة قراءة لإحدى الروايات الفائزة بالجائزة الأدبية الفرنسية الأرفع «غونكور». هكذا، سيحلّ الشاعر اللبناني الفرنكفوني أنطوان بولاد (الصورة) كل خميس ضيفاً على مكتبة بلدية بيروت العامة في «مونو» (الأشرفية)، ليقدّم قراءة لعمل أدبي. الليلة، سيخصص بولاد اللقاء لرواية Le Roi des Aulnes (دار غاليمار) لميشال تورنييه التي نالت «غونكور» عام 1970، معيداً اكتشاف تفاصيلها مع الجمهور.

قراءة رواية Le Roi des Aulnes مع أنطوان بولاد ـ اليوم ـ الساعة السادسة مساءً ـ مكتبة بلدية بيروت العامة (مونو ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/203026

دينا حشمت: ثورة 1919 بين الأدب والسينما

يوم الاثنين المقبل، تلقي الأكاديمية والكاتبة المصرية دينا حشمت (الصورة) محاضرة رقمية تتمحور حول كتابها «مصر 1919: ثورة في الأدب والسينما»، الصادر العام الماضي عن منشورات «جامعة إدنبرة». اللقاء من تنظيم «جامعة ويسكونسن ـ ماديسون»، وتديره نيفين النصيري، مديرة برنامج دراسات الشرق الأوسط فيها. تُعدّ ثورة عام 1919 ضد الاستعمار لحظة أساسية في التاريخ المصري الحديث ونقطة مرجعية تاريخية في الثقافة المصرية خلال القرن الماضي. تجادل حشمت في كتابها بأنّ الأدب والسينما لعبا دوراً مركزياً في صنع ذاكرة الاستعمار، مسلّطة الضوء على عمليات التذكّر والنسيان التي أسهمت في تشكيل خيال وقراءة سائدَيْن حول عام 1919 في مصر، صاغتهما النخب السياسيّة والثقافيّة المتعاقبة. وبينما تسعى لفهم كيفية وسبب استبعاد وتهميش الكثير من الأصوات والسرديات، تعيد الأستاذة المحاضرة في «الجامعة الأميركية في القاهرة» إدراج عناصر التمثيلات المختلفة في السرد السائد. أمر يولّد منظوراً جديداً لإرث عام 1919 في المحروسة، ويدعو القرّاء للقاء الأصوات المُهمَّشة للثورة والتعرّف إليها، مع إعادة الاتصال بنسيج الثورة العاطفي متعدّد الطبقات.

محاضرة رقمية لدينا حشمت: الاثنين 16 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ موقع «جامعة ويسكونسن ـ ماديسون» الإلكتروني (الرابط متوافر على موقعنا)

مترو المدينة: إبقوا معنا أونلاين

بعد اتّخاذ قرار الإقفال الذي سيطبّق في لبنان بدءاً من بعد غدٍ السبت، أعلن «مترو المدينة» (الحمرا) تأجيل كلّ العروض التي كانت مقرّرة لهذا الشهر حتى إشعار آخر. وعبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، طالب الفضاء البيروتي الجمهور بمتابعته أونلاين، حيث سبق أن نشر أعمالاً مُعدّة عن بُعد خلال مرحلة الإغلاق السابقة التي فرضتها جائحة كورونا، منها أغنيات «أنا درويش» (كلمات ميشال طعمة ـ ألحان محمد جمال) بصوت ياسمينا فايد وإيلي رزق الله من حلقة «متروفون» الخاصة بطروب ومحمد جمال، و«شحادين يا بلدنا» التي سبق تقديمها ضمن عرض «بار فاروق»، و«ليرة ودولار» (كلمات وألحان: هشام جابر ـ غناء كوزيت شديد/ الصورة) من مشروع «أغاني سرفيسات: زمن الانهيار».